

انطباعات السوريين والسوريات حول مفهوم وأبعاد الامركزية

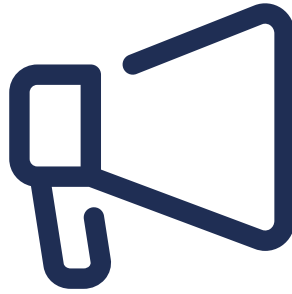


اليوم التالي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا



THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

انطباعات السوريين والسوريات حول مفهوم وأبعاد اللامركزية



كانون الأول/ديسمبر 2021
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية.

الفهرس

1	ملخص تنفيذي
3	1. مقدمة
5	2. المنهجية ووصف العينة
8	3. اللامركزية في سياقات ما بعد النزاع
9	4. اللامركزية في السياق السوري
11	5. نتائج تحليل الاستبيان
11	5.1. التوقعات من اللامركزية المستقبلية
16	5.2. تأثير اللامركزية في سياق ما بعد الصراع
17	أولاً: في الانتقال الديمقراطي
19	ثانياً: في بناء السلام
20	ثالثاً: في تحقيق العدالة
23	5.3. الانطباعات العامة حول اللامركزية السياسية
23	أولاً: في الانتخابات المحلية
24	ثانياً: الأدوار التشريعية للمحافظات
27	ثالثاً: الأدوار القضائية للمحافظات
29	رابعاً: الصلاحيات الثقافية للمحافظات
32	5.4. توزيع الأدوار القطاعية بين المركز والمحليات
57	6. خاتمة وتوصيات
57	أولاً: في الإطار الدستوري
58	ثانياً: في الإطار القانوني

ملخص تنفيذي

■ ضمت العيّنة المستهدفة في استطلاع الرأي 2500 سورياً وسوريّةً (53,2 % نساء و 46,8 % رجال)، موزعين داخل البلاد وخارجها، من خلفيات دينية ومذهبيّة وقوميّة وإثنيّة متنوّعة، ومن مستويات تعليمية ومعيشية مختلفة.

■ توقع ثلث العيّنة (36,2 %) أن تؤدي اللامركزية إلى تقليص صلاحيات الحكومة المركزيّة، وإعطاء أدوار خدميّة وسياسيّة واقتصاديّة أوسع للمحليّات. تلتها نسبة 19,5 % ممن توقعوا من اللامركزية أن تزيد من الانخراط المجتمعي وتمثيل المجموعات المهمشة في آليات اتخاذ القرار. في حين اختار 17,3 % من العيّنة أن اللامركزية قد تحسّن نوعيّة وجودة الخدمات المقدمة من مؤسسات الدولة، ووجد 12,4 % بأنها قد تؤدي لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة لمؤسسات الدولة المركزيّة.

■ أبدت العيّنة ميلاً واضحاً نحو اعتبار اللامركزية حاملاً إيجابياً للتغيير وأداةً سياسية تحويلية قادرة على دعم الاستقرار وبناء السلام وتحقيق الانتقال الديمقراطي في سوريا مستقبلاً. حيث اتفق ما نسبته 77,6 % من العيّنة على أن اللامركزية المستقبلية في سوريا سيكون لها دور داعم في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد، ووافق ما يقارب من الـ 77,5 % منهم على أن اللامركزية في سوريا سيكون لها دور في تخفيف حدّة الصراع وبناء السلام المحليّ، في حين انخفضت نسبة الموافقة إلى 59 % عند السؤال عن دور اللامركزية في تحقيق العدالة للضحايا وتعويضهم وجبر ضررهم.

■ 92 % من الأفراد المستبنيين أجمعوا على ضرورة أن يكون المحافظ منتخباً بشكل مباشر من المجتمع المحلي، وليس معيّناً من قبل السلطة التنفيذية.

■ وافق ما يقارب من الـ 78 % من العيّنة على أن يكون لمجالس المحافظات المنتخبة أدواراً تشريعية، كإصدار القوانين والتشريعات على المستوى المحلي، بما لا يتعارض مع الدستور العام للبلاد. وكانت نسبة الموافقة هي الأعلى عند المستبنيين الكُرد، وذلك بنسبة 87,6 %، تلتهم بقية الأقليات القوميّة، كالشركس والترکمان والأرمن، بنسبة موافقة بلغت الـ 79,6 %، ومن ثم العرب المستبنيين بنسبة 75,3 %.

■ الارتفاع في نسب الموافقة على الأدوار التشريعية للمحليّات لم تقتصر فقط على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، بل أبدى 76 % من المقيمين في مناطق سيطرة النظام السوري موافقتهم على إعطاء هذه الأدوار للمحافظات بعيداً عن سلطة المركز.

■ أبدى 69,2 % من كامل العيّنة موافقتهم على أن تكون لكل محافظة سورية محاكم قضائية مستقلة خاصة بها، تعمل ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، وفقاً لقوانين وتشريعات محليّة لا تتعارض مع الدستور العام للبلاد. نسب الموافقة هذه كانت عابرة لمناطق النفوذ داخل الأراضي السوريّة.

- حيث بلغ عدد الموافقين في شمال شرق سوريا الـ 89,5 %، وفي مناطق ريف حلب الشمالي 82,7 %، وفي شمال غرب سوريا الـ 69,5 % وفي مناطق سيطرة النظام السوري 68,4 %.
- أبدى 76,8 % من كامل العيّنة موافقتهم على حق المجالس المحلية المنتخبة أن تعتمد لغات أخرى، غير اللغة العربية الرسمية للدولة، على المستوى المحلي وذلك بحسب التوزع القومي والإثني في الوحدات الإدارية التابعة لهذه المجالس.
- بلغت نسبة الموافقة على اعتماد لغات أخرى، إضافة إلى اللغة العربية، بحسب خصوصية المجتمعات المحلية نسبة الـ 93,3 % في شمال شرق سوريا، و 88 % في شمال غرب سوريا نسبة الـ 88 %، وفي ريف حلب الشمالي 83 %، واقتربت في مناطق سيطرة النظام السوري إلى الـ 69 %.
- أبدت العيّنة ميولاً واضحاً نحو إعطاء المحليّات المنتخبة الدور الأساسي في مسح وتحديد الاحتياجات للمجتمعات المحليّة، مع إسناد مهام وضع وتطوير السياسات التعليمية والصحية والأمنية والضريبية للحكومة المركزية. على أن تكون معظم مهام توظيف الكوادر، في معظم القطاعات، من اختصاص مجالس المحافظات.
- كما أسندت العيّنة الوظائف المتعلّقة بتحديد توزع المنشآت التعليمية والصحية ومراكز قوى الأمن الداخلي ومخافر الشرطة إلى مجالس المحافظات. في حين كان هناك انطباع عام بأن مسؤولية الإشراف والمراقبة، على مختلف القطاعات، هي من صلاحيّات الحكومة المركزية ووزراتها ومديرياتها المختلفة.

1. مقدمة



يحاول استطلاع الرأي هذا إلقاء الضوء على توقعات السوريين والسوريات، على اختلاف انتماءاتهم الهوياتية وتوزعهم الجغرافي، حول عدد من القيم المرتبطة بمفهوم اللامركزية وإسقاطاته المستقبلية المختلفة على الأصعدة السياسية والمجتمعية والحوكومية. وذلك من خلال بناء مؤشرات إحصائية عن انطباعاتهم حول علاقة اللامركزية على مستقبل سوريا في مرحلة ما بعد الصراع، بما يتعلّق بالعلاقة بين المركز والمحليات، وتوزيع الأدوار والصلاحيات القطاعية فيما بينهم. بالإضافة إلى دور اللامركزية في زيادة الانخراط المجتمعي والتمثيل السياسي وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق العدالة للضحايا وبناء السلام المحلي ودعم الاستقرار. تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها مستمدة من استبيان عينة واسعة نسبياً، ذات انتماءات قومية وإثنية ودينية ومذهبية مختلفة، موزعة في مناطق النفوذ المختلفة داخل سوريا، إضافة إلى دول الجوار وعدد من دول اللجوء الأوروبية.

تظهر نتائج الاستبيان وجود انطباع إيجابي عام حول مفهوم اللامركزية وعلاقته بالديناميات السياسية والإدارية ومفاهيم العدالة والمحاسبة والانتقال الديمقراطي وبناء السلام في مرحلة الانتقال السياسي في سوريا. علاوة على وجود ميل واضح لدى العينة المستبينة في تعميق عدد من الأبعاد التشريعية والقضائية والانتخابية والثقافية والتنموية في مرحلة ما بعد الصراع.

مع ملاحظة أنه وعلى الرغم من حدة الاستقطاب السياسي والأيدولوجي في سوريا وانتشار بنى حوكمية وديناميات عسكرية وسياسية مختلفة في معظم المناطق السورية، إلا أن هناك تقارباً واضحاً في آراء العينة المستبينة حول ضرورة تقليص صلاحيات السلطة المركزية على حساب توسيع الأدوار الخدمية والاقتصادية والسياسية للمحليات المنتخبة.

بناء على النتائج الإحصائية لاستطلاع الرأي، تقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات في الإطار الدستوري والقانوني وحيّز العمل المدني والمعرفي. كإدراج نصوص دستورية تعترف بمفهوم اللامركزية كأحد قيم الدولة وركائز نظام الحكم فيها، بالإضافة إلى محددات دستورية واضحة حول عدد من الأدوار والصلاحيات الأساسية للوحدات الإدارية، الوحدات اللامركزية، في الدولة وعلاقتها بالسلطة المركزية. علاوة على تقديم عدد من المضامين القانونية الواجب اعتمادها في قانون الإدارة المحلية في سوريا، مثل أن يكون المحافظ منتخباً من المجتمعات المحلية، بالشكل الذي يخضعه للمحاسبة والمساءلة أمامهم.

يبدأ هذا التقرير بتقديم تعريف حول منهجية البحث والتوزيع العام والفرعي للعينة المستبينة. ثم يعرض القسم الثالث منه العلاقة بين مفهوم اللامركزية، بأبعاده المختلفة، على الديناميات السياسية والحوكمية في مراحل ما بعد الصراع. يقدم القسم الرابع عرضاً عاماً حول اللامركزية في السياق القانوني السوري، بالإضافة إلى تسليط الضوء على تجربة الحوكمة المحلية الناشئة في مناطق النفوذ المختلفة في سوريا. يحلل القسم الخامس من التقرير النتائج والمؤشرات الإحصائية للعينة المستبينة، بتوزيعاتها الفرعية المختلفة، بما يتعلق بالتوقعات المستقبلية للامركزية على ديناميات مرحلة ما بعد الصراع في سوريا، بالإضافة إلى انطباعات العينة المستبينة حول الأدوار التشريعية والقضائية والانتخابية المرتبطة باللامركزية، وتوزيع الأدوار والصلاحيات بين المركز والمحليات في قطاعات التعليم والصحة والأمن والقطاع الضريبي والتنمية الاقتصادية.

2. المنهجية ووصف العيّنة

اعتمدت هذه الدراسة على استبيان كمي مغلق، تم تطويره بالاستناد إلى مخرجات مجموعة من جلسات العصف الذهني مع مجموعة من الخبراء والخبيرات والعاملين والعاملات في عدد من منظمات المجتمع المدني المختصة بقضايا اللامركزية والحوكمة والإدارة المحليّة. حاولنا تطوير أسئلة الاستبيان كي تكون ملائمة لخصوصية السياق السوري، بالشكل الذي يمكننا من استخلاص مؤشرات إحصائية يمكن البناء عليها لتطوير مجموعة من المقترحات والتوصيات ذات الصلة بالديناميات السياسية والحوكومية في مرحلة الانتقال السياسي في سوريا.

تم جمع البيانات وإجراء المقابلات مع العيّنة المستهدفة في الفترة بين 2021/8/20 و 2021/09/20 وذلك من قبل 54 باحث وباحثة ميدانيّة، موزعين على معظم المحافظات السوريّة ودول الجوار وبلدان اللجوء الأوروبية. تلقى الباحثون والباحثات تدريبات مكثّفة حول مفاهيم اللامركزية وأبعادها وإسقاطاتها المختلفة، إضافة إلى تدريبات حول الممارسات الفضلى لجمع البيانات في سياقات النزاع الحساسة، بما يضمن المحافظة على سرّيّة المعلومات الشخصية للعيّنة المستبينة، وعدم تعريض المستجيبين لأي نوع من أنواع الضغط النفسي أو التوجيه السياسي.

ضمت العيّنة المستبينة 2500 سوري وسوريّة، ممن تجاوزت أعمارهم الـ 18 عاماً، موزعين داخل البلاد وخارجها، من خلفيات دينية ومذهبيّة وقوميّة وإثنيّة متنوّعة، ومن مستويات تعليمية ومعيشية مختلفة. يوضح الجدول (1) التوزّع الفرعيّ، جندياً وقومياً ودينياً وطائفيّاً، بالإضافة إلى توزع أماكن الإقامة والمستويات التعليمية ومستوى الدخل والمعيشة لكامل العيّنة المستبينة.

وبالطبع، فإنّ هذه العيّنة لا يمكن اعتبارها عيّنة تمثيليّة شاملة لجميع آراء السوريين والسوريات على اختلاف انتماءاتهم الهويّاتية ومواقفهم السياسيّة وانحيازاتهم الأيديولوجية. إلّا أن الحجم الكبير نسبياً لهذه العيّنة ومراعاتها، قدر الإمكان، للتوزع الجندي والديني والمذهبي والقومي وأماكن الإقامة، إن كانت داخل سوريا أو في بلدان اللجوء، إضافة إلى تنوّع مستوياتها التعليمية والمعيشية، قد يعطي مؤشرات إحصائية يمكن الاستئناس بها لبناء تصور حول انطباعات السوريين والسوريات من اللامركزية مستقبلاً، وتوقعاتهم حول علاقة اللامركزية بالانتقال الديمقراطي وبناء السلام وتحقيق العدالة. بالإضافة إلى وضع تصوّر حول كيف يرى السوريين والسوريات توزع الأدوار والصلاحيات بين المركز والمحليات في عدد من القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة والقطاع الأمني والقطاع الضريبي والاستثماري.

الجنس		
النسبة المئوية	التكرار	
%46.8	1169	ذكر
%53.2	1331	أنثى
الفئات العمرية		
النسبة المئوية	التكرار	
%23.3	582	25-18
%40	1001	39-26
%31.8	796	59-40
%4.8	121	+60
التوزيع الجغرافي		
النسبة المئوية	التكرار	
%15.8	394	دول الاتحاد الأوروبي
%26	649	دول الجوار
%31.7	792	مناطق سيطرة النظام السوري
%5.8	144	شمال غرب سوريا (محافظة ادلب والمناطق المحيطة بها)
%8.4	209	ريف حلب الشمالي
%12.5	312	شمال شرق سوريا
المستوى التعليمي		
النسبة المئوية	التكرار	
%1.3	33	غير متعلم
%41.9	1047	متوسط
%41.4	1035	مرتفع
%4.3	108	مرتفع جداً
%11.1	277	منخفض

مستوى الدخل والمعيشة		
النسبة المئوية	التكرار	
%37.3	933	متوسط (أستطيع تأمين معظم حاجاتي الأساسية)
%15.4	386	مرتفع (أستطيع تأمين كل حاجاتي الأساسية)
%5	126	مرتفع جداً (أستطيع تأمين كل حاجاتي الأساسية وتوفير بعض المدخرات المالية)
%36.4	910	منخفض (أستطيع تأمين البعض من حاجاتي الأساسية)
%5.8	145	منخفض جداً (لا أستطيع تأمين أي من حاجاتي الأساسية)
القومية الإثنية		
النسبة المئوية	التكرار	
%67.7	1693	عربية
%18.2	454	كردية
%5.1	128	تركمانية
%3.3	83	سريانية
%1.8	46	ارمنية
%1.3	32	شركسية
%0.9	23	اشورية
%0.5	13	غير ذلك
%1.1	28	أفضل عدم الإجابة

الدين\المذهب\الطائفة		
النسبة المئوية	التكرار	
65.3%	1633	سني
9.7%	243	مسيحي
6.1%	153	درزي
5.8%	145	علوي
2.4%	61	لاديني
2.9%	73	اسماعيلي
1.2%	30	شيعي
2.3%	58	غير ذلك
4.2%	104	أفضل عدم الإجابة

الجدول (1): توزع العيّنة

3. اللامركزية في سياقات ما بعد النزاع

منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح الانتقال إلى اللامركزية، بأبعادها وأشكالها المختلفة، أحد أهم محددات الإصلاحات السياسية والمؤسسية للدول الخارجة من نزاعات محليّة. ويمكن ملاحظة إدراج مفاهيم اللامركزية بإسقاطاتها المتعددة في عدد كبير من الاتفاقيات السياسيّة ودساتير ما بعد النزاع، إن لم يكن في معظمها، كأحد أهم الركائز الأساسية لبناء السلام ودعم الاستقرار والانتقال إلى مرحلة إعادة الإعمار والتعافي المبكر.^[1]

ينطلق معظم داعمي تطبيق مفهوم اللامركزية في مراحل ما بعد النزاع، من افتراض أن اللامركزية هي أداة سياسية وإطار مؤسسي قادر على الدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي وزيادة نسبة المشاركة السياسية والمجتمعية في آليات صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.^[2] حيث تشير عدد من الدراسات المقارنة أن اللامركزية قد تؤدي إلى زيادة القدرة على مسح الاحتياجات بطريقة أدق وأشمل وأكثر تضمينية للفئات الفقيرة والمهمشة، وأن عدد من الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والنظافة، يمكن لها أن تقدم بنفقات منخفضة مقارنة بتلك المقدمة من المؤسسات المركزية.^[3]

[1] - Braathen, E. and Hellevik, S. (2006), The Role of Decentralisation in Peacemaking and Conflict Management Processes. Norwegian Institute for Urban and Regional Research.

[2] - Robinson, M. (2007), Does Decentralisation Improve Equity and Efficiency in Public Service Delivery Provision?. IDS Bulletin, Vol. 38, Brighton.

[3] - Schou, A. and Haug, M. (2005), 'Decentralisation in Conflict and Post-Conflict Situations', Working Paper, no. 139, Norwegian Institute for Urban and Regional Research, Oslo

عدا عن أنّ وجود مؤسسات حوكمية محلية قد يزيد من المساحة التفاوضية بين المجتمع المحلي والدولة، الأمر الذي قد ينتج عنه تعزيز الملكية المجتمعية تجاه آليات اتخاذ القرار وتوسيع هامش المحاسبة والمتابعة والرقابة من قبل المواطنين.^{[4],[5]}

على الرغم من الميل العام لمعظم الدول الخارجة من حالات نزاع نحو تبني اللامركزية، إلا أن عدداً متزايداً من الباحثين وصناع السياسات باتوا يحذرون من استيراد المفاهيم المتعلقة باللامركزية دون تطويعها بما يتناسب مع السياقات السياسية للدول وخصوصية مجتمعاتها المحليّة. حيث وقعت عدد من الدول التي شهدت صراعات ذات طبيعة هوياتية في فخ المحاصصة العرقية أو القومية أو الدينية، مثل لبنان وسييرا ليون وأنغولا. الأمر الذي أدى إلى فشلها في توليد مؤسسات ديمقراطية تمثيلية، وظلّت الانقسامات ومظاهر العنف فيها قائمة حتى بعد التوصل إلى اتفاق سياسي.^[6]

كما أن تجارب عدد من الدول، مثل العراق وأفغانستان والبوسنة، تشير إلى أنه وعلى الرغم من دور اللامركزية في زيادة المشاركة السياسيّة، إلا أن هذه المشاركة قد تكون شكلية، غير فاعلة أو حقيقية.^[7]

كما أن اللامركزية قد تؤدي إلى نقل مركز القوة والنفوذ السياسي إلى قيادات محليّة تقليدية غير ديمقراطية، تقوم بتسخير القوة الجديدة التي حصلت عليها لترسيخ شبكات الزبائنية والسعي للحصول على مكتسبات مادية أو سياسيّة ضيقة لا تخدم الصالح العام.^[8]

4. اللامركزية في السياق السوري

على مدار العقود الخمس الماضية، اعتمدت السلطة الحاكمة في سوريا على نظام سياسي وإداري واقتصادي شديد المركزيّة، يحرم المجتمعات المحلية من حقها في المشاركة السياسية الفاعلة والوصول إلى آليات اتخاذ القرار ومحاسبة ومساءلة مؤسسات السلطة المركزية. وعلى الرغم من وجود مجالس إدارة محليّة منتخبة، إلا أنها ظلت مجالس خدمية شكلية، محكومة من الأجهزة الأمنية والشبكات الزبائنية المرتبطة بالسلطة الحاكمة.

رغم اعتراف الدستور السوري لعام 2012 بمصطلح اللامركزية، إلا أنه لم يُقدم أي محددات أو نواظم أساسية حول أبعاد هذه اللامركزية وما يترتب عليها من إعادة تعريف العلاقة بين السلطة المركزية والمحليّات ومن توزيع واضح للأدوار والصلاحيات على المستويين الوطني والمحلي. واكتفت المادة 131

[4] - Kulipossa, F.P., (2004). Decentralisation and Democracy in Developing Countries: An Overview. *Development in Practice*, 14(6), 768–779.

[5] - Smoke, P. (2015), *Managing Public Sector Decentralization in Developing Countries: Moving Beyond Conventional Recipes*. *Public Admin. Dev.*, 35: 250– 262. doi: 10.1002/pad.1736.

[6] - Sisk, T.D.(2013), *Power-Sharing in Civil War: Puzzles of Peacemaking and Peacebuilding*, *Civil Wars*, 15:sup1, 720-, DOI: 10.1080/13698249.2013.850873/

[7] - Braathen, E. and Hellevik, S. (2006), *The Role of Decentralisation in Peacemaking and Conflict Management Processes*.

[8] - Joshi, A. and Schultze-Kraft, M. (2014), *Introduction – Localising Governance: An Outlook on Research and Policy*. *IDS Bulletin* 45(5): 18-

من هذا الدستور بالنص على أن تنظيم الوحدات الإدارية في البلاد يركز "على تطبيق مبدأ لامركزية السلطات والمسؤوليات، ويبيّن القانون علاقة هذه الوحدات بالسلطة المركزية واختصاصاتها وإيراداتها المالية والرقابة على أعمالها، كما يبيّن طريقة تعيين أو انتخاب رؤسائها، وكذلك اختصاصاتهم واختصاصات رؤساء المصالح فيها". وبالتالي أحال هذا الدستور كل ما يتعلّق بمفهوم اللامركزية إلى نص قانوني منفصل، الأمر الذي يمكّنه من تطويع مفهوم اللامركزية والتحكم به بما يخدم مصالح السلطة الحاكمة دون أي ضوابط أو دستورية واضحة.

قدّم قانون الإدارة المحلية، القانون 107 لعام 2011، وعوداً زائفة بتوسيع هامش اللامركزية في البلاد، من خلال ربط توزيع الأدوار والصلاحيات القطاعية المختلفة، التي يفترض أن تسند إلى المجالس المحلية، بما أسماه بالخطة الوطنية للامركزية التي يضعها المجلس الأعلى للإدارة المحليّة (المادة 6 من القانون). إلا أن النظام السوري، وبشكل مقصود، لم يقدّم بتشكيل المجلس الأعلى للإدارة المحليّة، وبالتالي لم يتم وضع الخطة الوطنية للامركزية. الأمر الذي أدى إلى تفرغ مفهوم اللامركزية من أي معنى سياسي أو اقتصادي حقيقي. واكتفى هذا القانون بتقديم حالة أقرب إلى اللامركزية الضيقة، التي تُعطي بعض الصلاحيات الخدمية والإدارية والعمرانية إلى المجالس المحلية المنتخبة.

كما أوكل قانون الإدارة المحلية معظم الأدوار والوظائف السياسية والأمنية والاقتصادية إلى المحافظ، المعيّن من قبل رئيس الجمهورية (المادة 39)، والذي يمتلك، كممثل للسلطة التنفيذية، صلاحيات مطلقة على كافة الشؤون المحلية للمحافظات. وأعطى هذا القانون للمحافظ المعيّن رئاسة المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة المنتخب (المادة 29). كما قام بترسيخ نفوذه الواسع من خلال تقديم حصانة قضائية وسياسية له، حيث نصت المادة من القانون 56 أنه لا يمكن محاسبة أو مساءلة المحافظ عن أي جرم ناشئ عن وظيفته إلا في حال صدور مرسوم جمهوري بإحالة المحافظ للمساءلة أمام مجلس القضاء الأعلى، والذي يرأسه رئيس الجمهورية.

بالتالي، انحصر دور المجالس المحلية المنتخبة بشكل أساسي على إدارة المرافق الخدمية العامة، وإدارة الكوارث، وإنشاء واستثمار الأندية والملاعب الرياضية والمراكز المجتمعية، وإحداث شركات النقل الداخلي، واستثمار الإعلانات الطرقيّة، ووضع الأسس والإجراءات الخاصة لمنح رخص البناء والتراخيص الإدارية، بالإضافة إلى وظائف خدمية وإدارية أخرى لا يمكن لها أن تؤدي، بطبيعة الحال، إلى أي حالة حقيقة من الانخراط المجتمعي وتوسيع هامش المشاركة السياسية وزيادة الوصول إلى آليات اتخاذ القرار (المواد 60 - 63).

مع اندلاع الانتفاضة السوريّة في آذار 2011، والتي طالبت بإنهاء حكم عائلة الأسد وتحقيق الانتقال الديمقراطي في البلاد، بدأت مركزية السلطة الحاكمة بالتصدّع تدريجياً. وخرجت محافظات ومدن ومناطق عدة عن سيطرة النظام السوري، مما دفع بعدد من المجتمعات المحليّة إلى إنشاء أجناس حوكمية محليّة، ذات بنى مؤسساتية مختلفة، مسؤولة عن إدارة كافة الشؤون المحليّة لمجتمعاتها المحليّة.

في معظم المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، كشمال غرب البلاد على سبيل المثال، شكّلت تلك الأجناس المحلية وفق إطار تنظيمي وإداري مشتق من القانون 107 لعام 2011، مع إجراء تعديلات سياسية وهيكلية تتناسب مع الواقع الأمني والسياسي لتلك المناطق. وفي مناطق شمال شرق سوريا،

تحديداً في مناطق سيطرة قوَّات سوريا الديمقراطية (قسد)، تم إنشاء نظام حوكمي لامركزي وفق أطر تنظيمية وتشريعات خاصة بتلك المناطق، بعيدة عن قوانين السلطة المركزية للنظام السوري.

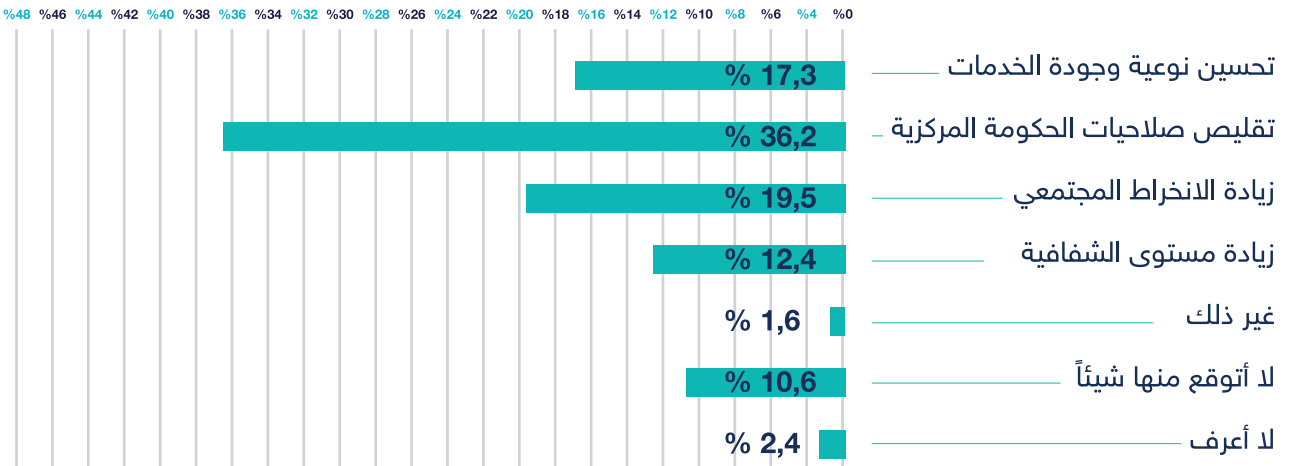
بالعموم، وفي مختلف مناطق النفوذ الخارجة عن سيطرة النظام السوري، ظهرت هياكل حوكميّة محليّة على مستوى المحافظات والمدن والبلدات، بعضها منتخب مباشرة من قبل المجتمع المحلي، وبعضها معيّن وفق توافقات بين قوى الأمر الواقع والقيادات المحليّة التقليدية. أسندت إلى هذه الأجسام المحليّة الناشئة حديثاً مهام خدمية وأخرى إدارية وتنظيمية في قطاعات الصحة والتعليم والقضاء والكهرباء والماء والزراعة وغيرها. لكن التدهور المستمر في الأوضاع الإنسانية، وعدم وجود مصادر دخل وتمويل مستدامة، إضافة إلى الفوضى الأمنية والعسكرية والسياسيّة، وهيمنة عدد كبير من الفصائل العسكرية، المتناحرة سياسياً وأيديولوجياً، أدى إلى انحسار الأدوار السياسية والتنظيمية لأجسام الحكم المحليّة هذه، واقتصار دورها على تقديم بعض الخدمات الأساسية بشكل متقطع وغير مستدام في مناطق تواجدها.

5. نتائج تحليل الاستبيان

5.1. التوقعات من اللامركزية المستقبلية

في هذا القسم، قمنا بسؤال المستجيبين عن توقعاتهم من تطبيق اللامركزية، بمفهومها العام، على مستقبل سوريا في مرحلة ما بعد الصراع. يبيّن الشكل (1) بأنّ حوالي ثلث العيّنة، ما يقارب الـ 36.2 %، توقعت أن تؤدي اللامركزية إلى تقليص صلاحيات الحكومة المركزيّة وإعطاء أدوار خدميّة وسياسيّة واقتصاديّة أوسع للمحليّات. تلتها نسبة 13.5 % ممن توقعوا من اللامركزية أن تزيد من الانخراط المجتمعي وتمثيل المجموعات المهمشة في آليات اتخاذ القرار. في حين اختار 17.3 % من العيّنة أن اللامركزية قد تحسّن نوعيّة وجودة الخدمات المقدمة من مؤسسات الدولة، ووجد 12.4 % بأنّها قد تؤدي لزيادة مستوى الشفافية والمساءلة لمؤسسات الدولة المركزيّة. أما النسبة الأقل، 10.6 %، لم تتوقع من تطبيق اللامركزية إحداث أي تغيير مستقبليّ في البلاد.

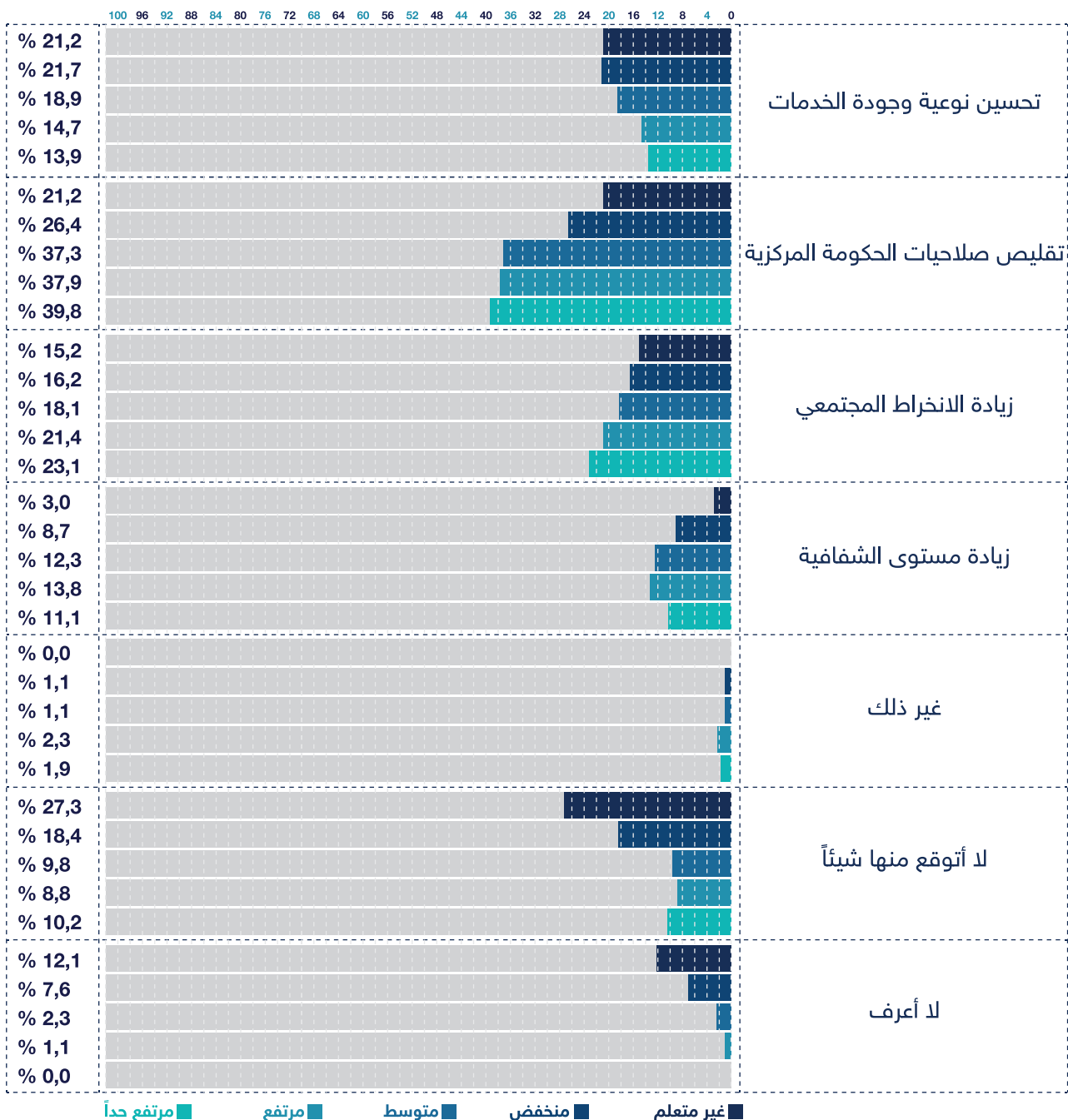
ماذا تتوقع من اللامركزية في سوريا مستقبلاً؟



الشكل (1): توقعات العيّنة من اللامركزية المستقبلية في سوريا

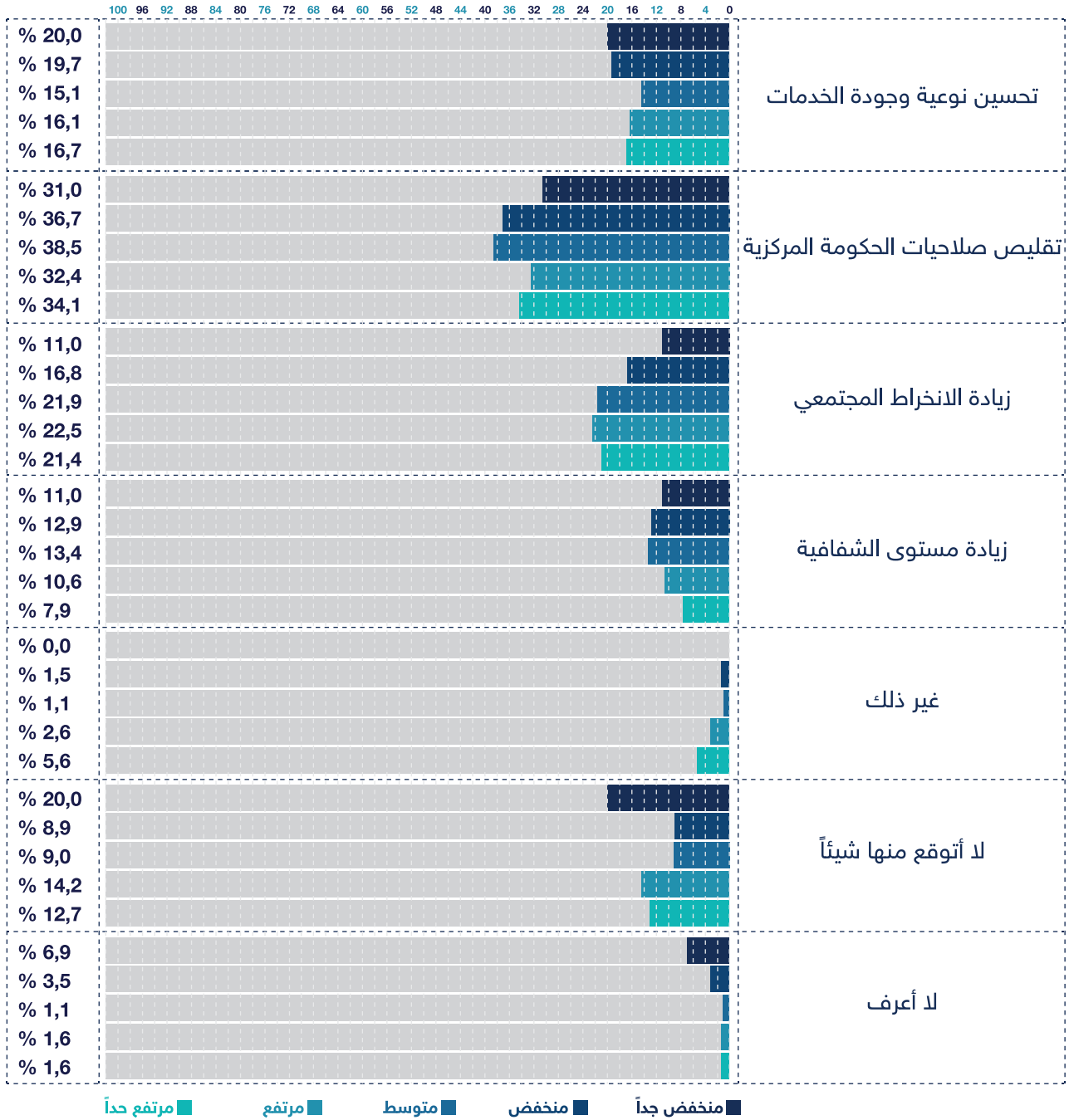
يبين الشكلين (2) و(3) بأن النسب السابقة كانت متناسقة مع مستويات التعليم ومستويات المعيشة للعيّنة المستبينة. مع ملاحظة ارتفاع نسبة غير المتعلمين وذوي الدخل المنخفض جداً ممن لم يتوقعوا شيئاً من تطبيق اللامركزية مستقبلاً، وذلك بنسبة 27.3% و20% على التوالي. قد يُعزى هذا الارتفاع لدى كلتا هاتين الفئتين إلى الشعور بعدم قدرة اللامركزية على إحداث تغيير جذري طويل الأمد بما يتعلّق بتحسين واقعهم المعيشي المتردي، تحديداً لذوي الدخل المنخفض جداً.

ماذا تتوقع من اللامركزية في سوريا مستقبلاً (المستوى التعليمي)



الشكل (2): التوقعات من اللامركزية المستقبلية في سوريا، بحسب توزع مستويات التعليم للعيّنة

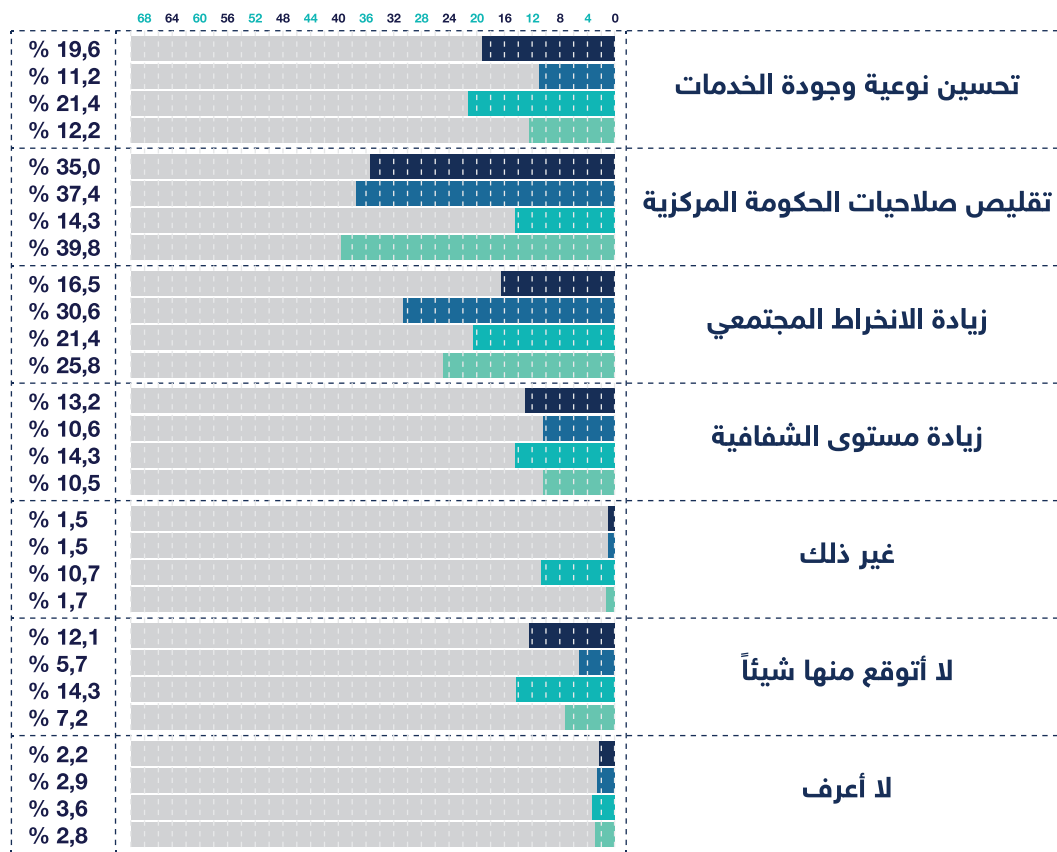
ماذا تتوقع من اللامركزية في سوريا مستقبلاً (مستوى الدخل والمعيشة)



الشكل (3): التوقعات من اللامركزية المستقبلية في سوريا، بحسب توزيع مستويات الدخل والمعيشة للعيّنة

عند النظر إلى التوزيع القومي والإثني للعيّنة، المبيّن في الشكل (4)، نجد أن النسبة الأكبر للمستجيبين العرب والكرد وبقية الأقليّات القومية والإثنيّة توقعت أن تؤدي اللامركزية إلى تقليص صلاحيات المركز وتوسيع الأدوار السياسية والاقتصادية والخدمات للمحليّات، وذلك بنسبة 35% لدى العرب، و37.4% لدى الكرد و 39.8% لدى بقية الأقليّات القوميّة، كالشركس والتركمان والسريان والأرمن. أما بما يتعلّق بالتوقعات حول أن تقوم اللامركزية بزيادة انخراط وتمثيل المجموعات المهمشة، نلاحظ ارتفاعاً في نسبة الكرد وبقية الأقليّات القومية والإثنيّة ممن اختاروا هذه الإجابة مقارنة بنسبة العرب المستجيبين، حيث بلغت 30.6% لدى الكرد و25.8% لدى بقية الأقليّات القومية مقارنة بـ 16.5% لدى العرب. يمكن تفسير هذا التفاوت بوجود شعور عام بالتهميش والاضطهاد، نتيجة عقود من التمييز الهويّاتي، ضد المكونات القومية والإثنية غير العربيّة، الأمر الذي دفعهم للتمسك باللامركزية كإحدى الأدوات التي قد تزيد من قدرتهم في الوصول والتأثير على آليات اتخاذ القرار على المستويين المحليّ والوطنيّ.

ماذا تتوقع من اللامركزية في سوريا مستقبلاً (القومية)

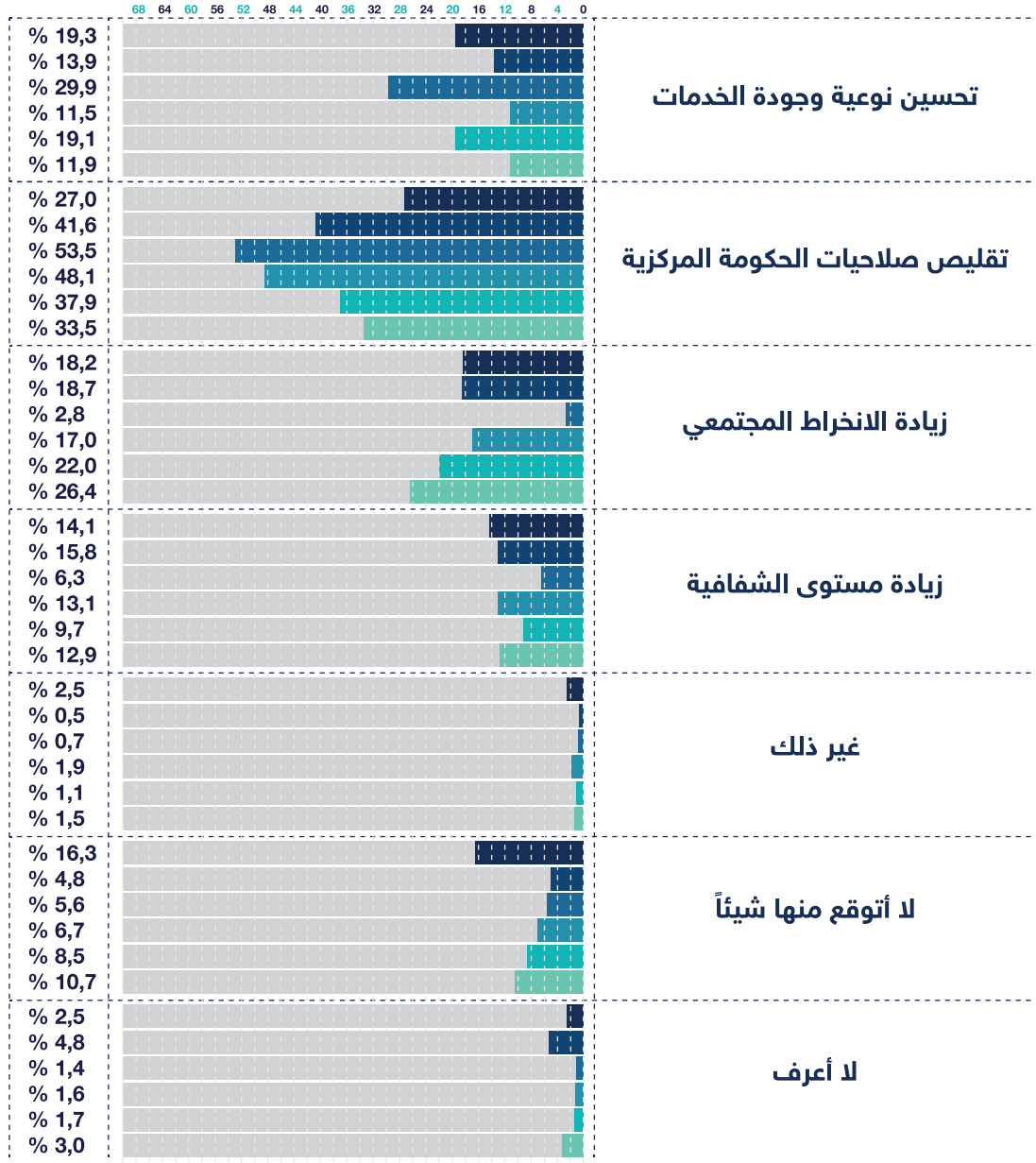


الشكل (4): التوقعات من اللامركزية المستقبلية في سوريا، بحسب التوزيع القومي للعيّنة

وبشكل مشابه، عند مقاطعة النتائج مع التوزيع الجغرافي للعيّنة - الشكل (5) - نرى بأن النسبة الأكبر من المستجيبين، على اختلاف توزيعاتهم في مناطق النفوذ المختلفة داخل الأراضي السوريّة، توقعوا أن تقوم اللامركزية بتقليص صلاحيات المركز وتوسيع الصلاحيات المختلفة للمحليّات. ومن التوزيع الجغرافي للعيّنة، يمكننا ملاحظة بأن الكارثة الإنسانية والوضع المعيشي المتردي في مناطق شمال غرب سوريا ومناطق سيطرة النظام السوري دفع بالمستجيبين المقيمين في هذه المناطق إلى التركيز على علاقة اللامركزية في تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمجتمعات المحليّة كخيار ثان لهم، وذلك بنسبة حوالي 30% لدى المقيمين في شمال غرب سوريا و19.3% للمستجيبين في مناطق سيطرة النظام السوري. بينما كان الخيار الثاني للمستجيبين في شمال شرق سوريا ومناطق ريف حلب الشمالي، حيث مستوى الخدمات أفضل نسبياً من بقية المناطق، متعلقاً بزيادة تمثيل المجموعات المهمشة في آليات اتخاذ القرار، خصوصاً وأن النسبة الأكبر من الأقلّيّات القومية والإثنية غير العربية تقطن بشكل أساسي في هذه المناطق.

أما بما يتعلّق بالمستجيبين المقيمين واللاجئين خارج الأراضي السورية، إما في أوروبا أو في دول الجوار، فكانت إجاباتهم متناسقة مع نتائج التوزيع العام للعيّنة. حيث توقعت النسبة الأكبر منهم أن تقوم اللامركزية بتقليص صلاحيات المركز (33.5% للعيّنة المتواجدة في أوروبا و38% في دول الجوار)، تلاها التوقع بأن تزيد اللامركزية من الانخراط والتمثيل المجتمعي (26.4% للعيّنة المتواجدة في أوروبا و22% في دول الجوار). في حين كانت نسبة المقيمين واللاجئين في دول الجوار ممن توقعوا أن تؤدي اللامركزية إلى تحسين نوعية وجودة الخدمات أعلى بنسبة 7% مقارنة بالعيّنة المتواجدة في أوروبا. قد يُفسّر ذلك بأن السوريين المقيمين واللاجئين في دول الجوار، كلبان والأردن وتركيا، لديهم توقعات، أعلى نسبياً، بالعودة إلى سوريا مما قد يدفعهم للتفكير في الأوضاع المعيشية والخدمية في أماكن سكنهم الأصليّة. بينما يركّز السوريون المقيمون واللاجئون في أوروبا على الجوانب السياسية للامركزية، حيث كانت نسبة من توقع منهم أن تؤدي اللامركزية إلى زيادة مستوى الشفافية والمحاسبة أعلى من العيّنة المتواجدة في دول الجوار السوريّ، وذلك بنسبة 13% لدى العيّنة في أوروبا مقارنة بـ 9.7% للعيّنة المقيمة واللاجئة في دول الجوار.

ماذا تتوقع من اللامركزية في سوريا مستقبلاً (التوزع الجغرافي)



■ الاتحاد الأوروبي ■ دول الجوار ■ شرق سوريا ■ شمال غرب سوريا ■ ريف حلب الشمالي ■ النظام السوري

الشكل (5): التوقعات من اللامركزية المستقبلية في سوريا، بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

5.2. تأثير اللامركزية في سياق ما بعد الصراع

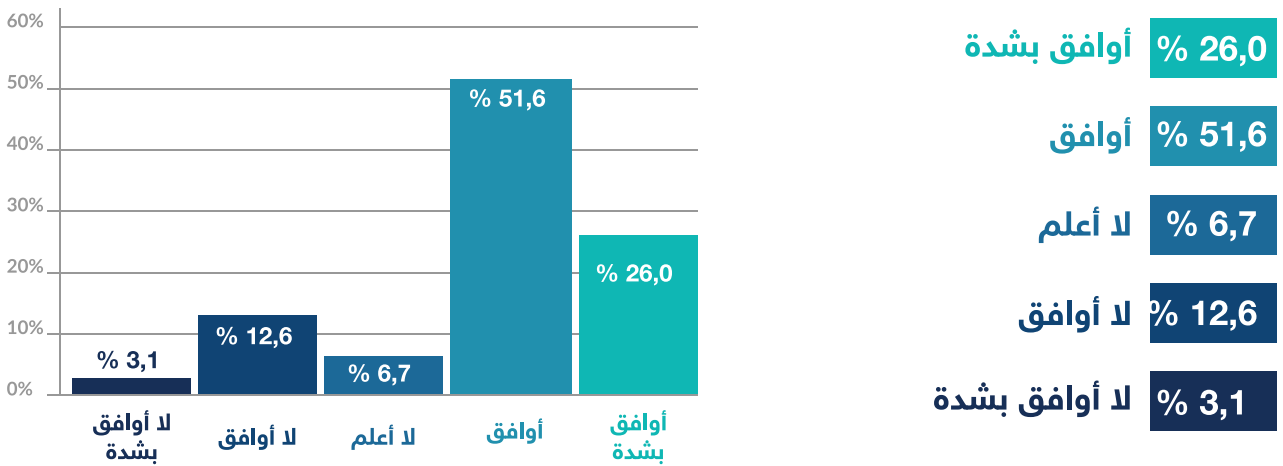
حاولنا في هذا القسم من الاستبيان، استطلاع آراء السوريين والسوريات حول بعض الفرضيات المتعلقة بتأثير اللامركزية على ديناميات مراحل ما بعد الصراع، تحديداً بما يتعلق بدورها في الانتقال الديمقراطي وتعزيز الآليات المحليّة لبناء السلام وتحقيق العدالة للضحايا.

وكان من الملاحظ وجود ميل واضح لدى معظم العيّنة نحو اعتبار اللامركزية حاملاً إيجابياً للتغيير وأداةً سياسية تحويلية قادرة على دعم الاستقرار وبناء السلام وتحقيق الانتقال الديمقراطي في سوريا مستقبلاً. هذه النظرة الإيجابية التي أبدتها العيّنة تجاه مفهوم اللامركزية، بأبعادها وإسقاطاتها المختلفة، قد تُعزى إلى الاحتقان والغضب الشعبيّ تجاه طبيعة نظام الحكم في سوريا على مدار العقود الخمس الماضية، والتي اتسمت بآليات حوكميّة إقصائيّة وفئويّة شديدة المركزيّة، ترافقت مع سياسات قمعيّة ممنهجة أدت إلى اضطهاد وتهميش شرائح واسعة من المجتمع السوريّ. بالتالي، فإن النسبة الأكبر للعيّنة المستبينة تجد أن الانتقال إلى اللامركزية قد يقيّد تفوّل السلطة الحاكمة ويمنع إعادة توليد الاستبداد وينقل البلاد إلى وضع أكثر استقراراً في مرحلة ما بعد الصراع. وسنستعرض فيما يلي النتائج الإحصائيّة حول علاقة اللامركزية بالانتقال الديمقراطي وبناء السلام المحلي وتحقيق العدالة للضحايا.

أولاً: في الانتقال الديمقراطي

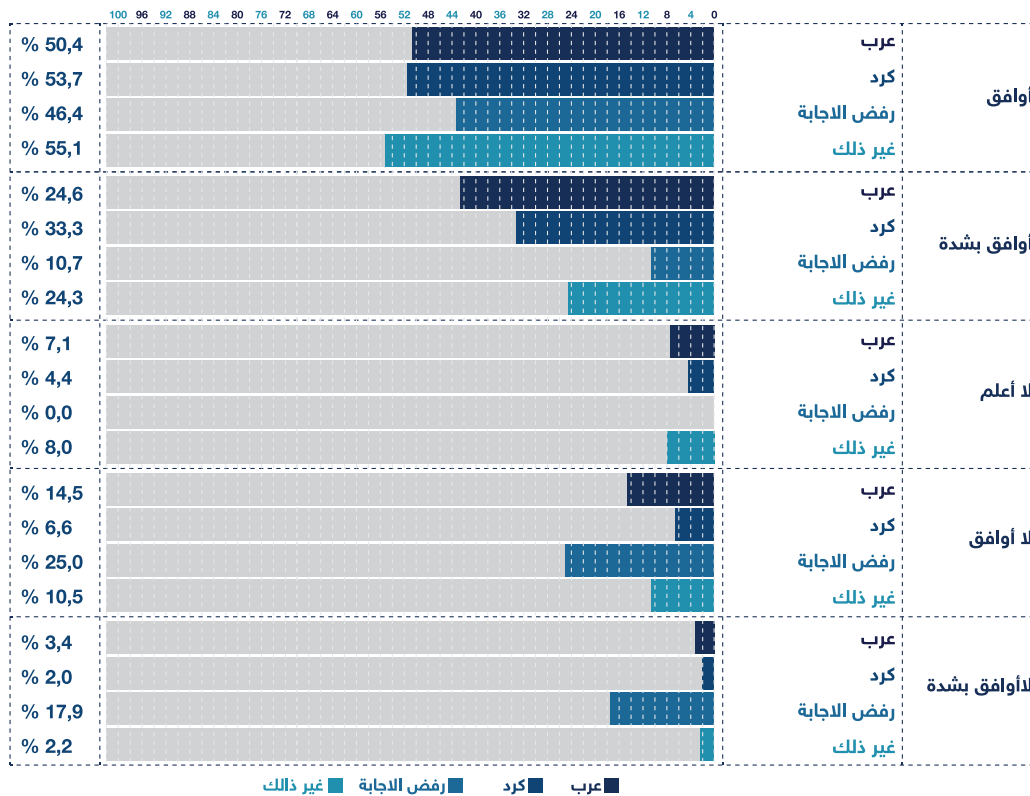
اتفقت معظم العيّنة المستبينة، بنسبة 77.6% (بينهم 26% موافقون بشدة)، على أن اللامركزية المستقبلية في سوريا سيكون لها دور داعم في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد، كما يبيّن الشكل (6). هذا الانطباع العام حول الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه اللامركزية كان عابراً للتوزيع القومي والإثنيّ للعيّنة، كما هو ظاهر في الشكل (7). وعند النظر إلى التوزيع الديني والمذهبي للعيّنة، الشكل (8)، نرى أنه وعلى الرغم من وجود ميل واضح للعيّنة، على اختلاف انتماءاتها الدينية، للموافقة على دور اللامركزية في الانتقال الديمقراطي مستقبلاً، إلا أن المستجيبين من الطائفة العلويّة كانوا الأكثر رفضاً لهذه الفرضيّة، وذلك بنسبة 33% من المستبئين منهم.

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً داعماً في عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً



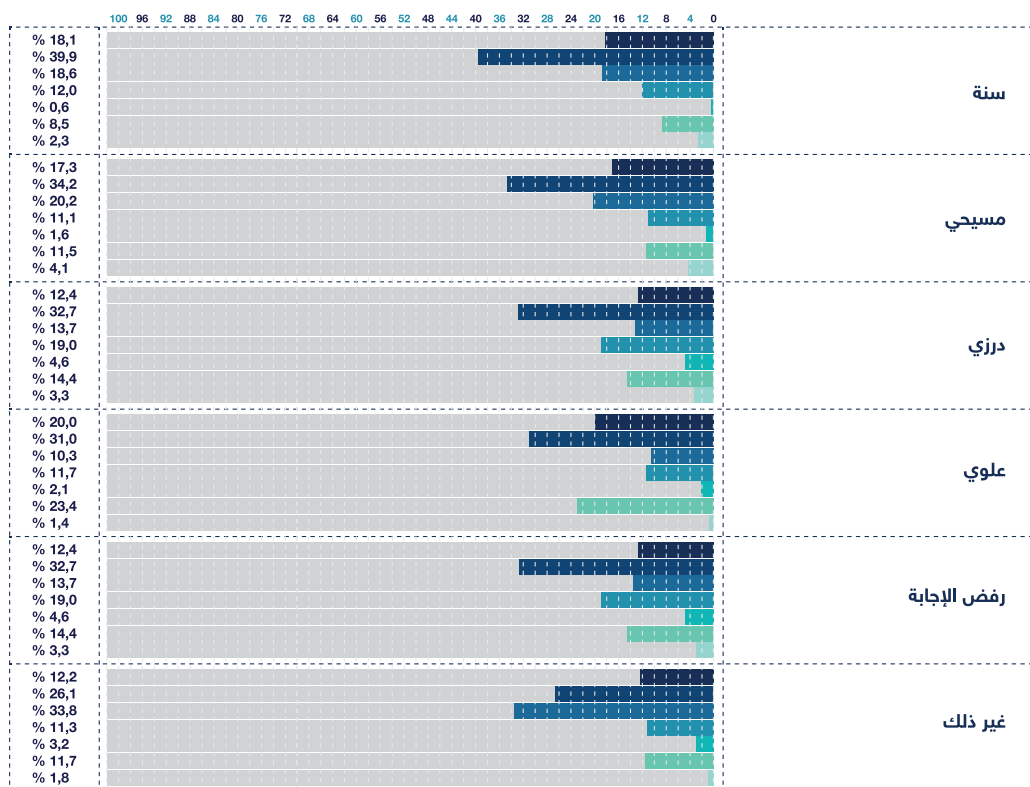
الشكل (6): تأثير اللامركزية على عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً داعماً في عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً (القومية)



الشكل (7): تأثير اللامركزية على عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً، بحسب التوزع القومي والإثني للعيّنة

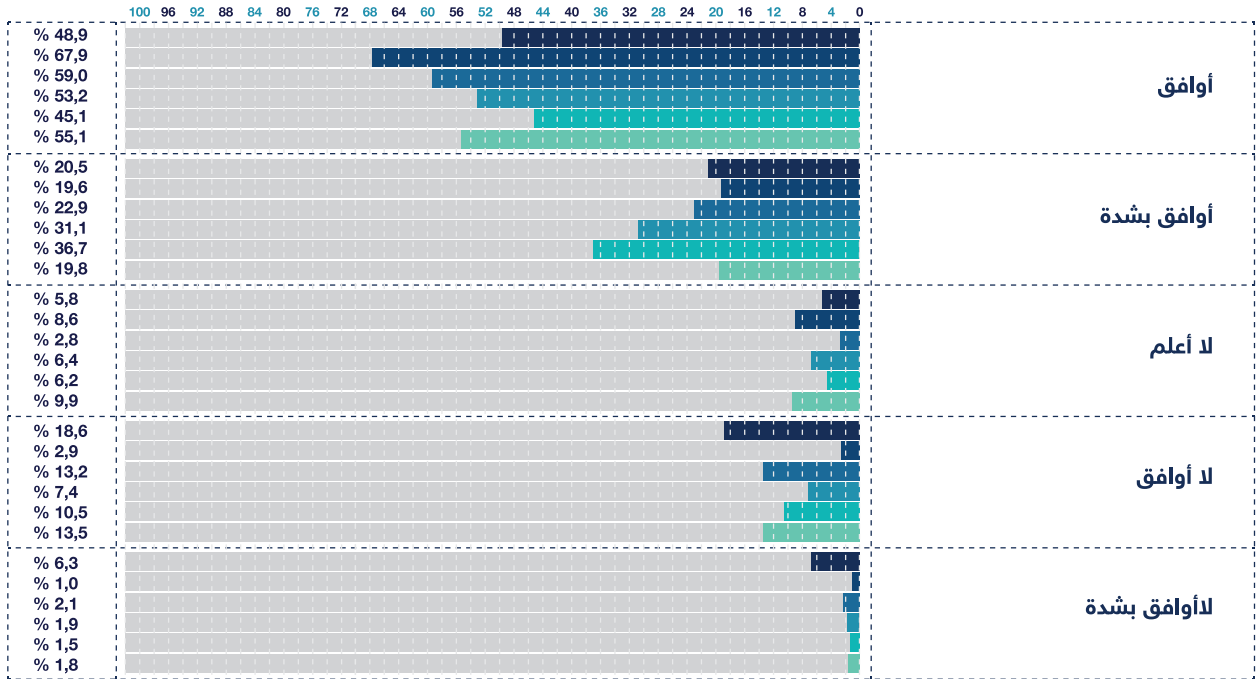
ماذا تتوقع من اللامركزية في سوريا مستقبلاً (الديانة / المذهب)



الشكل (8): تأثير اللامركزية على عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً، بحسب التوزع الديني والمذهبي للعيّنة

يُظهر الشكل (9) بأنّ النسب الأعلى للمستبنيين في كل المناطق الجغرافية للاستبيان كانت موافقة على فرضية دعم اللامركزية للانتقال الديمقراطي. مع ملاحظة ارتفاع في نسبة عدم الموافقة لدى المقيمين في مناطق سيطرة النظام السوري، والتي وصلت إلى 25% منهم، مقارنة ببقية المناطق. قد يُعزى هذا الارتفاع إما بوجود حالة من عدم التفاؤل لدى المقيمين في مناطق سيطرة النظام في التوصل إلى اتفاق سياسي يمهد للانتقال الديمقراطي، أو إلى انتشار انطباع لدى شرائح واسعة من السوريين المقيمين في هذه المناطق بأن اللامركزية قد تُفضي إلى تقسيم البلاد وإطالة أمد عدم الاستقرار السياسي.

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً داعماً في عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً (التوزع الجغرافي)



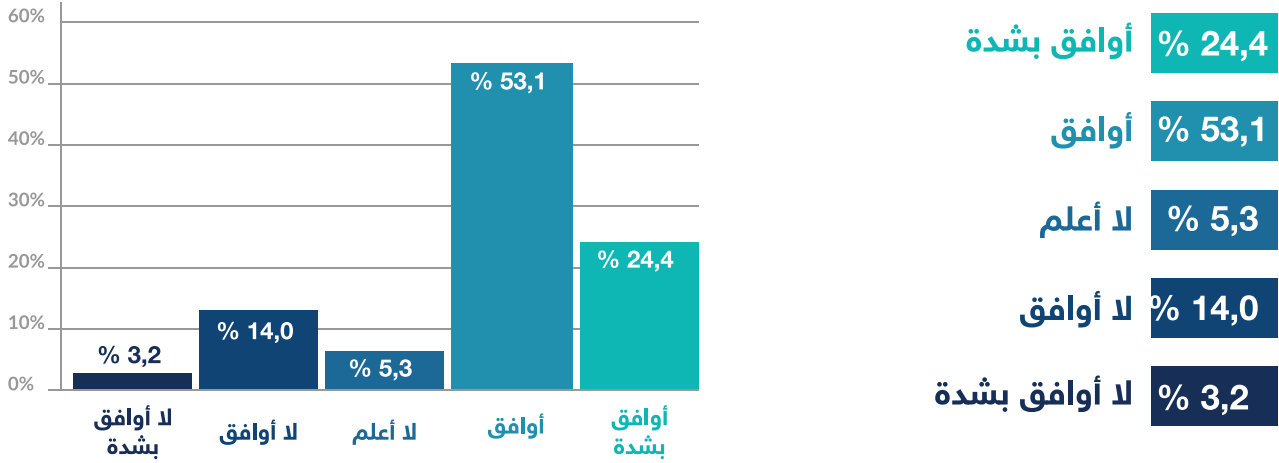
■ النظام السوري ■ ريف حلب الشمالي ■ شمال غرب سوريا ■ شرق سوريا ■ دول الجوار ■ الاتحاد الأوروبي

الشكل (9): تأثير اللامركزية على عملية الانتقال الديمقراطي مستقبلاً، بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

ثانياً: في بناء السلام

وافق ما يقارب من الـ 77.5% من مجمل العيّنة على أن اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً داعماً في تخفيف حدّة الصراع وبناء السلام على المستوى المحلي - الشكل (10). أي بنسبة موافقة متطابقة مع سابقتها، المتعلقة بدور اللامركزية في دعم الانتقال الديمقراطي.

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً داعماً في تخفيف حدة الصراع وبناء السلام على المستوى المحلي



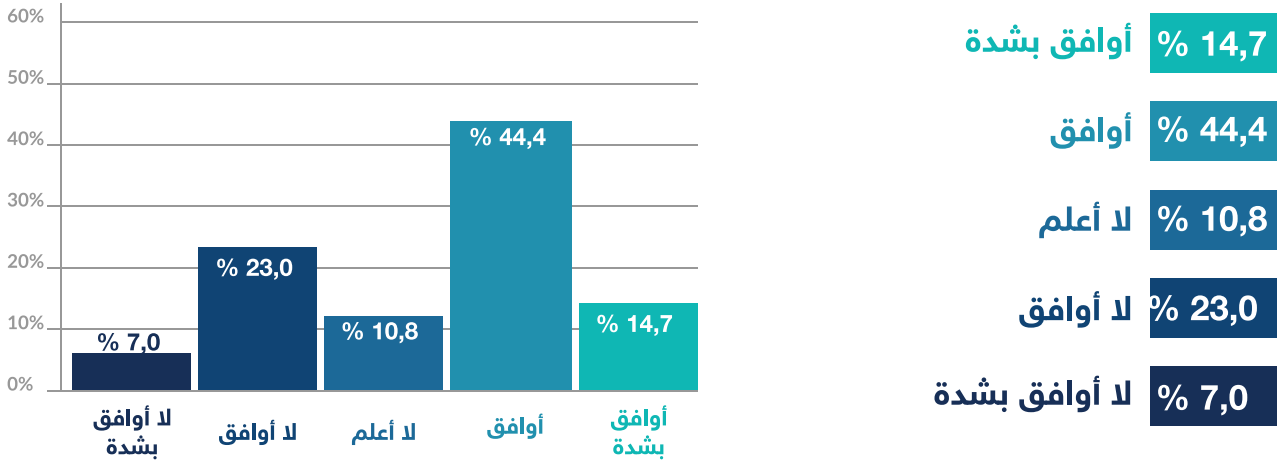
الشكل (10): دور اللامركزية في تخفيف حدة الصراع وبناء السلام على المستوى المحلي

وعند مقاطعة نتائج السؤال مع متغيرات المستوى التعليمي والمعيشي ومع التوزع القومي والديني والجغرافي للعيّنة، لم نجد أي تغييرات أو مؤشرات إحصائية مغايرة لنتائج التوزع العام للعيّنة. قد يعزى هذا التقارب في وجهات نظر العيّنة المستبينة، على اختلاف توزيعاتها الفرعية، إلى وجود اعتقاد سائد بأن اللامركزية تعزز من قدرة المجتمعات المحلية في الوصول إلى آليات اتخاذ القرار، الأمر الذي قد يؤدي إلى تخفيف حدة الاحتقان والغضب الشعبي ويخلق حالة من التشاركية في إدارة الشؤون المحلية ويفتح مسارات جديدة للتفاوض بين مؤسسات الدولة والمجتمع بالشكل الذي يدعم عملية بناء السلام على المستوى المحلي.

ثالثاً: في تحقيق العدالة

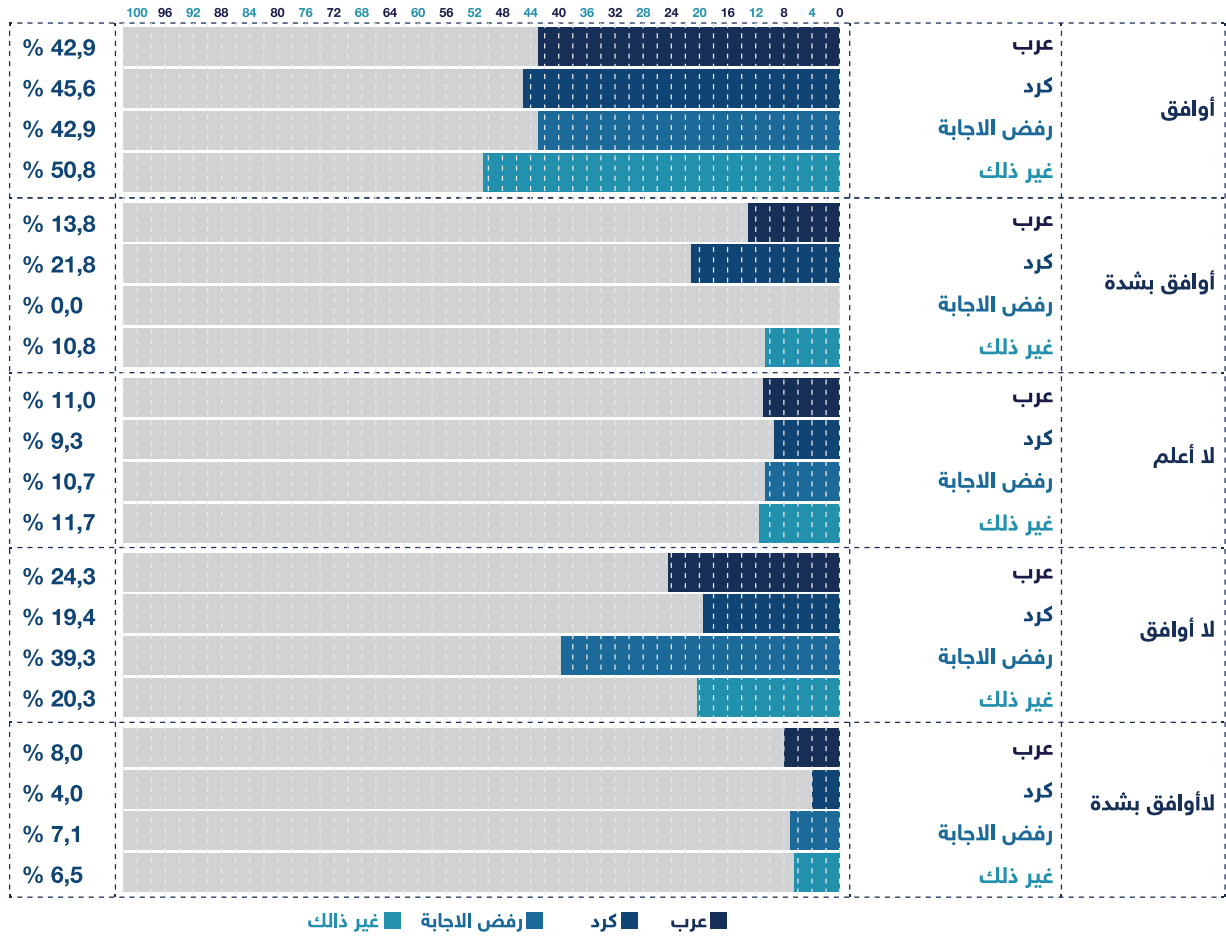
يبين الشكل (11) انخفاضاً في نسبة الموافقين على فرضية أن اللامركزية المستقبلية في سوريا قد تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا. ففي حين بلغت نسبة الموافقة على دور اللامركزية في الانتقال الديمقراطي ودعم السلام المحلي حوالي الـ 77.5%، انخفضت هذه النسبة إلى 59% عند السؤال عن دورها في تحقيق العدالة. نسبة عدم الموافقة هذه كانت مرتفعة لدى كل من العرب والكرد وبقية الأقليات القومية، بنسب 32.3% و 23.3% و 26.5% على التوالي، في حين كانت نسبة عدم الموافقة لدى العيّنة التي رفضت الإجابة عن قوميتها هي الأعلى بنسبة 46.4%، كما يبين الشكل (12).

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً في تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وجبر ضررهم



الشكل (11): دور اللامركزية في تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وجبر ضررهم

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً في تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وجبر ضررهم (القومية)

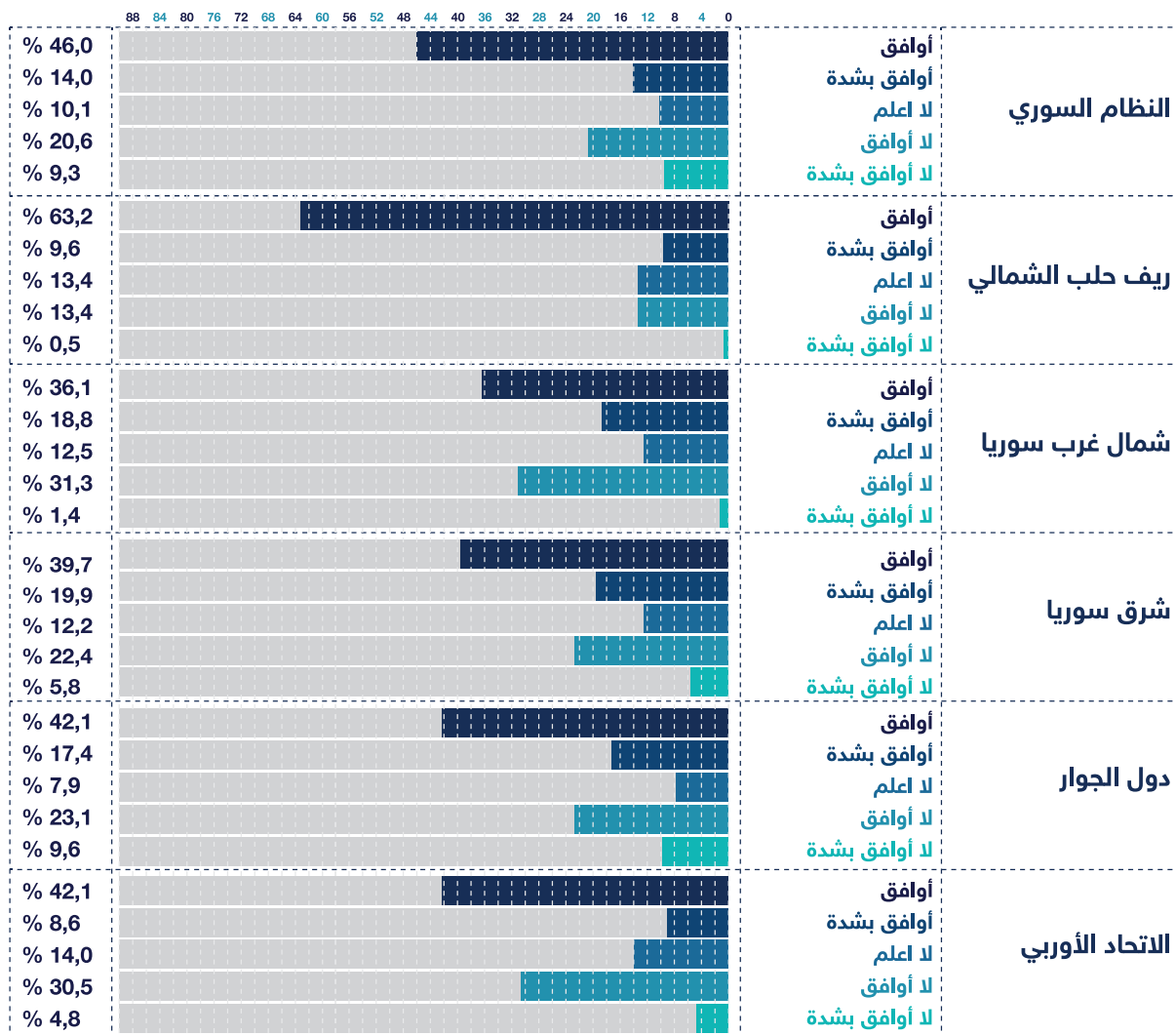


الشكل (12): دور اللامركزية في تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وجبر ضررهم، بحسب التوزيع القومي والإثني للعيّنة

وعند مقاطعة النتائج السابقة مع التوزيع الجغرافي للعينة، الشكل (13)، نرى بأن نسبة عدم الموافقة كانت أعلى عند المقيمين واللاجئين في أوروبا، بنسبة 35.3%، ثم في دول الجوار 32.7%، يليهم المقيمون في شمال غرب سوريا بنسبة 32.6%، في حين كانت نسبة عدم الموافقة هي الأقل في مناطق ريف حلب الشمالي، 14%. هذا الانخفاض النسبي لدى العينة حول العلاقة بين اللامركزية وبين تحقيق العدالة وتعويض الضحايا قد يُفسّر بسببين أساسيين. السبب الأول هو انعدام ثقة السوريين بالنظام القضائي ومؤسساته المختلفة، نتيجة لتسييس السلطة القضائية لخدمة مصالح السلطة الحاكمة في مناطق سيطرة النظام السوري، ولارتباط هذه السلطة بقوى الأمر الواقع في مناطق النفوذ الأخرى.

أما السبب الثاني قد يعزى إلى وجود شعور عام بأنّ تحقيق العدالة والمحاسبة لانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا تتطلب آليات قضائية وجنائية وسياسات مساءلة ومحاسبة غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً باللامركزية والطبيعة الحوكمية للسلطة المركزية مستقبلاً.

اللامركزية في سوريا قد تلعب دوراً في تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وجبر ضررهم (التوزيع الجغرافي)



الشكل (13): دور اللامركزية في تحقيق العدالة وتعويض الضحايا وجبر ضررهم، بحسب التوزيع الجغرافي للعينة

5.3. الانطباعات العامة حول اللامركزية السياسية

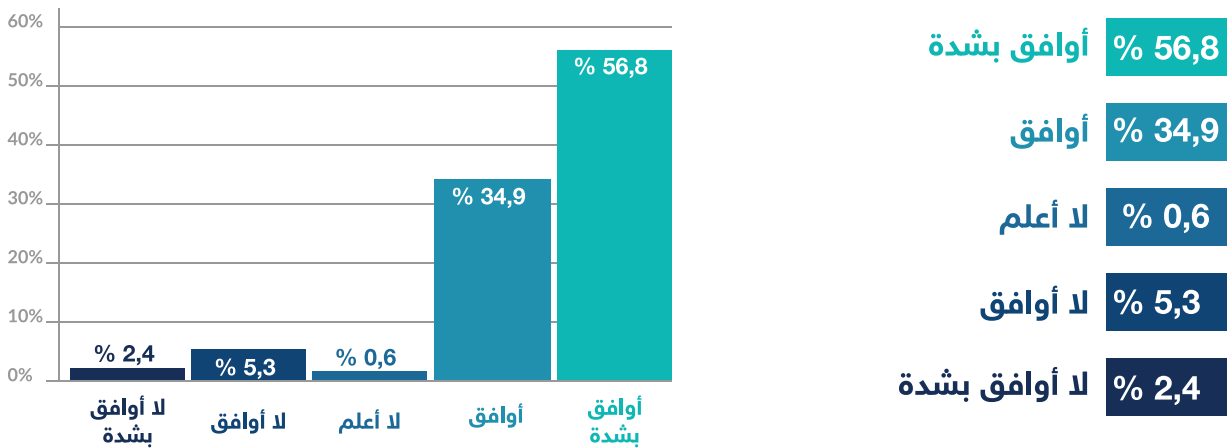
قمنا في هذا القسم من الاستبيان بقياس ميول العيّنة حول بعض الأبعاد السياسيّة المرتبطة بمفهوم اللامركزية. ونظراً لتشعب هذه الأبعاد وتعقيداتها المختلفة، قمنا بالتركيز على أربع جوانب منها: الانتخابات المحليّة و الأدوار التشريعية و القضائيّة والصلاحيّات الثقافيّة. وسنستعرض فيما يلي النتائج الإحصائية لكل جانب من الجوانب الأربعة السابقة.

أولاً: في الانتخابات المحليّة

كما أسلفنا سابقاً، في القسم الرابع من هذا التقرير، فإن قانون الإدارة المحليّة السوريّ النافذ حالياً، القانون 107 لعام 2011، يُعطي صلاحيّات مطلقة للمحافظ المعيّن من رئيس الجمهوريّة على كل الأمور الخدمية والأمنية والاقتصادية والسياسية، ضمن الحدود الإدارية للمحافظة. هذه السلطة الواسعة للمحافظ المعيّن تجعل للمكاتب التنفيذية المنتخبة، على كافة المستويات الإدارية، أدواراً شكليّة ومحيّدة للغاية، الأمر الذي ينف أي قيمة حقيقية للانتخابات المحليّة. وبالتالي اتجهنا في هذا السؤال إلى استطلاع رأي العيّنة حول أن يكون المحافظ منتخباً بشكل مباشر من المجتمع المحلي وليس معيّناً من السلطة التنفيذية (رئيس الجمهوريّة).

بيّن الشكل (14)، أن هناك حالة من الإجماع بين كل الأفراد المستبنيين على ضرورة أن يكون المحافظ منتخباً، وذلك بنسبة قاربت الـ 92% (بينهم 56.8% موافقون بشدّة). وعند مقاطعتنا نتائج هذا السؤال مع التوزيعات الفرعيّة للعيّنة، قومياً ودينياً وجغرافياً، لم نجد أي اختلافات أو تفاوتات ذات معنى إحصائي تختلف عن نتائج العيّنة العامة. مما قد يشير إلى وجود رغبة لدى معظم السوريين والسوريات، على اختلاف انتماءاتهم الهوياتيّة وتوزعهم الجغرافي، على ضرورة أن يكون المحافظ، السلطة الأعلى في المحافظة، منتخباً من قبلهم بالشكل الذي يُخضعه للمحاسبة والمساءلة من قبل المجتمعات المحليّة.

المحافظ يجب أن يكون منتخباً بشكل مباشر من المجتمع المحلي وليس معيّناً من السلطة التنفيذية (رئيس الجمهوريّة)

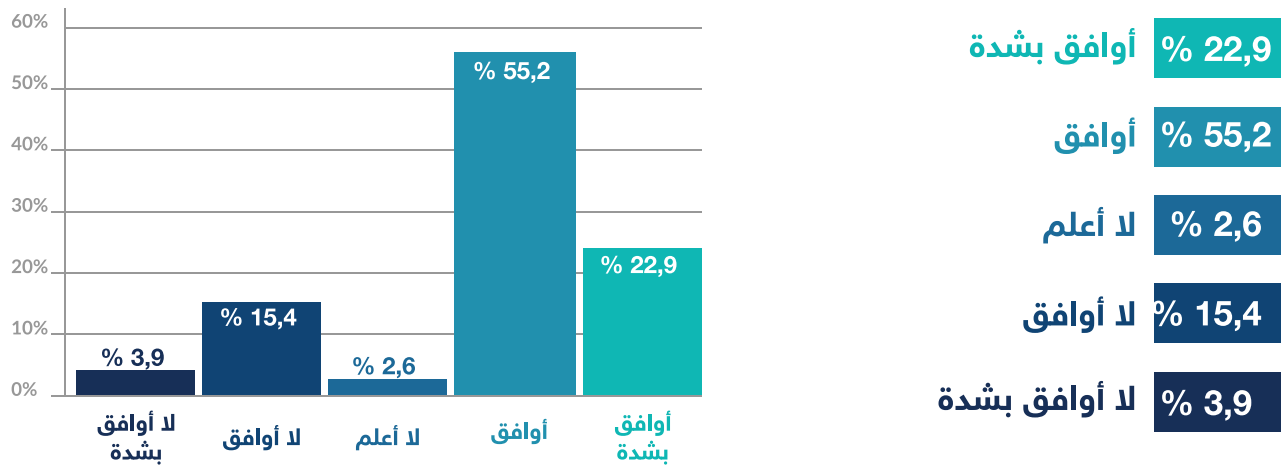


الشكل (14): انتخاب المحافظ بشكل مباشر من المجتمع المحلي

ثانياً: الأدوار التشريعية للمحافظات

وافق ما يقارب من الـ 78% من العيّنة على أن يكون لمجالس المحافظات المنتخبة أدواراً تشريعية، كإصدار القوانين والتشريعات على المستوى المحلي، بما لا يتعارض مع الدستور العام للبلاد - الشكل (15). نسبة هذه الموافقة هذه كانت واضحة أيضاً عند مقاطعة النتائج مع التوزع القومي والاثني للعيّنة. حيث يُظهر الشكل (16) أن الكُرد المستبينين كانوا الأكثر تأييداً لوجود أدوار تشريعية للمحافظات، وذلك بنسبة 87.6%، تليهم بقية الأقليات القوميّة، كالشركس والترکمان والأرمن، بنسبة موافقة بلغت الـ 79.6%، ومن ثم العرب المستبينين بنسبة 75.3%.

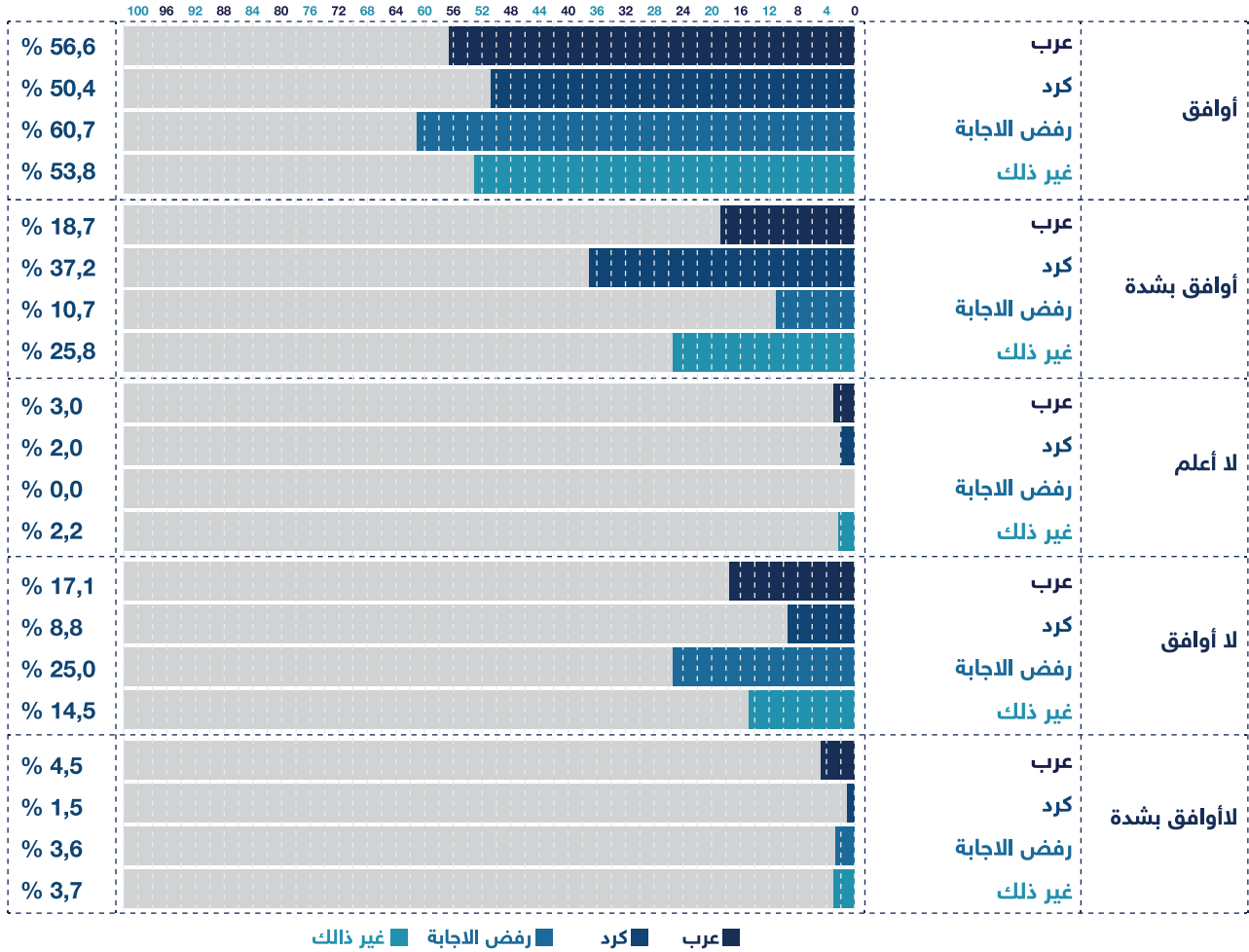
لمجالس المحافظات المنتخبة أدوار تشريعية، كإصدار القوانين والتشريعات على المستوى المحلي، بما لا يتعارض مع الدستور العام للبلاد



الشكل (15): الأدوار التشريعية لمجالس المحافظات

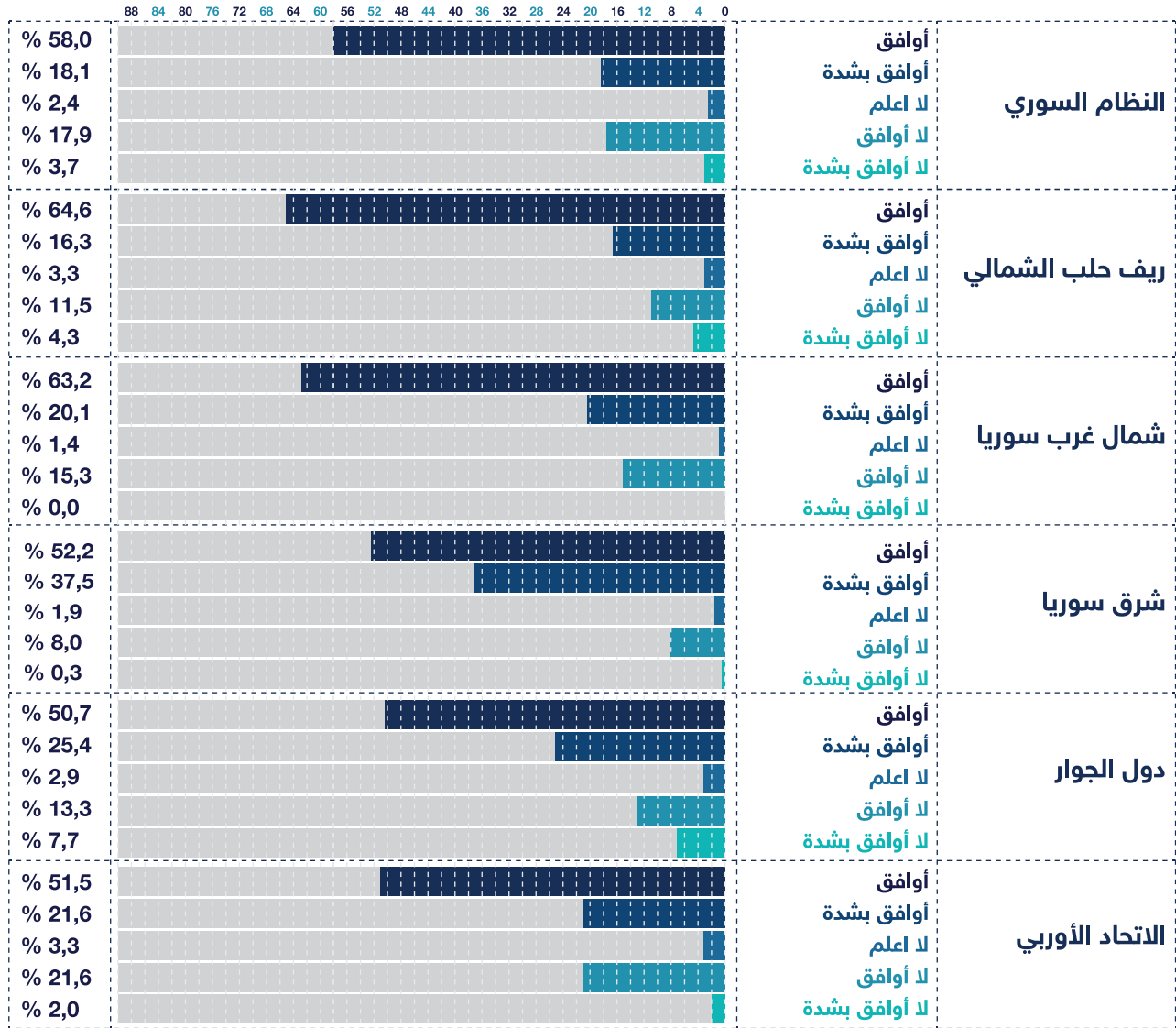
الارتفاع في نسب الموافقة على الأدوار التشريعية لمجالس المحافظات لم تقتصر فقط على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري، والتي تحتوي هياكل حكم محليّة منفصلة عن سلطة المركز في دمشق. حيث أبدى 76% من المقيمين في مناطق سيطرة النظام السوري موافقتهم على إعطاء أدوار تشريعية للمحافظات بعيداً عن سلطة المركز، كما يبين الشكل (17).

مجالس المحافظات المنتخبة أدوار تشريعية, كإصدار القوانين والتشريعات على المستوى المحلي, بما لا يتعارض مع الدستور العام للبلاد (القومية)



الشكل (16): الأدوار التشريعية لمجالس المحافظات، بحسب التوزيع القومي والإثني للعيّنة.

لمجالس المحافظات المنتخبة أدوار تشريعية, كإصدار القوانين والتشريعات على المستوى المحلي, بما لا يتعارض مع الدستور العام للبلاد (التوزع الجغرافي)



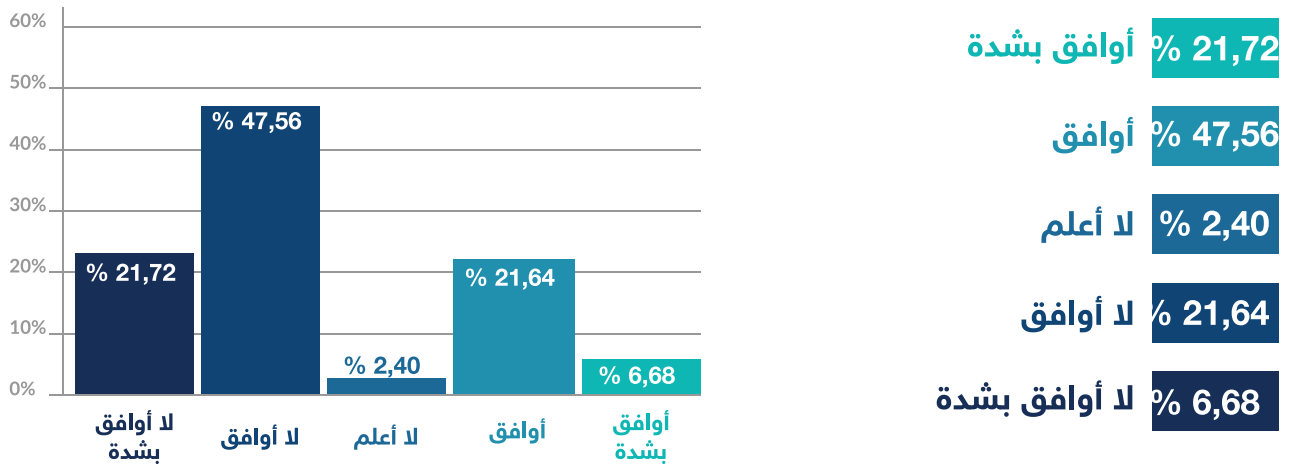
■ أوافق ■ أوافق بشدة ■ لا أعلم ■ لا أوافق ■ لا أوافق بشدة

الشكل (17): الأدوار التشريعية لمجالس المحافظات، بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة.

ثالثاً: الأدوار القضائية للمحافظات

أبدى 69.2% من كامل العيّنة موافقتهم على أن تكون لكل محافظة سورية محاكم قضائية مستقلة خاصة بها، تعمل ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، وفقاً لقوانين وتشريعات محلية لا تتعارض مع الدستور العام للبلاد – انظر الشكل (18). كانت نسبة الموافقة أعلى عند المكونات القوميّة والإثنيّة غير العربيّة، حيث بلغت نسبة الموافقين من المستبنيين الكُرد الـ 84.6%، والشركس والترکمان والأرمن والسريان نسبة 73.2%، تلاهم موافقة أغلبية المستبنيين العرب بنسبة 64.4%، كما هو مبين في الشكل (19).

لكل محافظة سورية محاكم قضائية مستقلة خاصة بها، تعمل ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، وفقاً لقوانين وتشريعات محلية لا تتعارض مع الدستور العام للبلاد

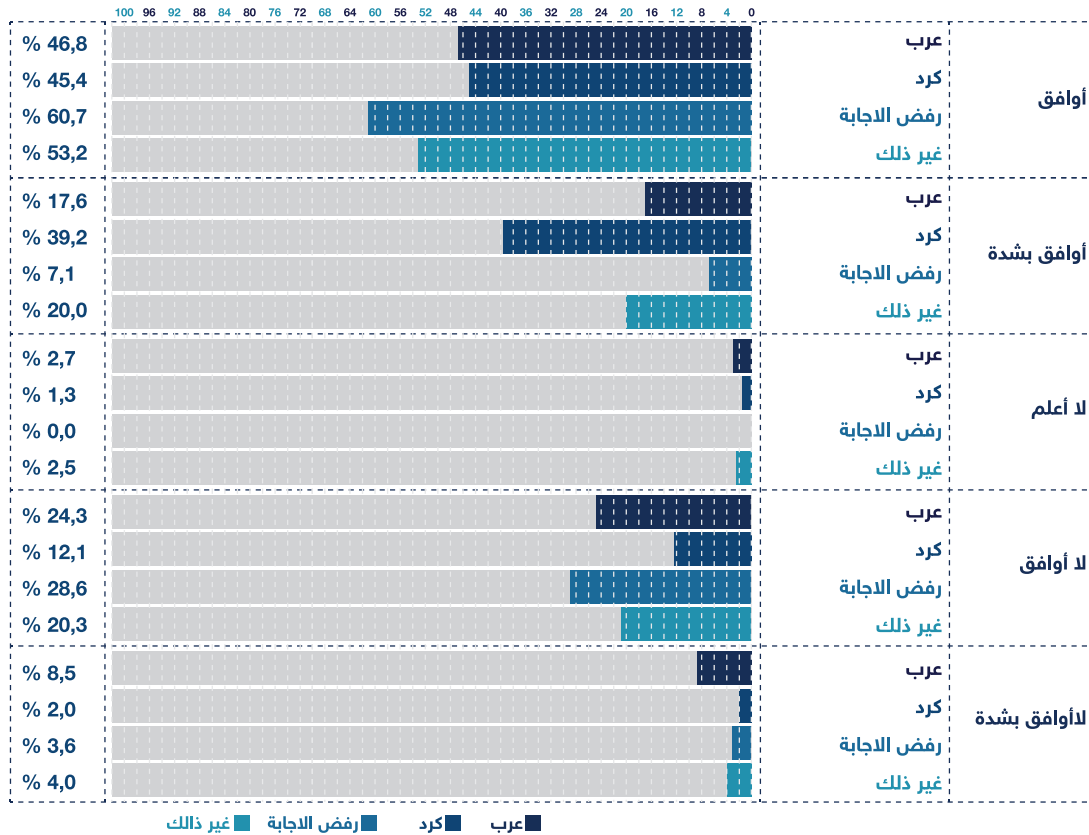


الشكل (18): الأدوار القضائية لمجالس المحافظات.

يبين الشكل (20) بأن نسب الموافقة على قدرة مجالس المحافظات على إنشاء محاكم قضائية مستقلة كانت عابرة لمناطق النفوذ داخل الأراضي السوريّة. حيث بلغ عدد الموافقين في شمال شرق سوريا الـ 89.4%، وفي مناطق ريف حلب الشمالي 82.8%، وفي شمال غرب سوريا الـ 69.5% وفي مناطق سيطرة النظام السوري 68.4%.

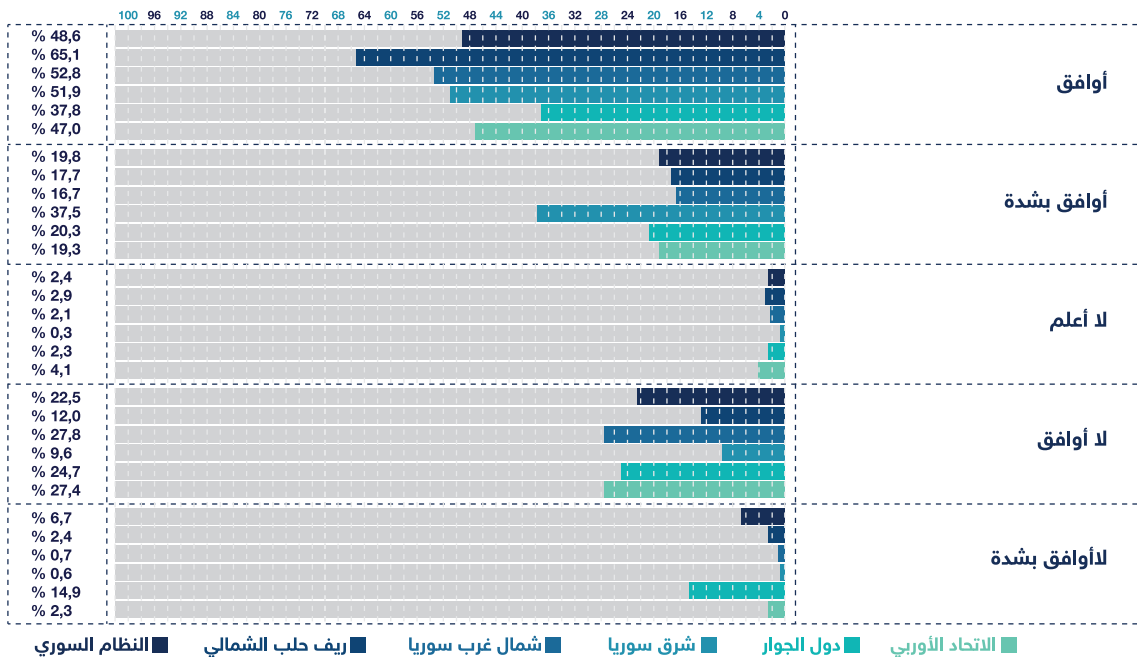
على الرغم من الميل العام للعيّنة نحو الموافقة على الأدوار القضائية المستقلة للمحافظات، إلا أن نسبة الموافقة هذه كانت منخفضة مقارنة مع الصلاحيات التشريعية والانتخابية لتلك المحافظات. هذا الانخفاض كان مشابهاً للانخفاض السابق حول علاقة اللامركزية بتحقيق العدالة للضحايا. مما دفعنا لاستنتاج بأنه قد يكون هناك انطباع بضرورة أن تكون السلطة القضائية ذات صلاحيات على المستوى الوطني، بعيداً عما قد يترتب عن الأبعاد الحوكمية والسياسية للامركزية مستقبلاً.

لكل محافظة سورية محاكم قضائية مستقلة خاصة بها, تعمل ضمن الحدود الإدارية للمحافظة, وفقاً لقوانين وتشريعات محلية لا تتعارض مع الدستور العام للبلاد (القومية)



الشكل (19): الأدوار القضائية لمجالس المحافظات، بحسب التوزيع القومي والإثني للعيّنة.

لكل محافظة سورية محاكم قضائية مستقلة خاصة بها, تعمل ضمن الحدود الإدارية للمحافظة, وفقاً لقوانين وتشريعات محلية لا تتعارض مع الدستور العام للبلاد (التوزع الجغرافي)



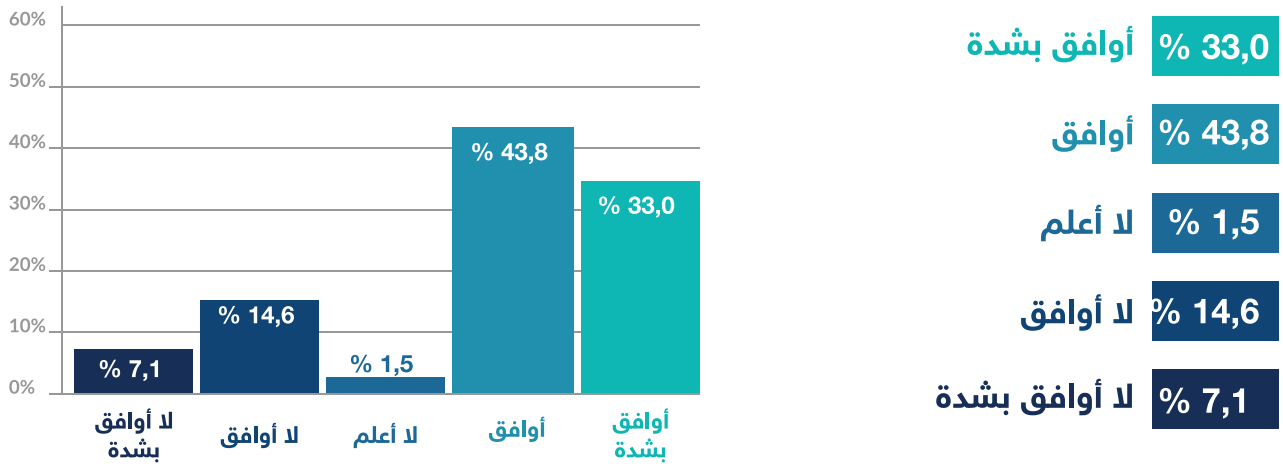
الشكل (20): الأدوار القضائية لمجالس المحافظات، بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة.

رابعاً: الصلاحيات الثقافية للمحافظات

أبدى 76.8% من كامل العيّنة موافقتهم على حق المجالس المحلية المنتخبة أن تعتمد لغات أخرى، غير اللغة العربية الرسمية للدولة، على المستوى المحلي وذلك بحسب التوزيع القومي والإثني في الوحدات الإدارية التابعة لهذه المجالس - الشكل (21).

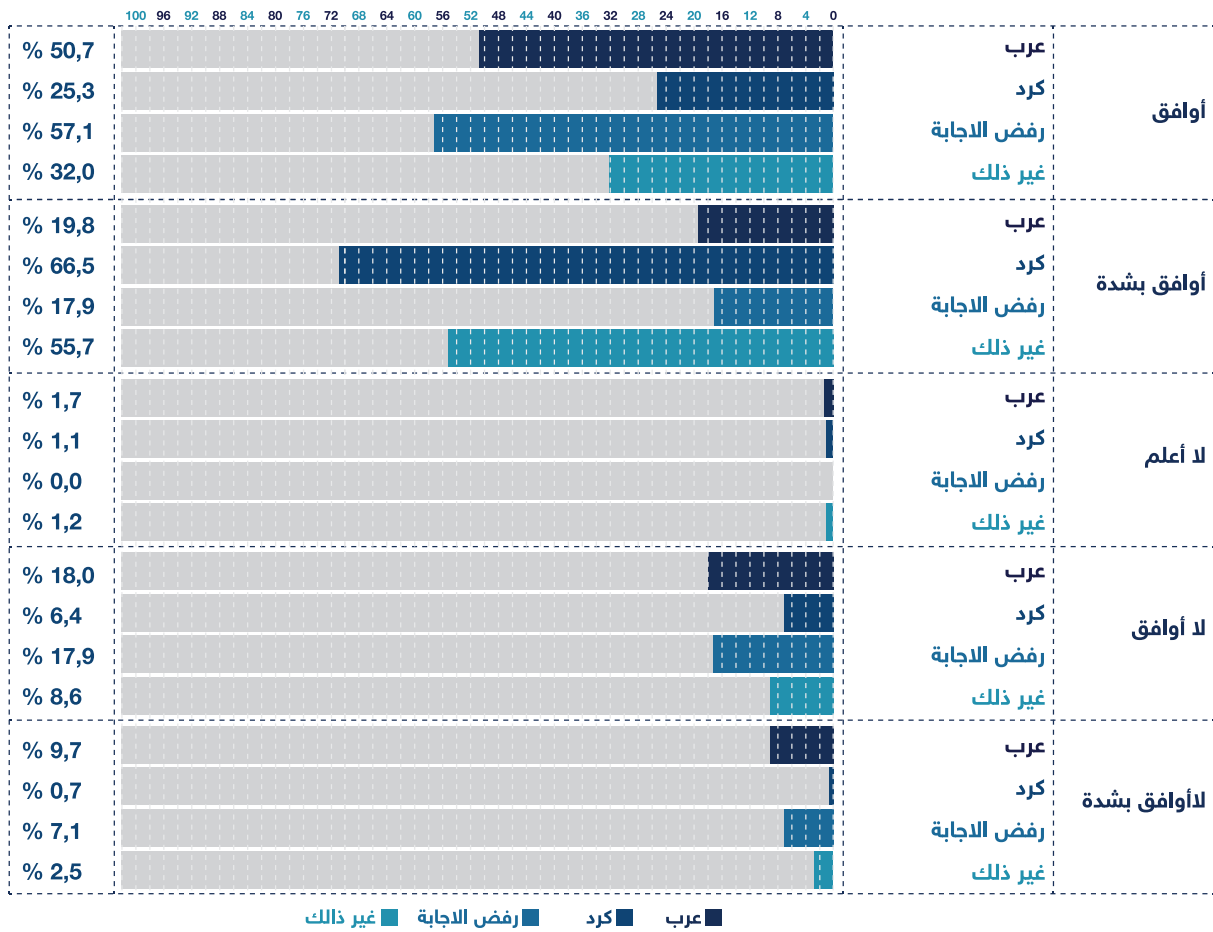
نسبة الموافقة كانت الأعلى عند المكونات القومية غير العربيّة - كما يظهر الشكل (22). حيث بلغت نسبة الموافقة عند عيّنة الكُرد المستبينة الـ 91.8% (بينهم 66.5% موافقون بشدة)، ونسبة الـ 87.7% (بينهم 53.7% موافقون بشدة) لدى بقيّة الأقلية القومية والإثنية المستبينة. كما أبدت غالبية عيّنة العرب موافقتها على ذلك، بنسبة بلغت الـ 70.5% (بينهم 19.8% موافقون بشدة).

تلتزم المجالس المحليّة المنتخبة (مجالس محافظات أو مدن أو بلدّيات) باللغة الرسمية للدولة، لكن يحق لها اعتماد لغات أخرى على المستوى المحلي، بحسب التوزيع القومي والإثنيّ في المحليّات التابعة لها



الشكل (21): حق المجالس المحلية المنتخبة في تبني لغات أخرى، إضافة إلى اللغة العربيّة، وفقاً لخصوصية مجتمعاتها المحليّة

تلتزم المجالس المحليّة المنتخبة (مجالس محافظات أو مدن أو بلديات) باللغة الرسمية للدولة، لكن يحق لها اعتماد لغات أخرى على المستوى المحلي، بحسب التوزع القومي والإثني في المحليّات التابعة لها (القومية)



الشكل (22): حق المجالس المحلية المنتخبة في تبني لغات أخرى، إضافة إلى اللغة العربيّة، وفقاً لخصوصية مجتمعاتها المحليّة - بحسب التوزع القومي والإثني للعيّنة

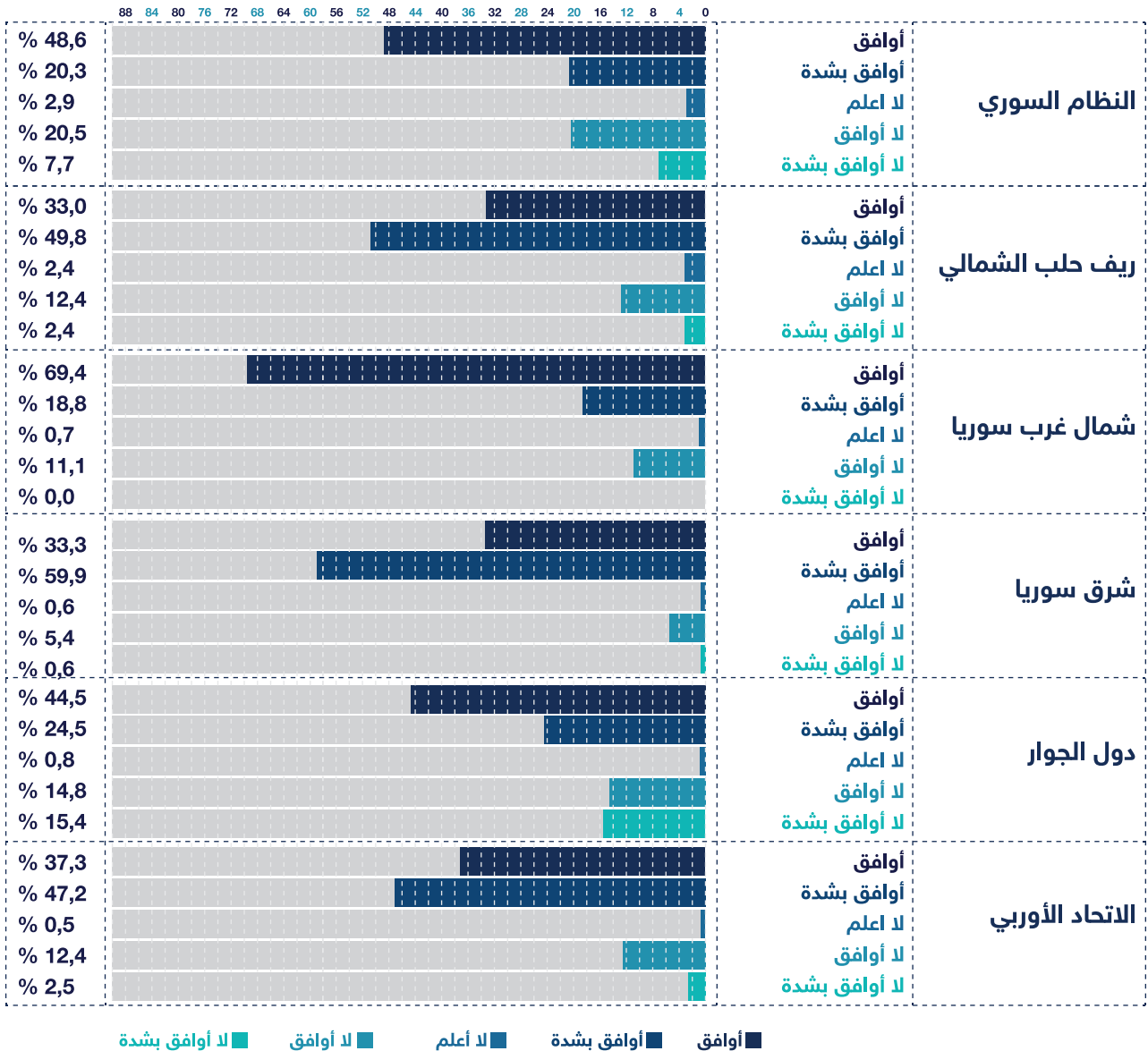
نسبة الإجماع السابقة لم تقتصر على مناطق شمال شرق سوريا، حيث تقطن معظم المكونات القومية غير العربية، والتي بلغت نسبة الموافقة للمقيمين فيها الـ 93.3%، بل تعدتها لبقية مناطق النفوذ السورية. حيث بلغت في شمال غرب سوريا نسبة الـ 88%، وفي ريف حلب الشمالي 83%، واقتربت في مناطق سيطرة النظام السوري إلى الـ 69%، كما هو واضح في الشكل (23).

وهنا تجد الإشارة، أنه وفي استطلاع رأي سابق أجرته مؤسسة اليوم التالي، لعيّنة مؤلفة من 2651 سوري وسوريّة، من انتماءات هوياتية مختلفة، موزعين داخل وخارج سوريا، اختار 56.2% من تلك العيّنة خيار أن تكون "اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، مع ضمان حق المكونات القومية الأخرى في ممارسة لغاتها في أماكن تواجدها داخل سوريا"، وذلك بفارق 33% عن خيار أن تكون "اللغة العربيّة هي اللغة الرسمية والوحيدة للدولة".^[9]

[9] - تم إجراء استطلاع الرأي لورقة "انطباعات السوريين والسوريات حول المواطنة والهوية" في الفترة بين آذار \ مارس و نيسان \ أبريل 2021.

هذا التقارب في النتائج الإحصائية لعينتين مختلفتين تم استطلاع رأيهم في فترات زمنية متباعدة، دفعنا لاستنتاج بأن هناك قبول سورّي عام لاعتماد لغات أخرى، غير اللغة العربيّة، على المستوى المحليّ. خصوصاً وأن هذه الموافقة لم تنحصر في المكونات غير العربية، بل شملت عيّنة واسعة من العرب المتواجدين في مناطق مختلفة، داخل وخارج الأراضي السوريّة.

تلتزم المجالس المحليّة المنتخبة (مجالس محافظات أو مدن أو بلدّيات) باللغة الرسمية للدولة، لكن يحق لها اعتماد لغات أخرى على المستوى المحلي، بحسب التوزع القومي والإثني في المحليّات التابعة لها (التوزع الجغرافي)



الشكل (23): حق المجالس المحلية المنتخبة في تبني لغات أخرى، إضافة إلى اللغة العربيّة، وفقاً لخصوصية مجتمعاتها المحليّة – بحسب التوزع الجغرافيّ للعيّنة

5.4. توزيع الأدوار القطاعية بين المركز والمحليات

حاولنا في القسم الأخير من هذا الاستبيان أن نقيس رؤية السوريين والسوريات حول توزيع بعض الأدوار والصلاحيات في القطاعات الخدمية والتعليمية والصحية والاقتصادية والأمنية، وذلك على ثلاث مستويات إدارية: المركز (الحكومة المركزية، من وزارات ومديريات تابعة لها)، المحافظة (مجالس المحافظات المنتخبة)، وعلى المستوى المحلي (مجالس المدن والبلدات والبلديات المنتخبة). وبناء عليه، قمنا بسؤال العينة بإسناد مجموعة من الأدوار القطاعية، وفق رؤيتهم، للمستويات الإدارية المختلفة.

نلاحظ من النتائج، المبينة في الأقسام التالية، أن هناك ميولاً نحو إعطاء المحليات الدور الأساسي في مسح وتحديد الاحتياجات للمجتمعات المحليّة، مع إسناد مهام وضع وتطوير السياسات التعليمية والصحية والأمنية والضريبية للحكومة المركزية. على أن تكون معظم مهام توظيف الكوادر، في معظم القطاعات، من اختصاص مجالس المحافظات. إضافة إلى دور هذه المجالس في تحديد توزع المنشآت التعليمية والصحية ومراكز قوى الأمن الداخلي ومخافر الشرطة. في حين كان هناك انطباع عام بأن مسؤولية الإشراف والمراقبة، على مختلف القطاعات، هي من صلاحيات الحكومة المركزية ووزاراتها ومديرياتها المختلفة.

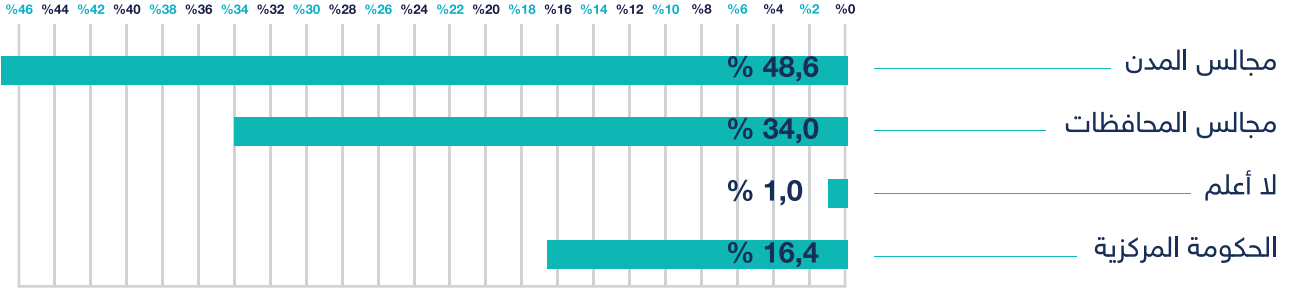
كما سنلاحظ من النتائج اللاحقة، بأن العينة المستبينة في مناطق شمال شرق سوريا ومناطق ريف حلب الشمالي كانت الأكثر ميولاً نحو تفويض صلاحيات المركز على حساب تعميق الأدوار القطاعية للمحليات. قد يُفسر ذلك بأن كلتا هاتين المنطقتين، تحديداً شمال شرق سوريا، عاشت تجربة من اللامركزية السياسية أعمق نسبياً من بقية مناطق النفوذ السورية، الأمر الذي رسّخ انطباعاً عاماً بأحقية وقدرة المحليات على إدارة مختلف الشؤون القطاعية بمعزل عن سلطة الحكومة المركزية.

وسنقوم في الملحق (1) باستعراض جدول يظهر توزع الأدوار والصلاحيات القطاعية بين المستويات الإدارية المختلفة، وفقاً لرؤية العينة المستبينة.

5.4.1 مسح وتحديد الاحتياجات

اخترت النسبة الأكبر من العينة، 48.6% منها، أن تكون المحليات (مجالس مدن وبلدات وبلديات) هي المسؤولة مباشرة عن مسح وتحديد الاحتياجات المحلية في القاعات الخدمية والمعيشية والطبية والتعليمية. تبعها خيار مجالس المحافظات، بنسبة 34%، وحلّت الحكومة المركزية ووزاراتها ومديرياتها في المرتبة الأخيرة بنسبة 16.4%، كما هو مبين في الشكل (24). هذا الميول العام نحو أن تكون مهمة مسح وتحديد الاحتياجات المحليّة من صلاحيات المجالس المحليّة، دون مستوى المحافظة، يمكن تفسيره بوجود انطباع عام لدى العينة بأن هذه المحليات هي الأقدر على التواصل المباشر والفعال مع المجتمعات المحليّة لتحديد احتياجاتها ومتطلباتها في القطاعات كافة، الخدمية منها وغير الخدمية.

مسح وتحديد الاحتياجات المحلية في القطاعات الخدمية والمعيشية والطبية والتعليمية

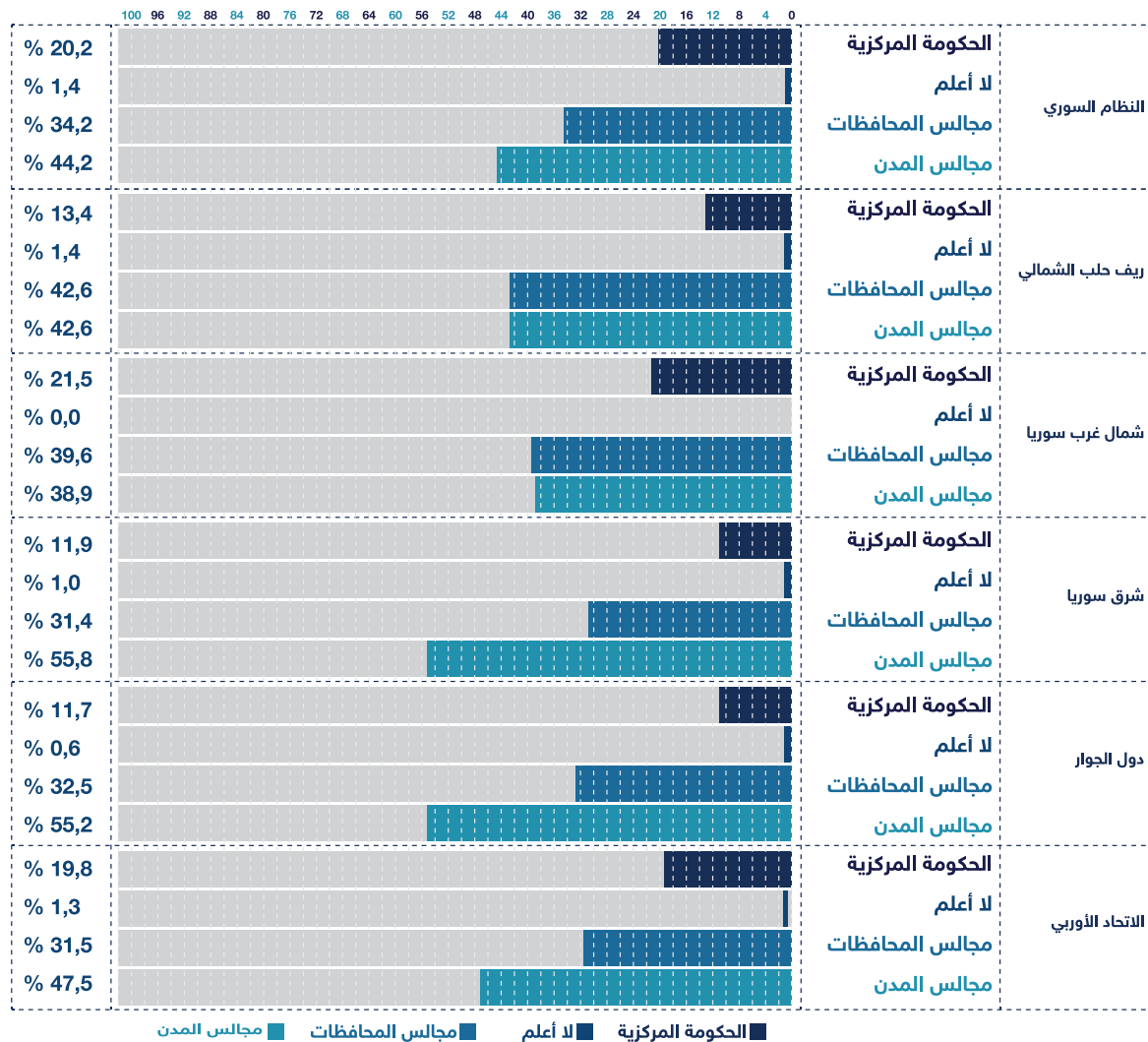


الشكل (24): مسح وتحديد الاحتياجات المحلية في القطاعات الخدمية والمعيشية والطبية والتعليمية

وعند مقاطعتنا للنتائج السابقة مع التوزيع الجغرافي للعيّنة في مناطق النفوذ المختلفة داخل الأراضي السورية، الشكل (25)، نجد أن المستبينين في مناطق شمال شرق سوريا كانوا الأكثر تمسكاً بدور المحليّات في مسح وتحديد الاحتياجات، وذلك بنسبة 55.8%. وذلك بسبب وجود حالة من اللامركزية أوسع نسبياً في مناطق شمال شرق سوريا مقارنة ببقية المناطق. وحلّت العيّنة المستبينة في مناطق سيطرة النظام السوري في المرتبة الثانية، وذلك بنسبة 44.2%. أي أنها تفوّقت على نسبة العيّنة المتواجدة في ريف حلب الشمالي، والتي بلغت 42.6%، وعيّنة شمال غرب سوريا، والتي بلغت 39%، والتي كانت الأقل بين العيّنات الموزعة جغرافياً داخل سوريا.

يمكن أن يعزى هذا التفاوت إلى وجود نفور عام لدى المقيمين في مناطق سيطرة النظام السوريّ من المركزيّة المفرطة في وضع الخطط والاحتياجات، التي غالباً ما تقوم بها السلطات المركزية في تلك المناطق. أما في مناطق شمال غرب سوريا وريف حلب الشمالي، فقد يكون عدم الرضى المجتمعي على أداء بعض مجالس المدن والبلدات في السنوات السابقة سبباً في ميولهم لإعطاء دور أكبر لمجالس المحافظات في عملية مسح وتحديد الاحتياجات المحليّة.

مسح وتحديد الاحتياجات المحلية في القطاعات الخدمية والمعيشية والطبية والتعليمية (التوزع الجغرافي)



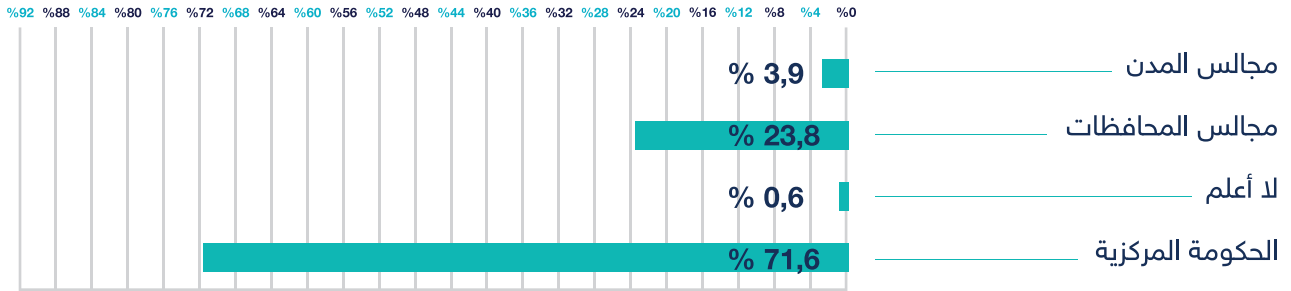
الشكل (25): مسح وتحديد الاحتياجات المحلية في القطاعات الخدمية والمعيشية والطبية والتعليمية، بحسب التوزع الجغرافي للعينّة.

5.4.2. قطاع التعليم

5.4.2.1. تطوير المناهج والسياسات التعليمية

أجابت أغلبية العيّنة، ما نسبته 71.6%، بأن مهمة تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية هي من مهمة الحكومة المركزية. وحلّ خيار مجالس المحافظات ثانياً بنسبة 23.8% وجاءت المحليّات (مجالس مدن وبلدات وبلديات) في المرتبة الأخيرة بنسبة حوالي الـ 4% فقط، كما يوضح الشكل (26).

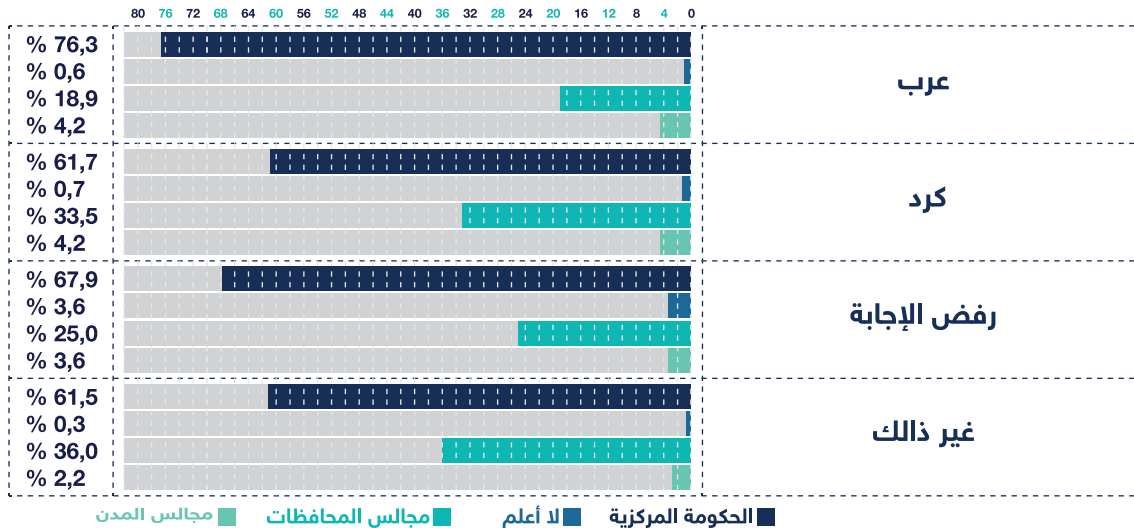
تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية



الشكل (26): تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية

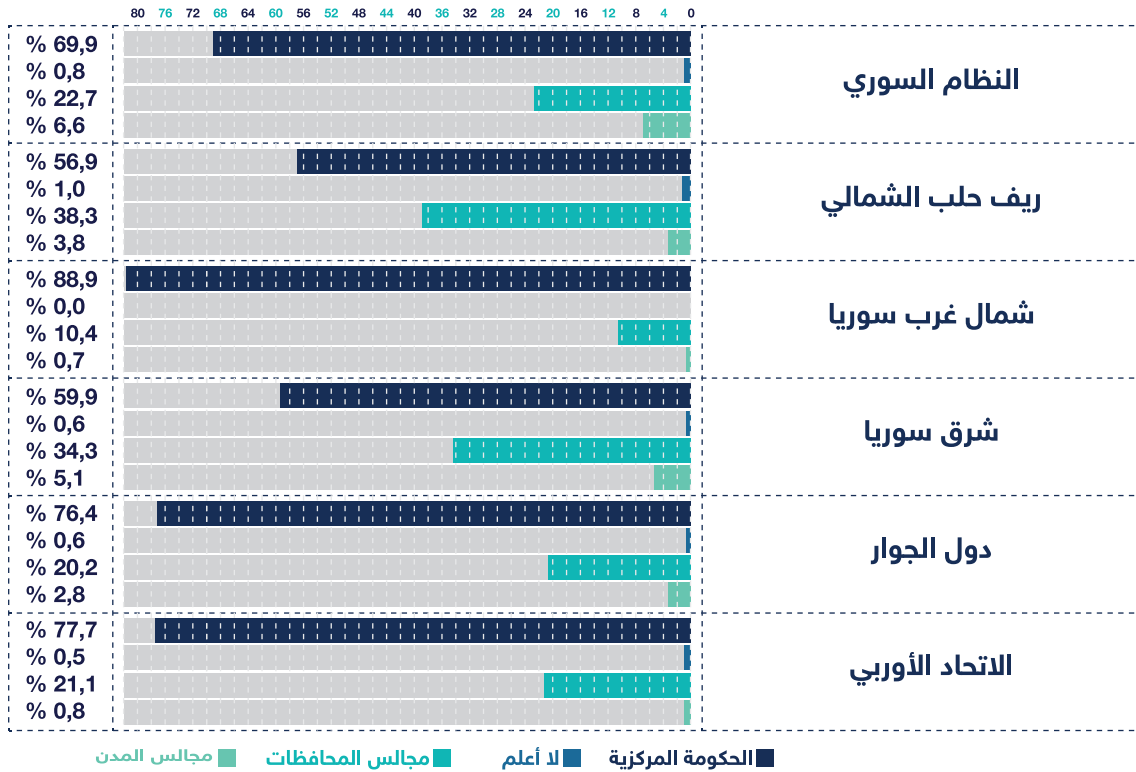
هذا الميول نحو مركزية وضع المناهج والسياسات التعليمية كان عابراً للتوزع القومي والإثني للعيّنة، الشكل (27)، ولمناطق النفوذ المختلفة داخل سوريا - الشكل (28).

تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية (القومية)



الشكل (27): تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية، بحسب التوزع القومي والإثني للعيّنة

تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية (التوزيع الجغرافي)

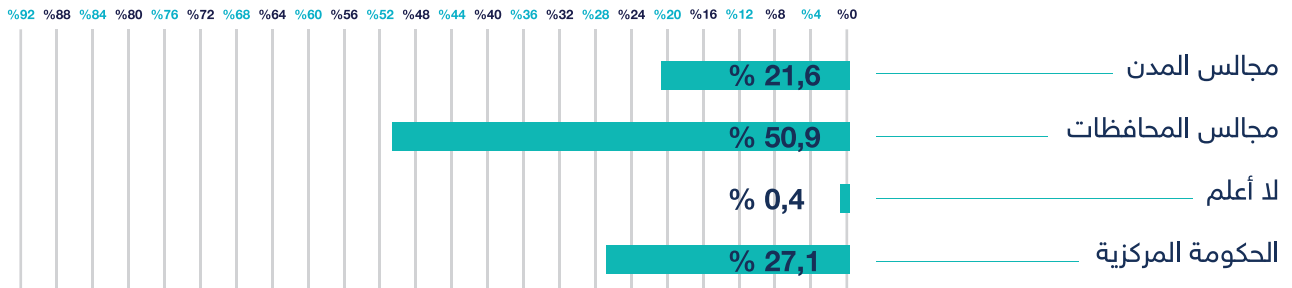


الشكل (28): تطوير المناهج التعليمية والخطط التدريسية، بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

5.4.2.2. توزيع الكوادر التعليمية

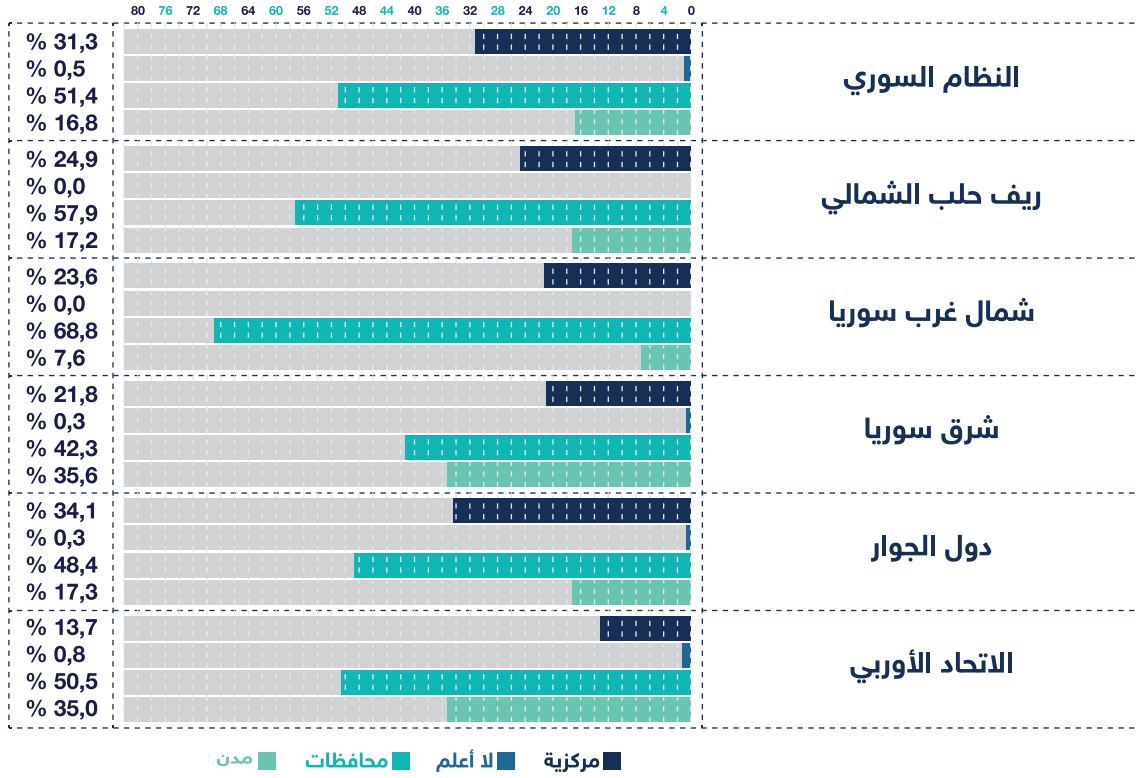
نصف العيّنة تقريباً، 51% منها، رأت بأن مهمة توزيع المدرسين ومدراء المدارس تقع على عاتق مجالس المحافظات. في حين أجاب 27% من كامل العيّنة أنها من مهمة الحكومة المركزية. فيما اختارت النسبة الأقل، 21.6%، خيار المحليات - كما يبيّن الشكل (29).

توزيع الكوادر التعليمية، كالمعلمين والمدرسين ومدراء المدارس



الشكل (29): توزيع الكوادر التعليمية، كالمعلمين والمدرسين ومدراء المدارس

يُظهر الشكل (30) أن خيار أن تكون مجالس المحافظات مسؤولة عن توظيف الكوادر التعليمية كان الخيار الأول لمعظم العيّنة في شمال غرب سوريا، و68.8%، وريف حلب الشمالي، و58%، ومناطق سيطرة النظام السوري، و51.4%. في حين انخفض هذا الخيار نسبياً في مناطق شمال شرق سوريا ليصل إلى 42%، مع ارتفاع الخيار المتعلق للمحليات إلى 35.6%، الأعلى في العيّنة المستبينة داخل الأراضي السورية.

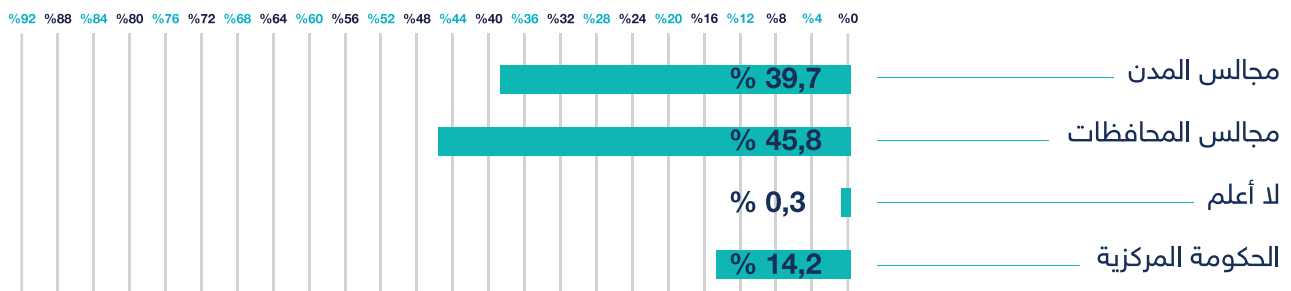


الشكل (30): توظيف الكوادر التعليمية، كالمعلمين والمدرسين ومدراء المدارس، بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

5.4.2.3. تحديد أماكن توزيع المنشآت التعليمية

اعتبرت النسبة الأكبر من العيّنة، 45.8% منها، أن مجالس المحافظات هي المسؤولة عن تحديد أماكن وتوزيع المدارس والمعاهد التعليمية. بينما اختار 39.7% أن تكون هذه المهمة من صلاحيات المحليات، كمجالس المدن والبلديات والبلديات، وجاء خيار الحكومة المركزية ومؤسساتها في المرتبة الأخيرة بنسبة 14% - الشكل (31).

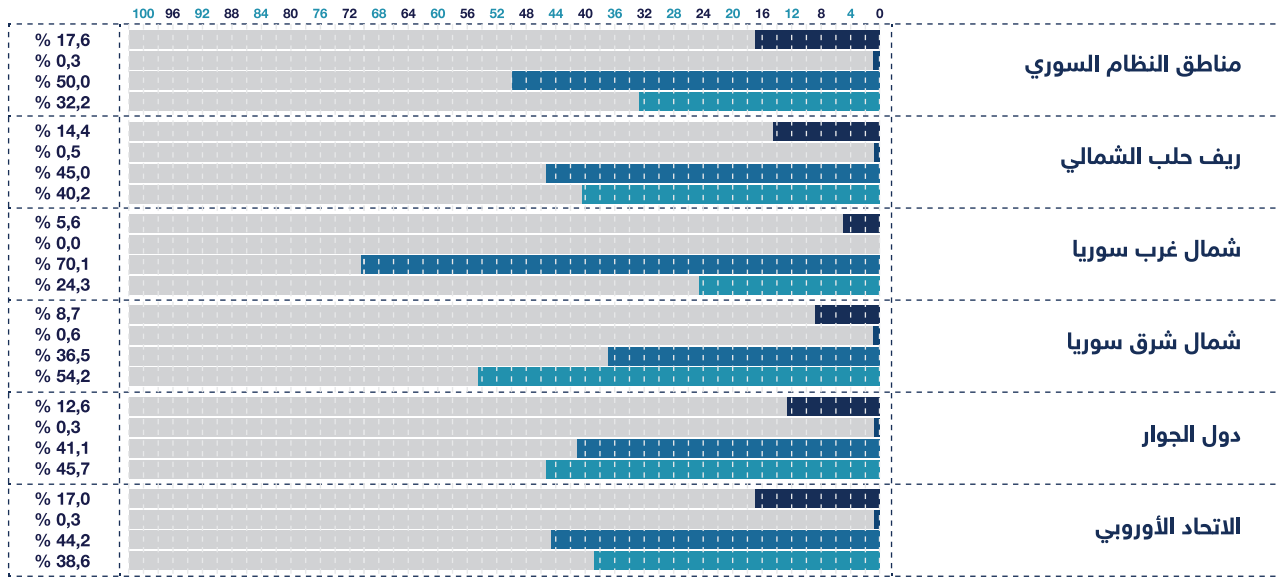
تحديد أماكن وتوزيع المدارس والمعاهد التعليمية



الشكل (31): تحديد أماكن وتوزيع المدارس والمعاهد التعليمية

وعند مقاطعة هذه النتائج مع التوزيع الجغرافي للعيّنة، نرى في الشكل (32)، بأن الميول نحو دور مجالس المحافظات في تحديد توزيع المنشآت التعليمية كان الأعلى في مناطق شمال غرب سوريا، بنسبة 70%، ثم مناطق سيطرة النظام السوريّ بنسبة 50%، تلاها مناطق ريف حلب الشمالي بنسبة 45%. بينما أجاب المستبينون في شمال شرق سوريا بأن هذه المهمة هي من صلاحيّات المحلّيّات، وذلك بنسبة 54.2%، أي أعلى بحوالي 18% من خيار مجالس المحافظات.

تحديد أماكن وتوزيع المدارس والمعاهد التعليمية (التوزيع الجغرافي)



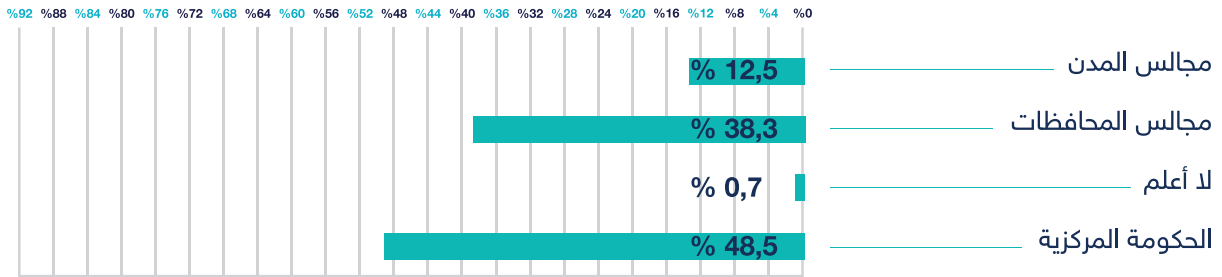
■ الحكومة المركزية ■ لا أعلم ■ مجالس المحافظات ■ مجالس المدن

الشكل (32): تحديد أماكن وتوزيع المدارس والمعاهد التعليمية، بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة.

5.4.2.4. الإشراف على سياسات التعليم

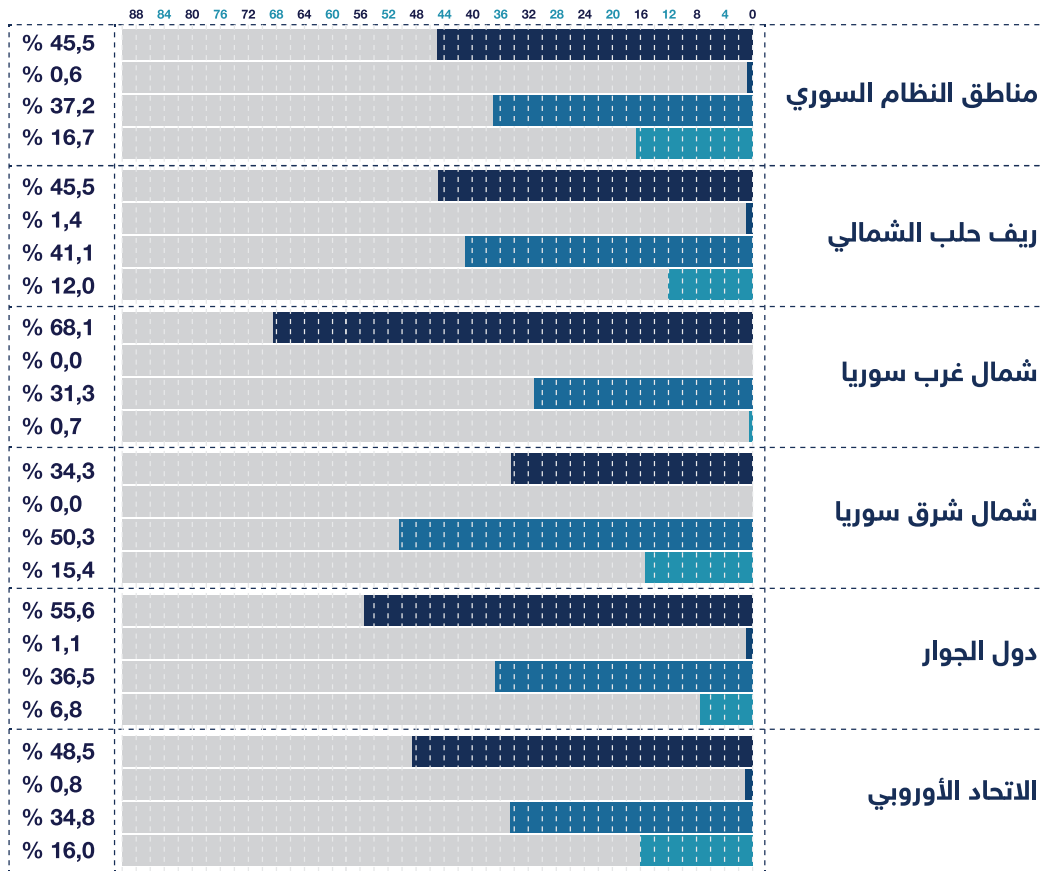
48.5% من العيّنة أعطى مهمة الإشراف على حسن تنفيذ السياسات والخطط التعليمية إلى الحكومة المركزية ووزارتها ومديرياتها. وجاء خيار مجالس المحافظات بالمرتبة الثانية بنسبة 38.3%، يتبعه خيار بقية المجالس المحلية بنسبة 12.5% - الشكل (33). هذه الإجابات كانت متوافقة مع التوزيع الجغرافي للعيّنة في معظم مناطق النفوذ داخل الأراضي السورية، الشكل (34)، باستثناء مناطق شمال شرق سوريا والتي اختار نصف المستبنيين فيها خيار مجالس المحافظات كخيار أول، بنسبة أعلى بـ 16% من الخيار الثان، خيار السلطة المركزية.

الإشراف على حسن تنفيذ السياسات والخطط التعليمية



الشكل (33): الإشراف على حسن تنفيذ السياسات والخطط التعليمية

الإشراف على حسن تنفيذ السياسات والخطط التعليمية (التوزيع الجغرافي)



■ الحكومة المركزية ■ لا أعلم ■ مجالس المحافظات ■ مجالس المدن

الشكل (34): الإشراف على حسن تنفيذ السياسات والخطط التعليمية، بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

يوضح الجدول (2) توزيع الأدوار والصلاحيات في قطاع التعليم على المستويات الإدارية المختلفة، وذلك بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة المدروسة.

الرقابة والإشراف على سياسات التعليم	توزيع المنشآت التعليمية	توظيف الكوادر	تطوير المناهج	
مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	أوروبا

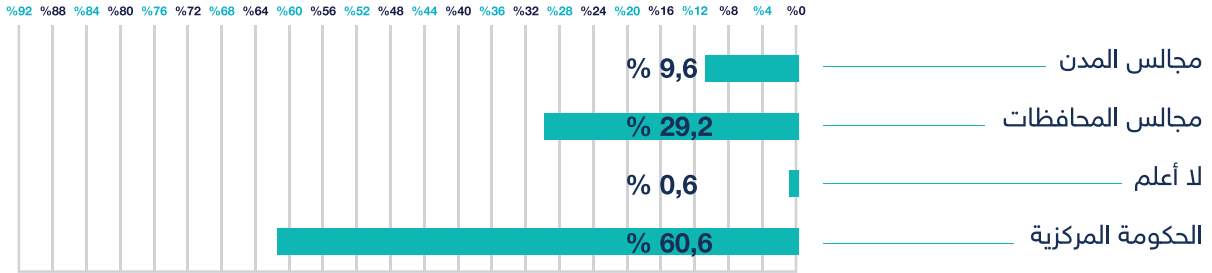
الجدول (2): توزيع الأدوار والصلاحيات في قطاع التعليم على المستويات الإدارية المختلفة

5.4.3. قطاع الصحة

5.4.3.1. تطوير السياسات الصحية العامة

أغلبية العينة، 60.6%، أجابت بأن وضع السياسات الصحية العامة، كحملات اللقاح ونظم الرعاية الأولية، هي من مهمة الحكومة المركزية. وجاء خيار مجالس المحافظات في المرتبة الثانية بنسبة 29.2% يتبعه خيار مجالس المدن والبلديات والبلديات بنسبة 9.6%، كما يُظهر الشكل (35).

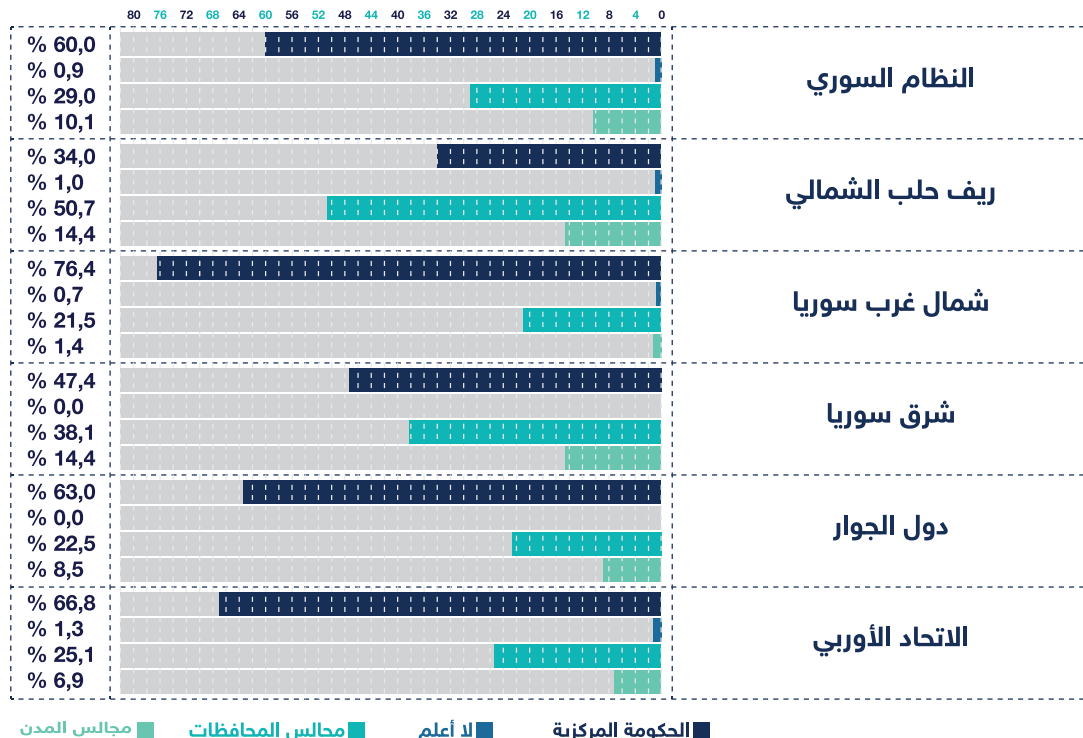
تطوير السياسات الصحية العامة، كحملات اللقاح ونظم الرعاية الأولية



الشكل (35): تطوير السياسات الصحية العامة، كحملات اللقاح ونظم الرعاية الأولية

هذه النتائج كانت متوافقة مع التوزيع الجغرافي للعينة، الشكل (36)، مع ملاحظة انخفاض النسبة في ريف حلب الشمالي بما يتعلق بخيار الحكومة المركزية، التي بلغت 34%، في حين كان الخيار الأول لهم، ونسبة 50%، هو أن تقوم مجالس المحافظات في تطوير سياسات الصحة العامة.

تطوير السياسات الصحية العامة، كحملات اللقاح ونظم الرعاية الأولية



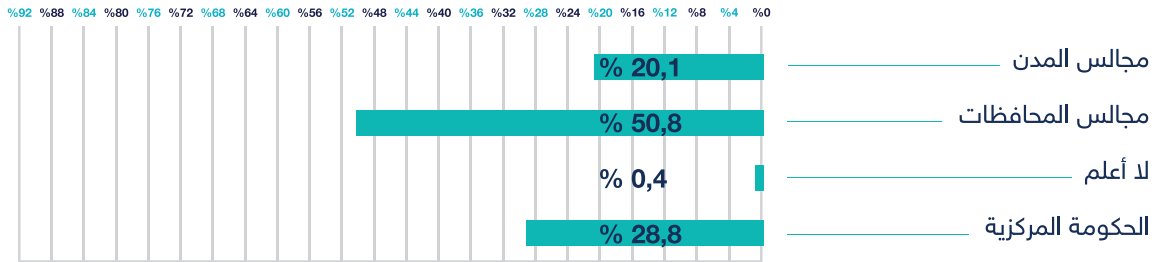
مجالس المدن ■ مجالس المحافظات ■ لا أعلم ■ الحكومة المركزية

الشكل (36): تطوير السياسات الصحية العامة، كحملات اللقاح ونظم الرعاية الأولية – بحسب التوزيع الجغرافي للعينة

5.4.3.2. توظيف الكوادر الطبية

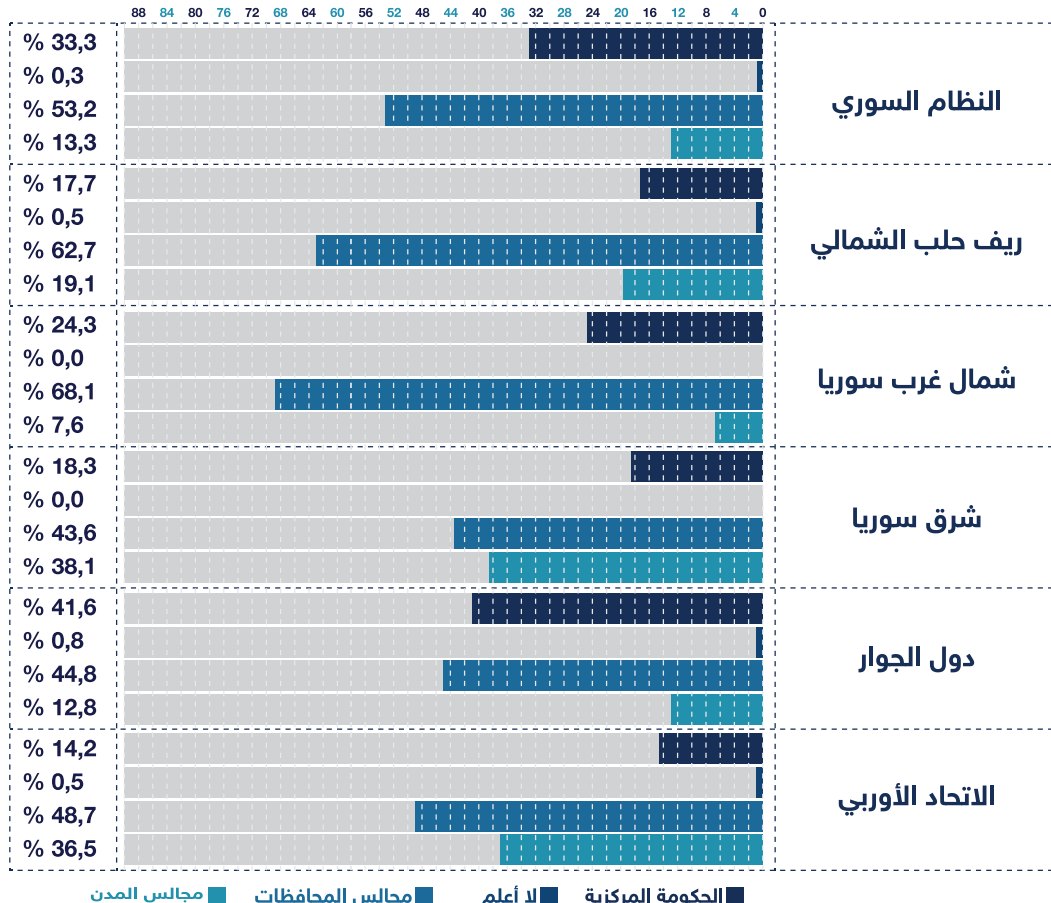
أجابت نصف العيّنة، 50.8% منها، أن مجالس المحافظات هي المسؤولة عن توظيف الكوادر الطبية والتمريضية ومدراء المشافي. تبع ذلك خيار الحكومة المركزية بنسبة 28.8%، وجاء خيار المحليات أخيراً بنسبة 20%، كما يبين الشكل (37). ويُظهر الشكل (38) بأن نتائج العيّنة العامة كانت متناسقة مع توزيعها الجغرافي، مع انخفاض النسبة المتعلقة بمجالس المحافظات في شمال شرق سوريا إلى 43.6%، وارتفاع نسبة الإجابات المتعلقة بمجالس المدن والبلدات والبلديات إلى 38%، النسبة الأعلى بين المناطق المختلفة لهذا الاستبيان.

توظيف الكوادر الطبية والتمريضية



الشكل (37): توظيف الكوادر الطبيّة والتمريضية

توظيف الكوادر الطبية والتمريضية (التوزيع الجغرافي)

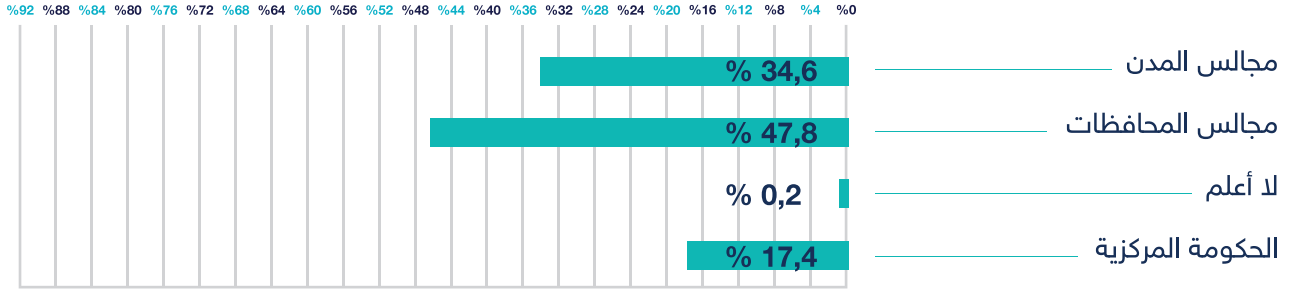


الشكل (38): توظيف الكوادر الطبيّة والتمريضية - بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

5.4.3.3. تحديد أماكن توزع المنشآت الصحيّة

أعطى 47.8% من المستبنيين لمجالس المحافظات صلاحية تحديد أماكن وتوزع المشافي والمستوصفات ومراكز الرعاية الطبيّة. وجاء خيار مجالس المدن والبلدات والبلديات في المرتبة الثانية، بنسبة 34.6%، يتبعها خيار الحكومة المركزية بنسبة 17.4% - انظر الشكل (39).

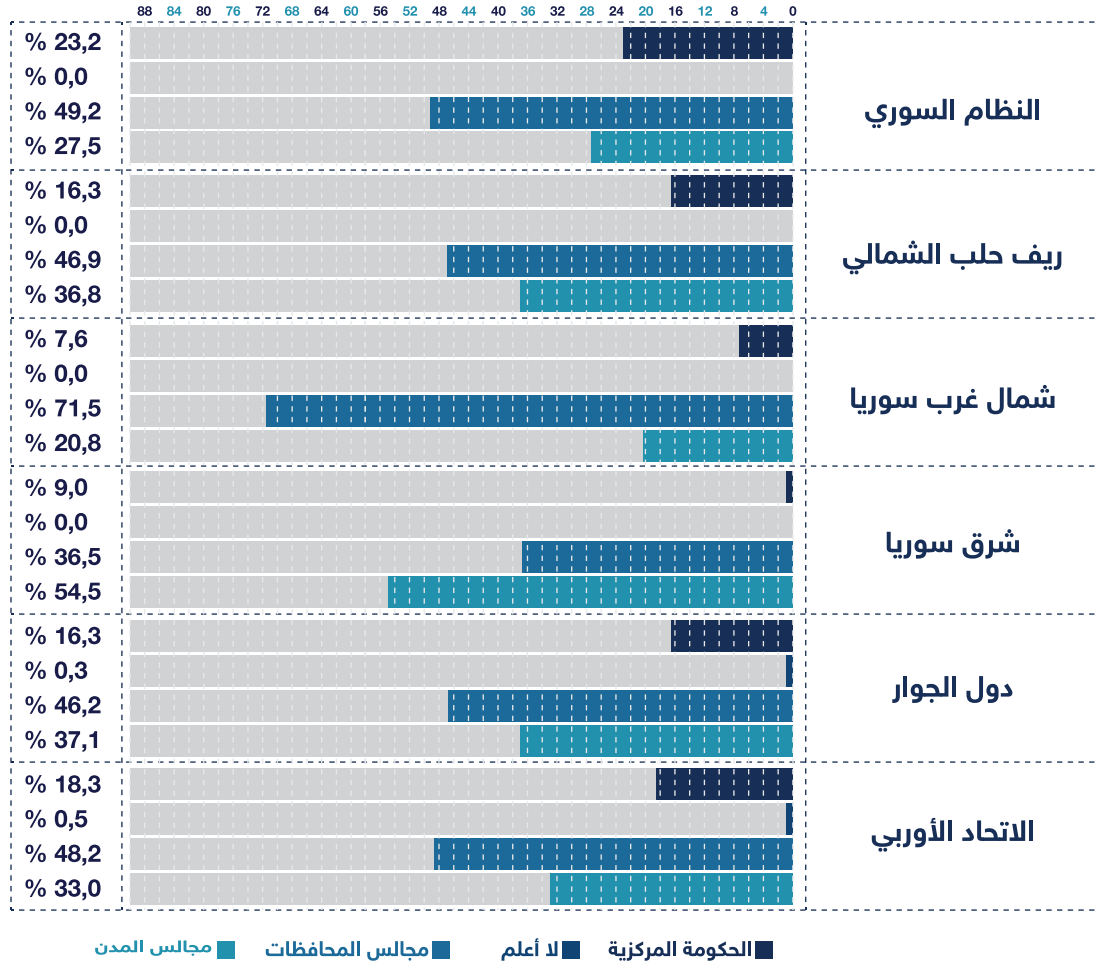
تحديد أماكن وتوزيع المشافي والمستوصفات



الشكل (39): تحديد أماكن وتوزيع المشافي والمستوصفات

وبشكل مشابه للإجابات السابقة، يُظهر الشكل (40)، بأن العيّنة المتواجدة في شمال شرق سوريا أعطت للمحليّات، مدن وبلدات وبلديات، صلاحية تحديد أماكن توزع المنشآت الصحيّة بنسبة 54.4%، وكان خيارها الثاني هو مجالس المحافظات بنسبة 36.5%.

تحديد أماكن وتوزيع المشافي والمستوصفات (التوزيع الجغرافي)

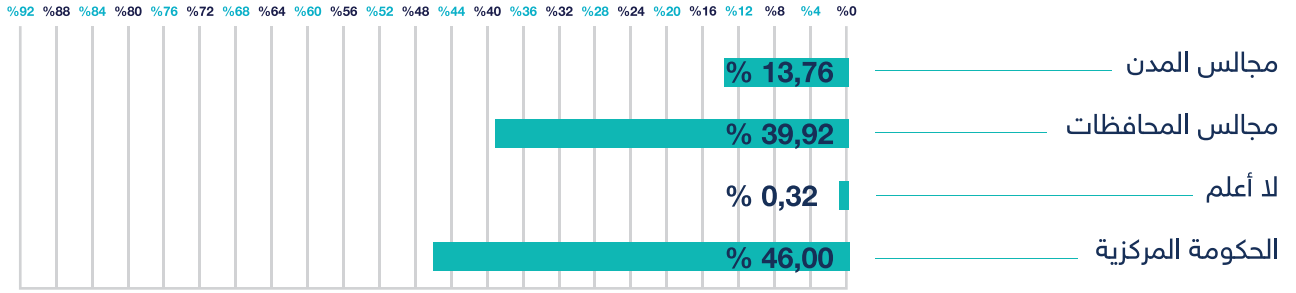


الشكل (40): تحديد أماكن وتوزيع المشافي والمستوصفات - بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

5.4.3.4. الإشراف على السياسات الصحية

اعتبرت النسبة الأكبر من العيّنة، 46%، بأن الإشراف على حسن تنفيذ السياسات الصحيّة وأداء المشافي والمستوصفات هي من مهمة الحكومة المركزية، في حين وجد 40% من العيّنة أنها من صلاحيات مجالس المحافظات، والنسبة الأقل، 13.7%، أجابت بأن هذه المهمة تقع على عاتق مجالس المدن والبلديات والبلديات - الشكل (41).

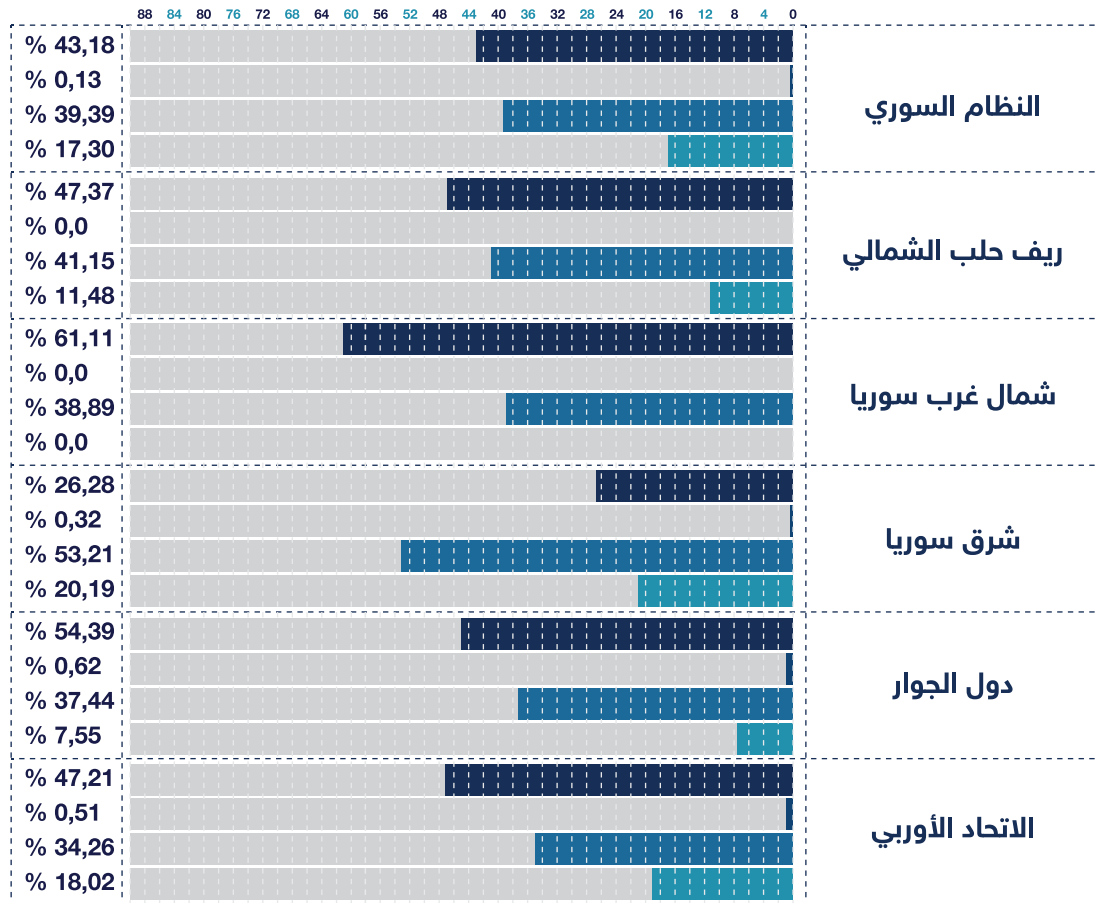
الإشراف على حسن تنفيذ السياسات الصحية وأداء المشافي والمستوصفات



الشكل (41): الإشراف على حسن تنفيذ السياسات الصحية وأداء المشافي والمستوصفات

يُظهر التوزيع الجغرافي للعيّنة، الشكل (42)، بأن العيّنة المتواجدة في شمال شرق سوريا كان لها رأي مغاير عن إجمالي العيّنة المستبينة. حيث أجاب 53.2% منهم أن الإشراف على السياسات الصحيّة هي من صلاحيّات مجلس المحافظة، أي بنسبة أعلى بحوالي الـ 27% عن الخيار الثاني المتعلّق بالحكومة المركزية.

الإشراف على حسن تنفيذ السياسات الصحية وأداء المشافي والمستوصفات (التوزع الجغرافي)



■ الحكومة المركزية ■ لا أعلم ■ مجالس المحافظات ■ مجالس المدن

الشكل (42): الإشراف على حسن تنفيذ السياسات الصحية وأداء المشافي والمستوصفات - بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

يبين الجدول (3) توزيع بعض الأدوار والصلاحيات في قطاع الصحة وفقاً للتوزيع الجغرافي للعيّنة المستبينة.

الرقابة والإشراف على السياسات الصحية	توزيع المنشآت الصحية	توظيف الكوادر الطبية	تطوير السياسات الصحية العامة	
مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	أوروبا

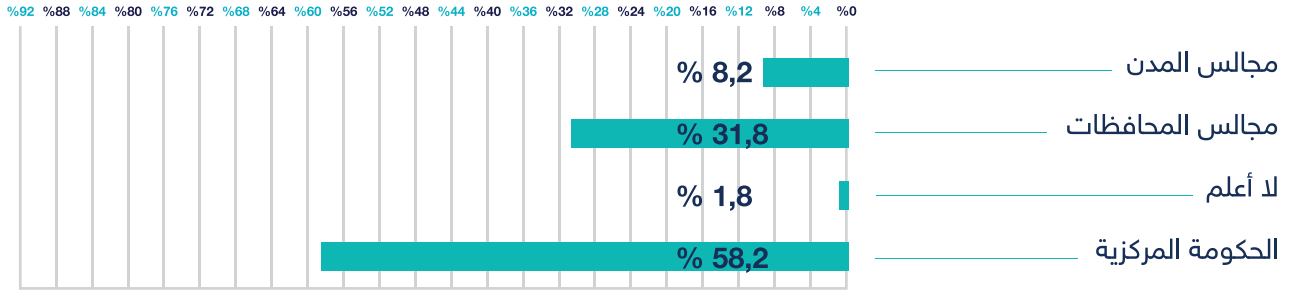
الجدول (3): توزيع الأدوار والصلاحيات في قطاع الصحة على المستويات الإدارية المختلفة

5.4.4. القطاع الضريبي والتنمية الاقتصادية

5.4.4.1. تطوير السياسات الضريبية

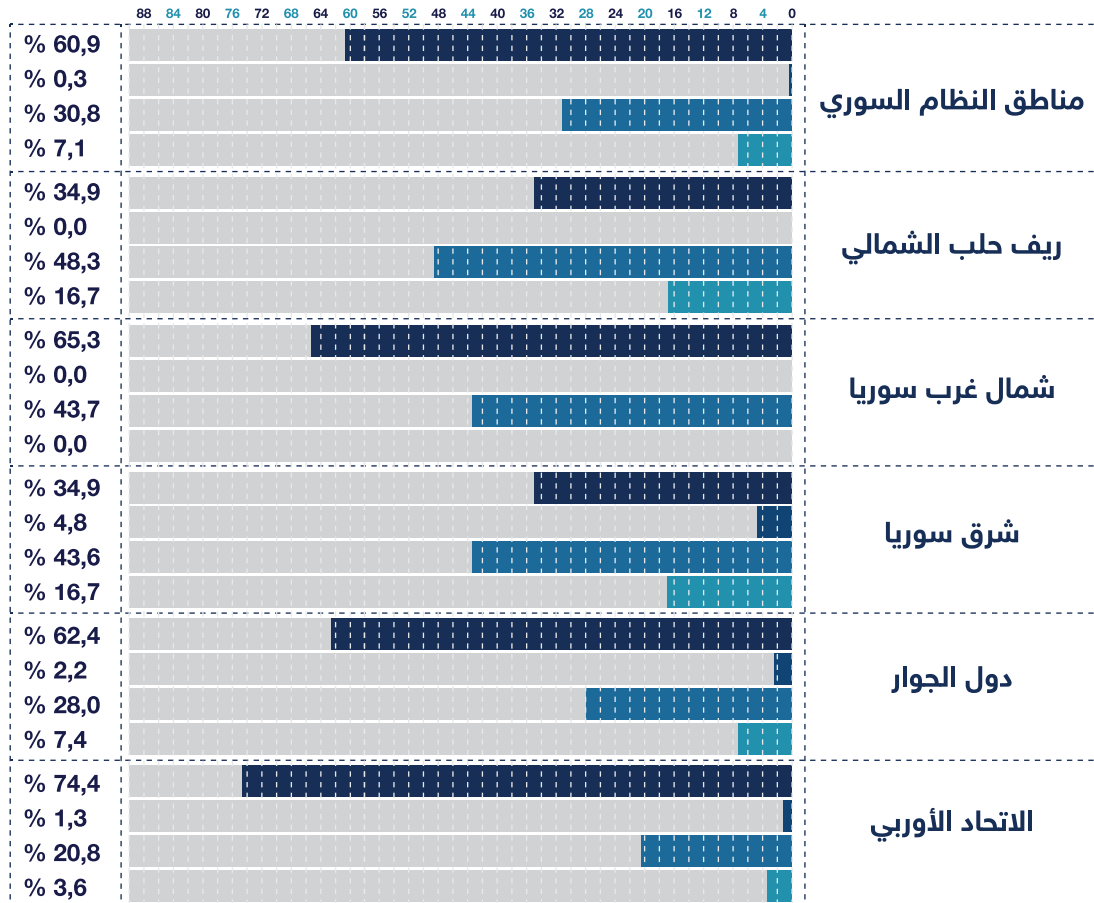
اختار معظم العيّنة، بنسبة 58.2%، أن تكون الحكومة المركزية ومؤسساتها هي المسؤولة عن تحديد السياسات الضريبية العامة، مثل ضريبة الدخل والاستهلاك وغيرها. وبيّن الشكل (43) بأن خيار مجالس المحافظات جاء في المرتبة الثانية بنسبة 31.8%، ثم أخيراً كان خيار المحليّات، من مجالس مدن وبلدات وبلديات، بنسبة 8.2%. كما يُظهر الشكل (44) بأن عيّنة شمال شرق سوريا اختارت أن تتولى مجالس المحافظات مهمة تحديد السياسات الضريبية وذلك بنسبة 43.6%، واختاروا الحكومة المركزية كخيار ثان لهم بنسبة 35%.

تحديد السياسات الضريبية العامة، مثل ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك



الشكل (43): تحديد السياسات الضريبية العامة، مثل ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك

تحديد السياسات الضريبية العامة، مثل ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك (التوزيع الجغرافي)



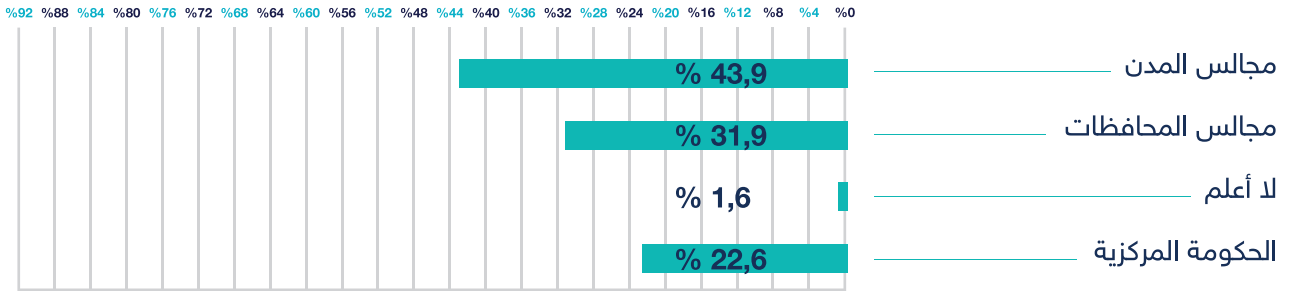
الحكومة المركزية ■ لا أعلم ■ مجالس المحافظات ■ مجالس المدن

الشكل (44): تحديد السياسات الضريبية العامة، مثل ضريبة الدخل وضريبة الاستهلاك - بحسب التوزيع الجغرافي للعينة

5.4.4.2 جباية الضرائب

ما يقارب الـ 44% من كامل العيّنة اختاروا أن تكون مجالس المدن والبلدات والبلديات هي المسؤولة عن تخصيص وجباية الضرائب. وجاء خيار مجالس المحافظات ثانياً بنسبة 32%. فيما حلت الحكومة المركزية أخيراً بنسبة 22.6%، كما هو ظاهر في الشكل (45).

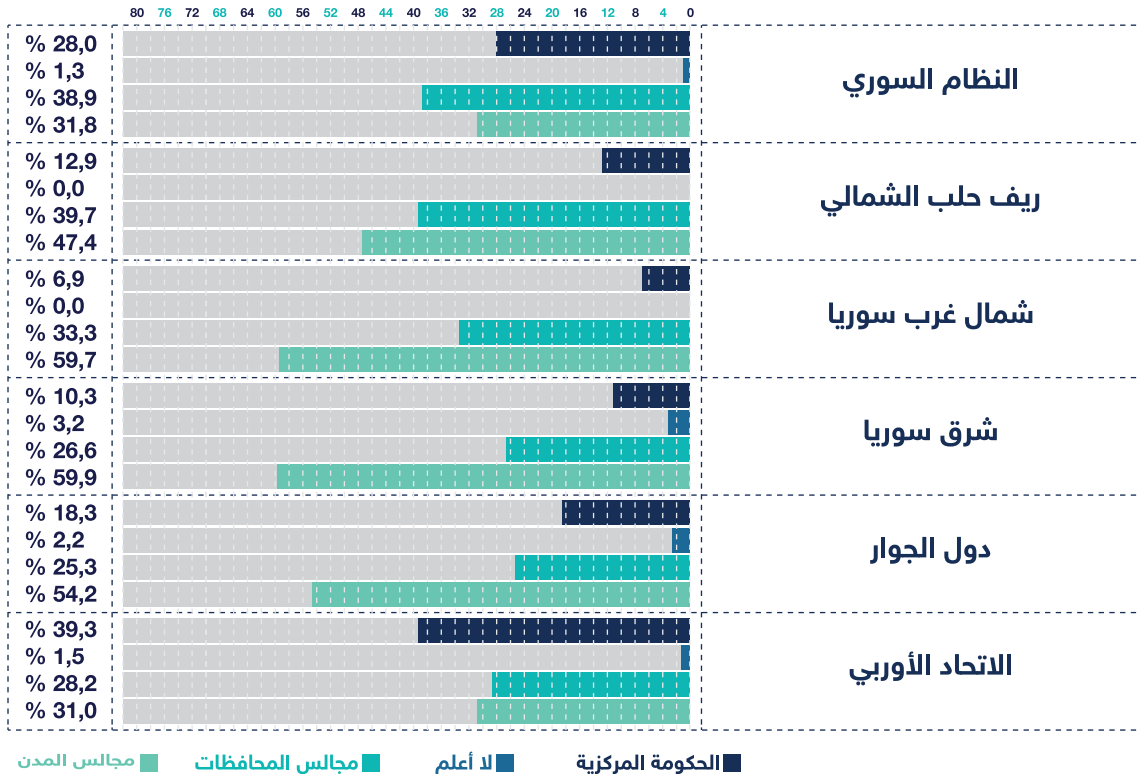
تحصيل وجباية الضرائب



الشكل (45): تحصيل وجباية الضرائب

ويبيّن الشكل (46) بأن النسب السابقة كانت متوافقة مع التوزيع الجغرافي للعيّنة المستبينة في معظم المناطق السوريّة، باستثناء مناطق سيطرة النظام السوريّ، والتي وجد 39% من المستبئين فيها بأن مهمة التحصيل الضريبي هي من مسؤوليات مجالس المحافظات، تلتها نسبة 31.8% ممن اختاروا مجالس المدن والبلدات والبلديات للقيام بهذه المهمة.

تحصيل وجباية الضرائب (التوزيع الجغرافي)

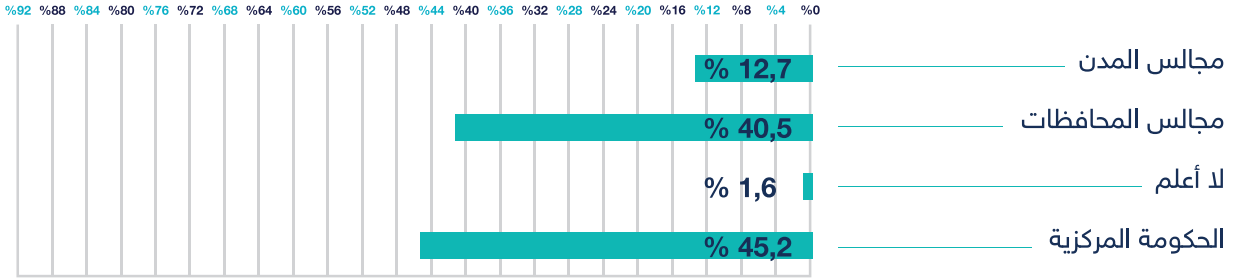


الشكل (46): تحصيل وجباية الضرائب - بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

5.4.4.3. إنشاء الاستثمارات والمشاريع الربحية العامة

يُظهر الشكل (47) بأن النسبة الأكبر للعيّنة، 45.2%، رأت بأن الحكومة. المركزية ووزراتها ومديرياتها هي المسؤولة عن إنشاء الاستثمارات العامة والمشاريع الربحية ذات النفع العام. وجاء خيار مجالس المحافظات ثانياً بنسبة 40.5%، وأخيراً كان خيار مجالس المدن والبلديات والبلديات بنسبة 12.7%.

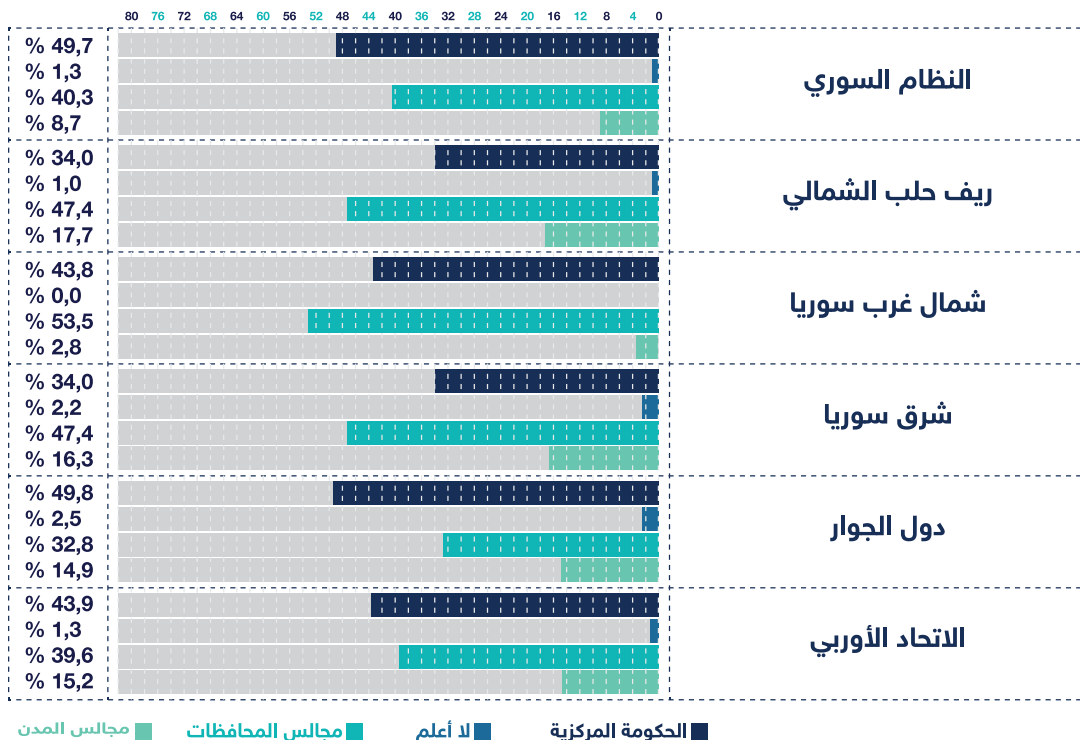
إنشاء الاستثمارات والمشاريع الربحية ذات النفع العام



الشكل (47): إنشاء الاستثمارات والمشاريع الربحية ذات النفع العام

خيار الحكومة المركزية كان الأعلى لدى عيّنة المقيمين واللاجئين خارج سوريا، كما يبيّن الشكل (48)، إضافة إلى أولئك المتواجدين في مناطق سيطرة النظام السوري، بنسبة قاربت الـ 50%. بينما كانت بقيّة العيّنات في مناطق النفوذ الأخرى داخل الأراضي السوريّة أكثر ميلاً نحو إعطاء هذا الدور إلى مجالس المحافظات، بنسبة 53.5% في شمال غرب سوريا، و47.4% في كلٍّ من شمال شرق سوريا وريف حلب الشمالي.

إنشاء الاستثمارات والمشاريع الربحية ذات النفع العام (التوزيع الجغرافي)

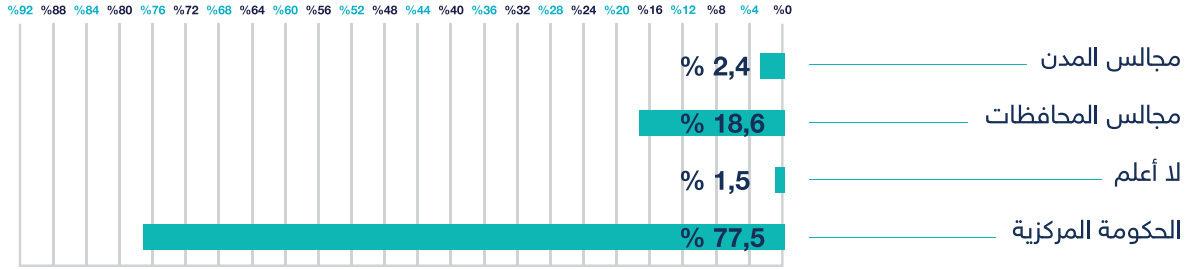


الشكل (48): إنشاء الاستثمارات والمشاريع الربحية ذات النفع العام - بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

5.4.4.4 إدارة الموارد الطبيعية

أغلبية العيّنة، ما نسبته 77.5% منها، أجابت بأن إدارة الموارد والثروات الطبيعية كالنفط والغاز والثروة المعدنية، هي من مهمة الحكومة المركزية ووزاراتها ومديرياتها. فيما وجد 18% من العيّنة لأن ذلك يندرج تحت صلاحيّات مجالس المحافظات، و2.4% فقط أسند هذه المهمة إلى المجالس المحلية، كالمدن والبلدات والبلديات. انظر الشكل (49).

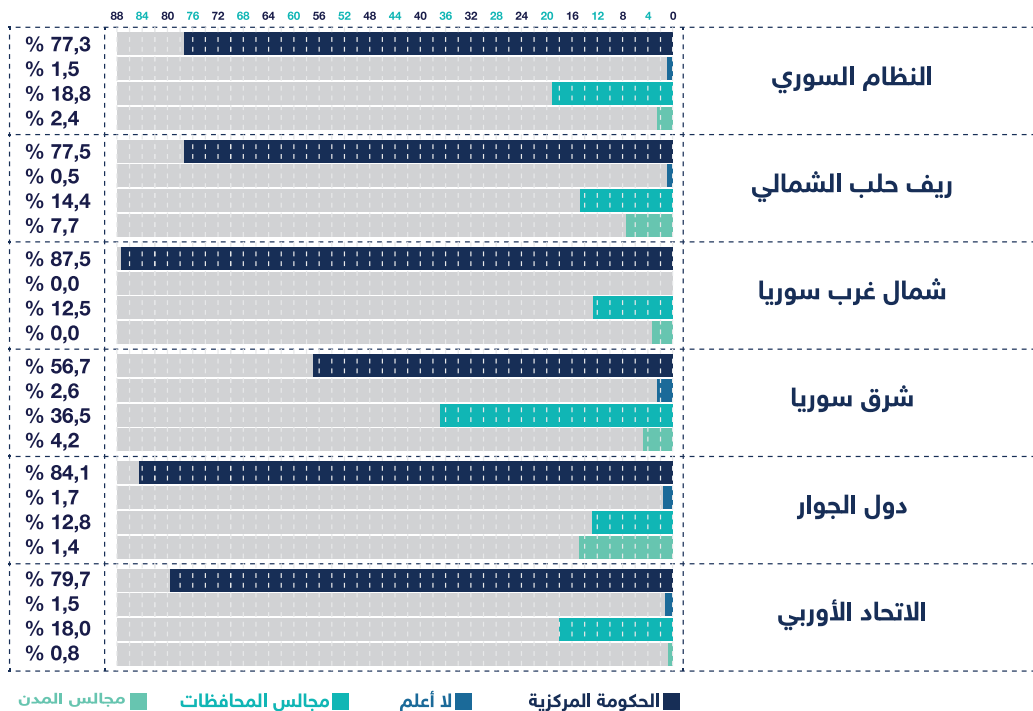
إدارة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والثروة المعدنية



الشكل (49): إدارة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والثروة المعدنية

حالة الإجماع السابقة هذه كانت عابرة للتوزع الجغرافي للعيّنة، داخل سوريا وخارجها. حيث بيّن الشكل (50) أن كل العيّنة كانت متفقة على مركزية إدارة الموارد والثروات الطبيعية، حتى في مناطق شمال شرق سوريا والتي بلغت نسبة من أسند هذه المهمة للحكومة المركزية نسبة الـ 56.7%، أي أعلى بـ 20% من خيارهم الثاني، خيار مجالس المحافظات.

إدارة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والثروة المعدنية (التوزيع الجغرافي)

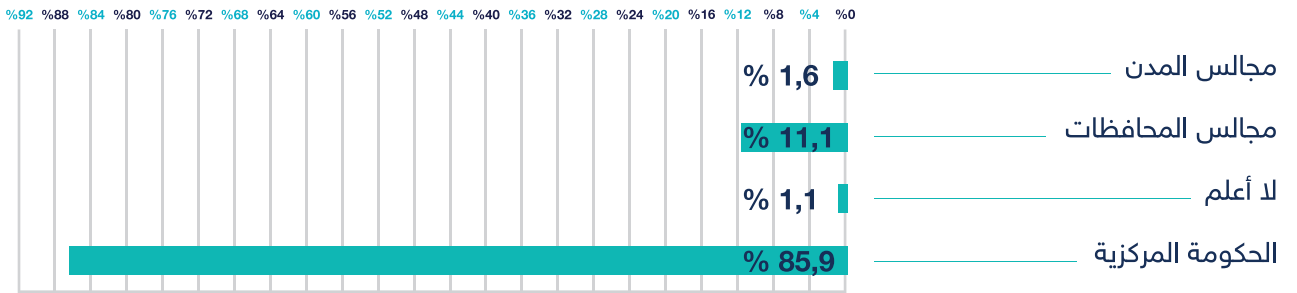


الشكل (50): إدارة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والثروة المعدنية - بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

5.4.4.5. إدارة المعابر الحدودية

أبدت العيّنة حالة أقرب للإجماع، بنسبة 86%، بأن تكون الحكومة المركزية هي المسؤولة عن إدارة المعابر الحدودية، البرية والبحرية والجوية. ولم تتعد نسبة الإجابات المتعلقة بمجالس المحافظات نسبة الـ 11.3%. كما اختار أقل من 2% من العيّنة خيار مجالس المدن والبلدات والبلديات، كما هو مبين في الشكل (51). هذا الإجماع كان عابراً لكل مناطق الاستبيان، داخل الأراضي السورية وخارجها، دون أي تغييرات إحصائية ذات معنى بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة.

إدارة المعابر الحدودية (البرية والبحرية والجوية)



الشكل (51): إدارة المعابر الحدودية (البرية والبحرية والجوية)

نبيّن في الجدول (4)، آراء العيّنة، بحسب توزيعها الجغرافي، بما يتعلّق بالأدوار والصلاحيّات الضريبية والاقتصادية.

إدارة المعابر الحدودية	إدارة الموارد الطبيعية	إنشاء الاستثمارات الربعية	جباية الضرائب	تحديد السياسات الضريبية	
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المدن والبلدات والبلديات	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المدن والبلدات والبلديات	الحكومة المركزية	أوروبا

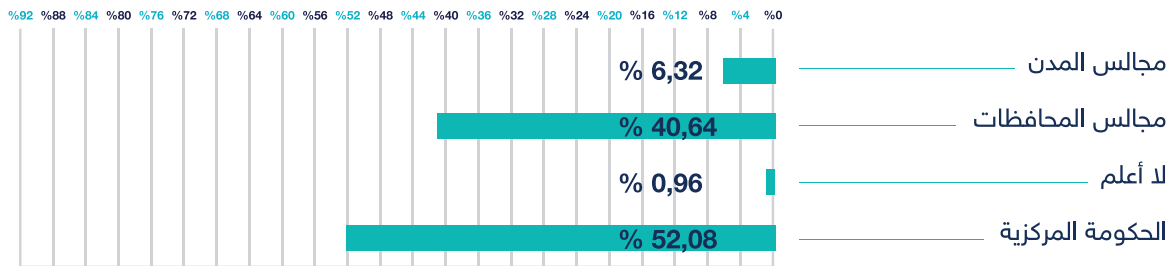
الجدول (4): توزع الأدوار والصلاحيات في القطاعات الضريبية والاقتصادية على المستويات الإدارية المختلفة

5.4.5. القطاع الأمني

5.4.5.1 تطوير السياسات الأمنية

أعطى أكثر من نصف العيّنة، ما نسبته 52%، صلاحية تطوير السياسات الأمنية، كتوزع مخافر الشرطة وانتشار قوى الأمن الداخلي، إلى الحكومة المركزية ومؤسساتها المختلفة. وجاء خيار مجالس المحافظات في المرتبة الثانية بنسبة، 40.6%، في حين حلّ خيار مجالس المدن والبلدات والبلديات في المرتبة الأخيرة بنسبة 6.3% - انظر الشكل (52).

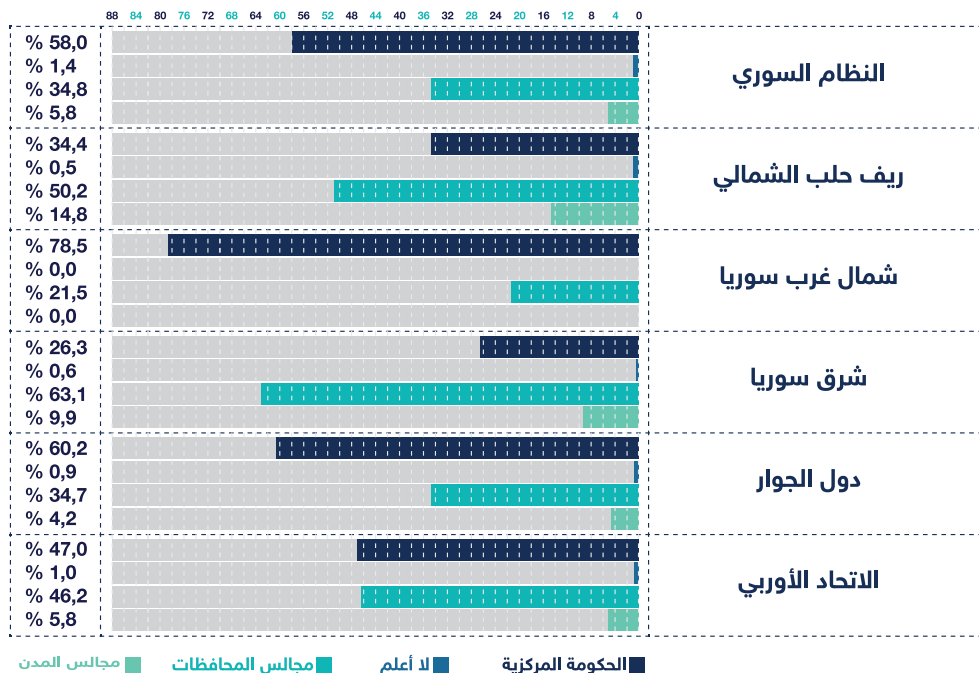
تطوير السياسات الأمنية، كتوزع مراكز الشرطة وانتشار قوى الأمن الداخلي



الشكل (52): تطوير السياسات الأمنية، كتوزع مراكز الشرطة وانتشار قوى الأمن الداخلي

من الشكل (53) نرى بأن العيّنتين المتواجدين في شمال شرق سوريا ومناطق ريف حلب الشمالي كان لهم رأي مختلف. حيث أعطى 63% من عيّنة شمال شرق سوريا و50% من عيّنة ريف حلب الشمالي صلاحيات تطوير السياسات الأمنية لمجالس المحافظات. وحلّ خيار الحكومة المركزية ثانياً بنسبة 34.4% في ريف حلب الشمالي و26.3% في شمال شرق سوريا.

تطوير السياسات الأمنية، كتوزع مراكز الشرطة وانتشار قوى الأمن الداخلي (التوزيع الجغرافي)

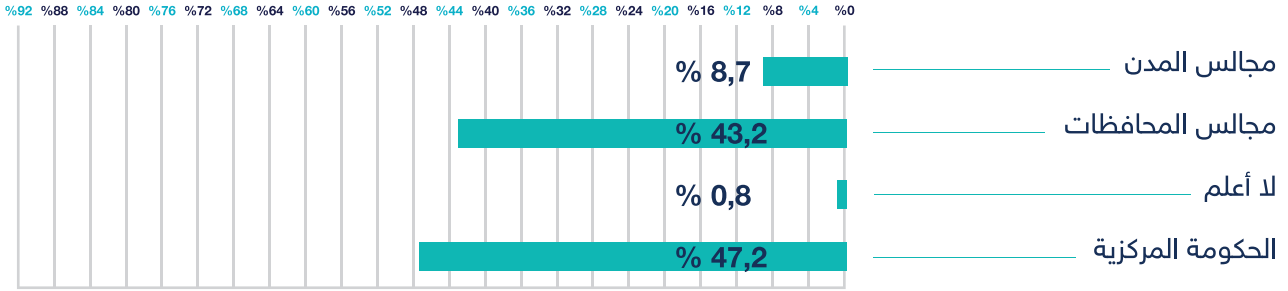


الشكل (53): تطوير السياسات الأمنية، كتوزع مراكز الشرطة وانتشار قوى الأمن الداخلي - بحسب التوزيع الجغرافي للعيّنة

5.4.5.2. تعيين قيادات الأمن والشرطة

تقاربت النسب على المستوى العام للعيّنة بين خيارَي الحكومة المركزية ومجالس المحافظات بما يتعلّق بتعيين وتوظيف القيادات الأمنية وقيادات الشرطة وقوى الأمن الداخلي. حيث أجاب 47.2% من كامل العيّنة بأن هذه المهمة هي من صلاحيّات الحكومة المركزية، مقابل 43.2% ممن وجدوا بأنها من مهام مجالس المحافظات. وجاء خيار المحليّات في المرتبة الأخيرة بنسبة 8.7% - انظر الشكل (54).

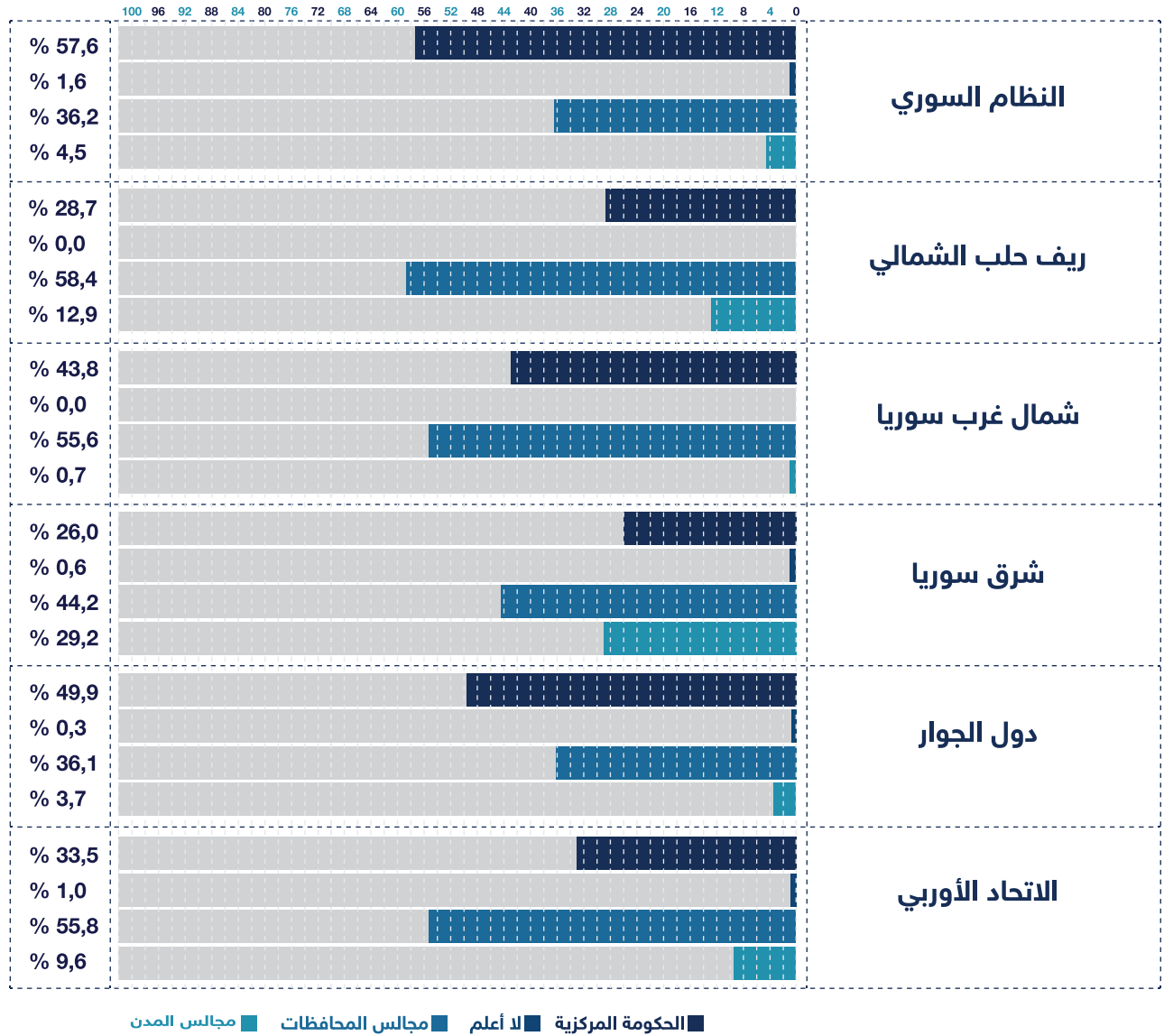
تعيين القيادات الأمنية وقيادات الشرطة وقوى الأمن الداخلي



الشكل (54): تعيين القيادات الأمنية وقيادات الشرطة وقوى الأمن الداخلي

يُظهر الشكل (55) بأن العيّنة المتواجدة في دول الجوار وتلك المقيمة في مناطق سيطرة النظام السوريّ كانت الأكثر ميلاً نحو أن تكون مركزية صلاحيّات تعيين قيادات الأمن والشرطة وقوى الأمن الداخلي، وذلك بنسبة 60% و 57.6% على التوالي. في حين كانت بقية العيّنة المتواجدة خارج مناطق سيطرة النظام السوري أكثر ميلاً نحو أن تكون هذه المهمة تقع على عاتق مجالس المحافظات، وذلك بنسبة 58.4% في ريف حلب الشمالي، و 55.6% في شمال غرب سوريا و 44.2% في شمال شرق سوريا، والتي كان فيها خيار مجالس المدن والبلدات والبلديات هو الخيار الأعلى بين كل مناطق الاستبيان، وذلك بنسبة 29.2%.

تحديد أماكن وتوزيع المدارس والمعاهد التعليمية (التوزع الجغرافي)

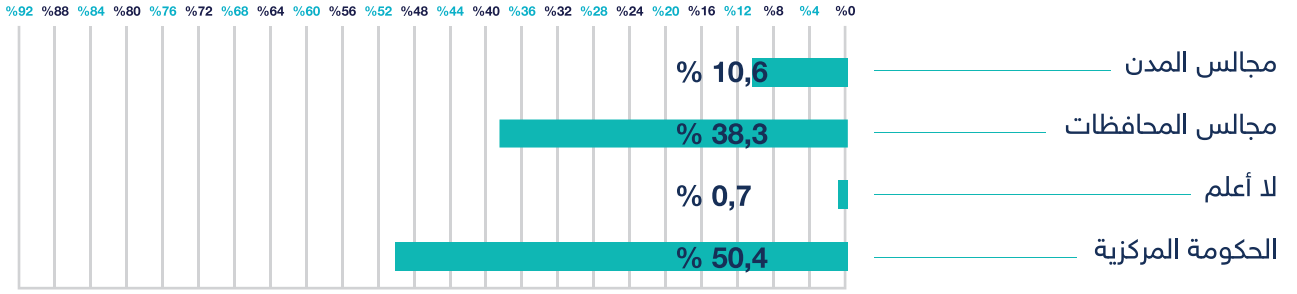


الشكل (55): تعيين القيادات الأمنية وقيادات الشرطة وقوى الأمن الداخلي - بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

5.4.5.3 الإشراف على أداء الأفرع الأمنية والشرطة والأمن الداخلي

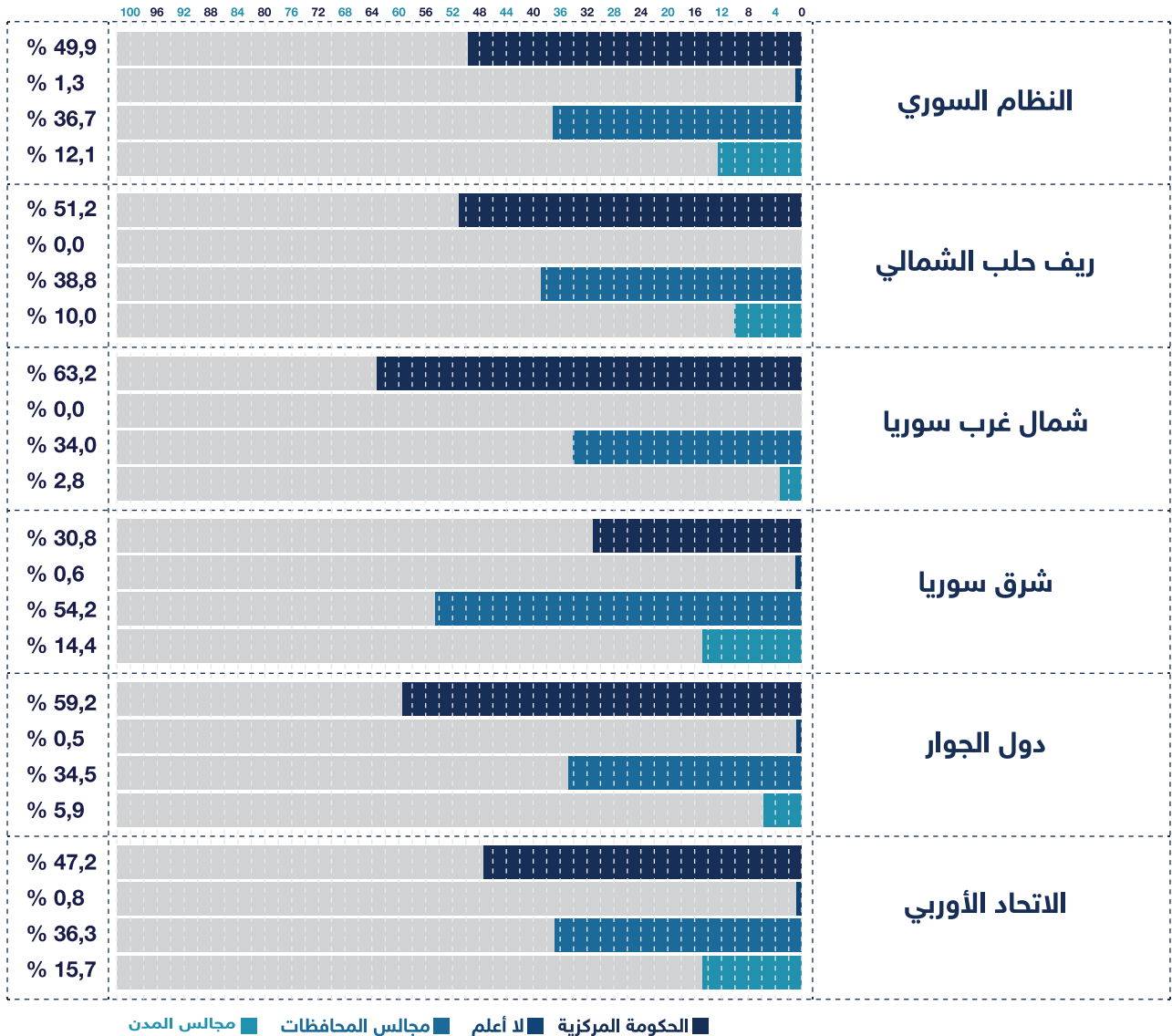
بشكل مشابه لصلاحيّات الإشراف في كل القطاعات السابقة، أظهرت العيّنة ميلاً نحو مركزية المهام المتعلقة بالإشراف على أداء الأفرع الأمنية ومخافر الشرطة ومراكز قوى الأمن الداخلي. حيث يبيّن الشكل (56)، أن حوالي الـ 50% من العيّنة اختار أن تكون مهمة الحكومة المركزية هي المسؤولة عن هذا الإشراف، مقابل 38.3% ممن اعتبرها من مهام مجالس المحافظات، و10.6% ممن اختار مجالس المدن والبلديات والبلديات. وعند مقاطعة نتائج العيّنة العامة مع التوزع الجغرافي لها، الشكل (57)، نرى بأنّ الاستثناء الوحيد كان في إجابات العيّنة المتواجدة في شمال شرق سوريا، حيث اختار 54.2% منهم أن تكون مهمة الإشراف الأمني هي من صلاحيّات مجالس المحافظات أولاً، مقابل 30% ممن أجابوا بأنها من صلاحيّات المركز.

الإشراف على أداء الأفرع الأمنية والشرطة وقوى الأمن الداخلي



الشكل (56): الإشراف على أداء الأفرع الأمنية والشرطة وقوى الأمن الداخلي

تعيين القيادات الأمنية وقيادات الشرطة وقوى الأمن الداخلي (التوزع الجغرافي)



■ الحكومة المركزية ■ لا أعلم ■ مجالس المحافظات ■ مجالس المدن

الشكل (57): الإشراف على أداء الأفرع الأمنية والشرطة وقوى الأمن الداخلي - بحسب التوزع الجغرافي للعيّنة

يُظهر الجدول (5) توزيع الأدوار والصلاحيّات في القطاع الأمني وفقاً لرؤية العيّنة المستبينة، بحسب توزيعها الجغرافي، داخل سوريا وخارجها.

الإشراف على السياسات الأمنية	تعيين قيادات الأمن والشرطة	تطوير السياسات الأمنية	
مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	أوروبا

الجدول (5): توزيع الأدوار والصلاحيات في القطاع الأمني على المستويات الإدارية المختلفة

6. خاتمة وتوصيات

تُظهر نتائج استطلاع الرأي السابقة ميولاً واضحاً لدى شريحة واسعة من السوريين والسوريات، على اختلاف انتماءاتهم الهوياتية وتوزعاتهم الجغرافية، نحو تبني اللامركزية بأبعادها السياسية والحوكومية والمجتمعية في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا. بالإضافة إلى وجود انطباع عام لدى العينة المستبينة بأن اللامركزية لا يمكن اختزالها ضمن أطر إدارية وخدمية ضيقة، تُفَرِّغ هذا المفهوم من أبعاده وإسقاطاته المختلفة على شكل نظام الحكم وطبيعة الانتقال الديمقراطي والتمثيل السياسي والانخراط المجتمعي ودعم الاستقرار وبناء السلام في سوريا مستقبلاً.

انطلاقاً من النتائج والمؤشرات الإحصائية للعينة المستبينة، نقدم في هذا القسم مجموعة من المقترحات والتوصيات المتعلقة باللامركزية في الإطار الدستوري والقانوني وفي الحيز المدني والمعرفي.

أولاً: في الإطار الدستوري

1. ترسيخ مفهوم اللامركزية في النص الدستوري، واعتبار اللامركزية ركيزة أساسية من ركائز نظام الحكم في سوريا، بالشكل الذي يُلزم الدولة بدعم هذا المفهوم وتبنيه بما يحقق الديمقراطية التشاركية في البلاد ويضمن المشاركة السياسية الفاعلة للمجتمعات المحلية في آليات صنع القرار.

2. إدراج محددات دستورية واضحة للامركزية في سوريا، بالشكل الذي يُقيّد قدرة المشرع السوري على تطويع هذا المفهوم وفقاً للمزاج السياسي للسلطة الحاكمة. ومن هذه المحددات:

- أن تتكوّن الدولة السورية من وحدات لامركزية، كالمحافظة والمدينة والبلدة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية بما يضمن استقلالها الإداري والتنظيمي والمالي.

- أن تُدار الوحدات اللامركزية من خلال مجالس منتخبة انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً. وأن تكون هذه المجالس المنتخبة هي المسؤولة عن إدارة كافة الشؤون المحلية وفقاً لمبدأ التدبير الحر في إطار وحدة الدولة.

- أن تتكوّن موازنة الوحدات اللامركزية في الدولة من العوائد المالية لأملاتها ومن نسب الإيرادات الضريبية والثروات الطبيعية المتحصّلة في إطار حدودها الإدارية، بالإضافة إلى إعانات الموازنة العامة للحكومة المركزية بما يضمن التنمية العادلة والمتساوية والمستدامة.

- الحق في أن تتمتع الوحدات اللامركزية بأحكام خاصة من حيث الاستقلالية والصلاحيات بحسب طبيعة وخصوصية المجتمع المحلي الذي تمثله.

3. تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية، وضمان الفصل التام بين السلطات وحصريتها في ممارسة اختصاصاتها، بالشكل الذي يمنع تغوّل السلطة التنفيذية في إدارة الشؤون المحلية للوحدات اللامركزية.

ثانياً: في الإطار القانوني

إصدار قانون جديد للإدارة المحليّة، يُترجم المبادئ والقيم الدستورية السابقة إلى أرض الواقع، مع مراعاة المحددات التالية:

- أن يكون المحافظ منتخباً انتخاباً عاماً ومباشراً وسرياً ومتساوياً من قبل المجتمعات المحلية
- نزع أي حصانة قضائية أو سياسية عن منصب المحافظ، بالشكل الذي يضمن مسألته ومحاسبته من قبل المجتمع المحلي
- إسناد كوتا (مقاعد مخصصة) لتمثيل النساء في جميع المجالس المنتخبة في الوحدات اللامركزية
- إعطاء الوحدات اللامركزية صلاحية إقامة أجيام قضائية خاصة بها، وإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بها ضمن حدودها الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور العام للبلاد.
- منح الوحدات اللامركزية القدرة على تبني لغات أخرى، إضافة إلى اللغة الرسمية للدولة، بما يتناسب مع خصوصية مجتمعاتها المحليّة
- عدم ترحيل توزيع الأدوار والصلاحيّات القطاعية للوحدات اللامركزية إلى تعليمات تنفيذية تضعها السلطة المركزية. بل تحديد هذا التوزيع بشكل واضح وتفصيلي، قدر الإمكان، في النص القانوني، بالشكل الذي يرعي إعطاء الوحدات اللامركزية الدور الأساسي في مسح وتحديد الاحتياجات المحليّة، وتطوير السياسات التعليمية والصحية والضريبية العامة للدولة بما يتوافق مع احتياجات وخصوصيّة مجتمعاتها المحليّة. يكن الاستئناس بالملحق 1 بما يتعلّق بتوزيع بعض الأدوار القطاعية بين المركز والمحليّات.

ثالثاً: في الحيز المدني والمعرفي

تشير النتائج الإحصائية لاستطلاع الرأي هذا على وجود تقارب بين السوريين والسوريات، الموزعين في مناطق النفوذ السياسية والعسكرية المختلفة داخل سوريا، بما يتعلّق بعدد كبير من المفاهيم المتعلقة باللامركزية وإسقاطاتها وأبعادها المختلفة. هذا التقارب قد يُهيئ لمناخ مناسب لمنظمات المجتمع المدني السوريّة ومراكز الدراسات والأبحاث لإقامة سلسلة واسعة من الحوارات المجتمعيّة على المستوى المحليّ، في مناطق النفوذ المختلفة، بغرض الإلمام بالتوافقات والاختلافات حول أسس ومحددات اللامركزية المستقبلية. الأمر الذي قد يشكل نقطة انطلاق أساسيّة في التوصل إلى حوار وطنيّ، عابر للاستقطابات السياسية والأيدولوجيّة، يُمهّد لاتفاق سياسيّ حول اللامركزية وطبيعة نظام الحكم والعلاقة بين المركز والمحليّات في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا.

ملحق (1): توزيع الأدوار والصلاحيات القطاعية على كامل العينة

قطاع التعليم				
الرقابة والإشراف على سياسات التعليم	توزيع المنشآت التعليمية	توظيف الكوادر	تطوير المناهج	
مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	أوروبا

قطاع الصحة				
الرقابة والإشراف على السياسات الصحية	توزيع المنشآت الصحية	توظيف الكوادر الطبية	تطوير السياسات الصحية العامة	
مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	أوروبا

القطاع الضريبي والتنمية الاقتصادية

إدارة المعابر الحدودية	إدارة الموارد الطبيعية	إنشاء الاستثمارات الريفية	جباية الضرائب	تحديد السياسات الضريبية	
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المدن والبلدات والبلديات	مجالس المحافظات	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المدن والبلدات والبلديات	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مجالس المدن والبلدات والبلديات	الحكومة المركزية	أوروبا

القطاع الأمني

الإشراف على السياسات الأمنية	تعيين قيادات الأمن والشرطة	تطوير السياسات الأمنية	
مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	شمال شرق سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	شمال غرب سوريا
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	مجالس المحافظات	ريف حلب الشمالي
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	مناطق سيطرة النظام السوري
الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	الحكومة المركزية	دول الجوار
الحكومة المركزية	مجالس المحافظات	الحكومة المركزية	أوروبا

كانون الأول/ديسمبر 2021
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي